جامعة يحي فارس بالمدية.
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع :

السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر 2000-2015.

أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية.

تخصص: نقود ومالية .

من إعداد الطالب :
❖ محمد هاني .

تحت إشراف الأستاذ:
د. رشيد سالمي

لجنة المناقشة:

أ.د. محمد بويهي .....جامعة الجزائر 03 .....رئيسا.
د. رشيد سالمي.....جامعة المدية.....مشرفا ومقررا.
د.محمد يدو .....جامعة البليدة.....عضوا ممتحنا.
د. ميلود وعيل.....جامعة البويرة.....عضوا ممتحنا.
د. محمد سعودي .....جامعة المدية .....عضوا ممتحنا.
د.يوسفي عاشور.....جامعة المدية..... .....عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية 2017-2018.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾.

صدق الله العظيم

سورة الأنعام

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

وأنا اجني ثمرة هذا العمل، لا يفوتني أن أثني على كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل ونخص بالشكر:

- الأستاذ المُؤطِّر الدكتور "رشيد سالمي" تقديرا مني وعرفانا لتوجيهاته ونصائحه القيمة.
- الأخت - سامية مكيوي - التي كان لها فضل تعليمي العمل ببرنامج Eviews7 ومساعدتي على إنجاز الدراسة القياسية.

لكم مني جزيل الشكر.

محمد هاني

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

- ❖ إلى فضيلة الشيخ – سعادي معيوف – طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جنانه.
- ❖ إلى فضيلة الشيخ – عبد القادر بكيري – حفظه الله ورعاه.
- ❖ إلى معلمي في الإبتدائي – " الأستاذ مبرك امحمد" .

أهدي هذا العمل

محمد هاني

الفهرس العام

الفهرس العام

التشكرات.

الفهرس العام.

قائمة الجداول والأشكال.

الملخص.

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي.

مقدمة الفصل الأول.....01

المبحث الأول: ماهية المرض الهولندي.....02

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لظاهرة المرض الهولندي.....02

المطلب الثاني: تعريف المرض الهولندي.....04

المطلب الثالث: أسباب تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.....07

المبحث الثاني: آثار المرض الهولندي " عوامل تشخيص المرض الهولندي".....12

المطلب الأول: أثر الإنفاق.....12

المطلب الثاني: أثر حركة عوامل الإنتاج.....15

المطلب الثالث: آثار أخرى للمرض الهولندي.....18

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على ظهور وتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.....21

المطلب الأول: فشل السياسات الاقتصادية الكلية.....21

المطلب الثاني: ضعف المبادرة لدى القطاع الخاص والإتكال على الدولة.....23

المطلب الثالث: الفساد وتزاوج الثروة والسلطة.....25

خاتمة الفصل الأول.....28

الفصل الثاني: النماذج النظرية المفسرة لظاهرة المرض الهولندي.

مقدمة الفصل الثاني.....29

المبحث الأول: نموذج سالتير وسوان ونموذج غريغوري في تفسير تأثر القطاع المنتعش على القطاعات الأخرى.....30

المطلب الأول: نموذج سالتير وسوان في تفسير ظاهرة المرض الهولندي.....30

المطلب الثاني: نموذج غريغوري في تفسير ظاهرة المرض الهولندي.....34
المبحث الثاني: نموذج كوردن ونيري لتفسير المرض الهولندي.....39
المطلب الأول: تقديم نموذج كوردن ونيري وفرضياته لتفسير المرض الهولندي. 39
المطلب الثاني: الإطار التحليلي لنموذج كوردن ونيري في تفسير المرض الهولندي.....41
المطلب الثالث: الحالات الممكنة لتنقل عوامل الإنتاج وآثارها حسب نموذج كوردن ونيري.....47
المبحث الثالث: نماذج أخرى في تفسير ظاهرة المرض الهولندي.....52
المطلب الأول: نموذج ماكينون في تفسير المرض الهولندي.....52
المطلب الثاني: نموذج النمو المفقر لباغواتي.....54
المطلب الثالث: نموذج ربكزانسكي Rybczynski في تفسير المرض الهولندي.....57
خاتمة الفصل الثاني.....61
الفصل الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.
مقدمة الفصل الثالث.....62
المبحث الأول: تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2015 أبرز سمات المرض الهولندي.....63
المطلب الأول: مساهمة القطاع المزدهر في تركيبة الناتج م.خ. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....63
المطلب الثاني: مساهمة القطاع التبادلي في تركيبة الناتج م.خ. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....67
المطلب الثالث: مساهمة القطاع غير التبادلي في تركيبة ن م.خ. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....71
المبحث الثاني:أثر الإنفاق وأثر الموارد في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015.....75
المطلب الأول: صدمات القطاع المزدهر وأثر الإنفاق في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....75
المطلب الثاني:أثر إنتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....80
المبحث الثالث: سياسة الإنعاش الإقتصادي ودورها في تغلغل المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....87
المطلب الأول: سياسة الإنعاش الإقتصادي، مفهومها، وإستراتيجيتها المالية.....87
المطلب الثاني: سياسة الإنعاش الإقتصادي، وعلاقتها المرض الهولندي في الجزائر.....91

المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الإقتصادي وجدلية الإقتصاد الريعي والدولة الريعية ولعنة الموارد في الجزائر.....93

خاتمة الفصل الثالث.....99

الفصل الرابع: السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

مقدمة الفصل الرابع.....100

المبحث الأول: تحليل تأثير السياسة النقدية وعلاقتها بالعلة الهولندية في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....101

المطلب الأول: تحليل تطور المؤشرات والمجاميع النقدية ودلالاتها.....101

المطلب الثاني: تحليل تطور السياسة الإئتمانية وأثرها على العلة الهولندية.....106

المطلب الثالث: صدمات أسعار الفائدة – تطور ومناقشة 110

المبحث الثاني: أهم إجراءات السياسة النقدية وعلاقتها بصدمات أسعار المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....112

المطلب الأول: تعطيل وإعادة تفعيل آلية إعادة الخصم وتأثيرها على الاقتصاد.....112

المطلب الثاني: المطلب الثاني: تأثير آلية الإحتياطي الإجباري على الاقتصاد في الجزائر.....115

المطلب الثالث: آلية التيسير الكمي. 118

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات وسياسة سعر الصرف في الجزائر وتأثيرها على ظاهرة المرض الهولندي للفترة 2000 – 2015.....121

المطلب الأول: ميزان المدفوعات وعلاقته بالمرض الهولندي للفترة 2000 – 2015.....121

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.....127

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري للفترة 2000 – 2015.....130

خاتمة الفصل الرابع.....133

الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر الإنفاق وأثر حركة الموارد وتغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015.

مقدمة الفصل الخامس.....134

الفهرس العام

المبحث الأول: بناء وتقدير نموذج أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد وتغلغل المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000-2015. 135
المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة.....135
المطلب الثاني: تحديد وتعريف متغيرات النموذج. 135
المطلب الثالث: بناء النموذج القياسي للدراسة. 137
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للنموذج. **140**
المطلب الأول: معنوية معلمات النموذج وتفسيرها الإحصائي. 140
المطلب الثاني: اختبارات النموذج. 141
المطلب الثالث: التحليل الإقتصادي للنموذج.....143
خاتمة الفصل الخامس.....147
الخاتمة العامة.....**148**
قائمة المراجع. **156**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
03-01	تطور أسعار النفط للفترة 2002-2015.	63
03- 02	معدل النمو بالحجم لقطاع المحروقات والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	65
03-03	يبين حجم القدرة الإنتاجية لقطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2009.	66
03-04	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000 – 2018.	68
03-05	يبين نمو القطاع التبادلي مقارنة مع نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000- 2018.	69
03-06	مساهمة القطاع التبادلي في تركيبة ن.م.خ في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	71
03-07	يبين نمو قطاعي الخدمات والبناء أ.ع. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	72
03- 08	مساهمة القطاع غير التبادلي في تركيبة ن.م.خ في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	76
03- 09	تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007-2015.	79
03- 10	نفقات التجهيز المسطرة ضمن البرنامج وخارج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	79
03- 11	نفقات التجهيز التكميلية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي.	80
03- 12	حجم القوة العاملة في القطاع المزدهر في الجزائر للفترة 2004 – 2010.	81
03- 13	حجم القوة العاملة في القطاع التبادلي من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	83
03-14	حجم القوة العاملة في القطاع التبادلي من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	84
03- 15	تخصيص الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000 – 2004.	88
03- 16	تخصيص الغلاف المالي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي 2005 – 2009.	88
03- 18	تخصيص الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو 2010 – 2014.	89
03- 19	حجم النفقات العامة الموجهة للقطاع غير التبادلي للفترة 2000 – 2015.	92
03- 20	يبين معدلات نمو الناتج م.خ. داخل المحروقات وخارج المحروقات للفترة 2000 – 2015.	94
03- 21	يبين حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	95
04- 01	تطور المعروض النقدي في الجزائر 2000 – 2015.	102
04-02	حجم القروض الموجهة للقطاعين العام والخاص في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	106
04-03	يبين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2015.	109
04-04	تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية للفترة 2000-2011.	111
04-05	تطور معدلات إعادة الخصم للفترة 2000 – 2016.	114
04-06	تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2000 – 2016	117
04-07	يبين حجم الصادرات الجزائرية للفترة 2000 – 2015.	122

قائمة الجداول والأشكال

04-08	يبين حجم الواردات الجزائرية للفترة 2000 – 2015.	123
04-09	يبين رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	124
04-10	يبين رصيد ميزان العمليات غير المنظورة للفترة 2000 – 2015.	125
04-11	يبين رصيد حساب التحويلات من وإلى الخارج في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	126
04-12	يبين تطور سعر الصرف الإسمي والحقيقي للدينار مقابل الدولار في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	129
05-01	المعطيات المستخدمة في الدراسة	138
05-02	جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.	139
05-03	تقدير النموذج لمتغيرات تخدم الدراسة.	139
05-04	جدول يبين نتائج اختبار(white).	142
05-05	إختبار إستقرارية النموذج.	142
الرقم	**عنوان الشكل**	
01-01	إنعكاسات أثر الإنفاق على بنية الإنتاج والإستهلاك في سوق السلع.	14
01-02	أثر تنقل عوامل الإنتاج.	16
01-03	تمثيل بياني لأثر المزاحمة.	19
01-04	حلقة الفساد المفرغة.	26
02-01	شكل بياني يشرح نموذج سالتير وسوان.	33
02-02	نموذج غريغوري في تفسير المرض الهولندي.	36
02-03	منحنى الطلب والعرض للسلع غير التبادلية.	42
02-04	أثر تحرك عوامل النتاج ما بين قطاعين.	49
02-05	أثر حركة عوامل الإنتاج ما بين ثلاث قطاعات.	50
02-06	نموذج باغواتي مع فرضية ثبات معدل التبادل التجاري الدولي.	56
02-07	نموذج باغواتي مع فرضية تدهور معدل التبادل التجاري الدولي.	57
02-08	منحنى إمكانيات الانتاج في الاقتصاد المحلي " إقتصاد و.م.أ" .	59
03-01	تطور إنتاج واستهلاك وتصدير النفط في الجزائر 2004-2014.	66
05-01	التوزيع الطبيعي للبواقي.	143

الملخص

الملخص:

تتبعنا في هذه الدراسة مدى تأثير قطاع المحروقات على إنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، لصالح القطاع غير التبادلي، وهذا من خلال دراسة قياسية، تتبعنا من خلالها وجود أثر الإنفاق للمرض الهولندي والذي تعكسه العلاقة السالبة ما بين القطاع التبادلي والقطاع المزدهر وكذا القطاع غير التبادلي، بالإضافة إلى أثر حركة الموارد والذي تعكسه العلاقة العكسية ما بين القطاع غير التبادلي، وقد توصلنا من خلال النموذج القياسي إلى نتيجة مفادها تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري لفترة الدراسة، حسبما تنص عليه نظرية المرض الهولندي من خلال توفر الأثرين معا، وقد قمنا ببناء نموذج الدراسة القياسية من مكونات الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس وجود الظاهرة أو عدمه بصورة واقعية من خلال ظهور العلاقة العكسية في النموذج.

وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر تتوافق مع النظرية في جزئية اثر الإنفاق، كما أن هناك حركة جزئية للموارد من القطاع المتأخر إلى القطاع غير التبادلي (إنحلال التصنيع غير المباشر) في فترة الدراسة، إلا أن النتيجة الأهم هي أن إنحلال التصنيع وتغلغل المرض الهولندي سببه فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق بسياساتها غير الصائبة، هذا بالإضافة إلى أن السياسة النقدية من خلال صدماتها سواء المقصودة أو غير المقصودة، أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وعليه فإننا توصلنا إلى نتيجة مفادها تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وأن السياسات الإقتصادية كان لها الأثر الكبير في تغلغله.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي، أثر الإنفاق، أثر الموارد، الصدمات، سياسة الإنعاش الاقتصادي.

Résumé :

Nous nous sommes intéressés dans cette étude à suivre le degré d'impact du secteur des hydrocarbures sur la désintégration du secteur des biens échangeables - dans ses deux aspects agricole et industriel - au profit du secteur des biens non-échangeables, sur quoi nous avons procédé à une étude économétrique (ou indiciaire) qui nous a permis de suivre l'impact des dépenses du syndrome hollandais, reflété par la relation négative existante entre le secteur des biens échangeable, le secteur des hydrocarbures et celui des biens non-échangeables. Aussi, nous avons suivi l'impact de la circulation des ressources reflétée, quant à elle, par la relation opposée qui existe entre le secteur des biens échangeables et non-échangeables. Et grâce au modèle économétrique, nous sommes parvenus au résultat qui précise que le syndrome hollandais a infiltré l'économie algérienne durant la période indiquée par l'étude par le fait de l'existence des deux impacts ensemble comme le suggère la théorie du syndrome hollandais. Nous avons élaboré le modèle de cette étude économétrique à partir des composantes du produit intérieur brut (PIB) qui démontrent l'existence et l'absence du phénomène de manière réaliste à travers l'apparition de la relation opposée dans le modèle.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

توطئة:

تتميز البلدان التي تتوفر على موارد طبيعية ضخمة، بأن الأداء الاقتصادي للغالبية العظمى من هذه الدول أداءٌ ضعيف، بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية حدَّت من فرص تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية، غير أنه من المفروض أن يحدث العكس، بحيث أن وفرة الثروات الطبيعية يؤدي إلى نمو إقتصادي بفعل الجر الخلفي والأمامي لمختلف القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الإقتصادي، إلا أن الواقع يظهر أن وفرة الموارد الطبيعية لا يُحَوّل الدول الفقيرة إلى دول مزدهرة، بل على العكس تماما فإن واقع البلدان التي تعتمد على ريوع الموارد الطبيعية، من بين أكثر البلدان اضطرابا من الناحية الإقتصادية، وأكثر البلدان من حيث الصراعات وعدم الإستقرار سياسيا، كما أظهرت الدراسات أن نتائج التنمية القائمة على عائدات الثروات الطبيعية سلبية خلال العقود الماضية، ومن النتائج السلبية بطئ النمو الاقتصادي، وضعف الأداء الاقتصادي، إرتفاع مستويات الفقر، وتدني مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، ما جعل هذه الدول تعاني من فقر غير عادي، في حين تحقق إيرادات ضخمة جراء تصدير الموارد الطبيعية، دون أن يكون لهذه الإيرادات دور وفعالية في تطوير الإقتصاد، إضافة إلى أن ريوع تصدير هذه الموارد يؤدي إلى تدفق للعملة الصعبة مما يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى ضعف تنافسية السلع المحلية مقابل السلع الأجنبية وبالتالي إنحلال القطاع الصناعي المحلي، وهو ما يعرف بظاهرة " المرض الهولندي".

تهتم السياسات الإقتصادية الكلية بالنتائج النهائية للإقتصاد، وهي تهدف في مجملها إلى خلق شروط لنمو اقتصادي مستدام واستقرار في المستوى العام للأسعار، والتحكم في الآثار السلبية للدورات الاقتصادية بصفة عامة، وتصحيح عدم التوازن الكلي والقطاعي، وهذه السياسات الاقتصادية متعددة ومتنوعة، إلا أن " السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف" تعتبر السياسات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي، بفعل الترابط الوثيق بين هذه السياسات الثلاث، وكلها تهدف إلى تحقيق نمو إقتصادي مستدام.

إن عدم توفر شرط الإستقرار في التوازن الإقتصادي الكلي يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات وتذبذبات تمس كافة مكونات النشاط الاقتصادي بحكم ترابطها، فالتاريخ الاقتصادي يبين لنا أن الاقتصاد لا ينمو بطريقة سلسة متناسقة، فسنوات من التوسع والازدهار ستتلوها سنوات من التباطؤ والركود بفعل هذه الاختلالات، ولذلك تعد دراسة التوازن الاقتصادي الكلي ذات أهمية كبيرة للجهات المختصة في وضع السياسات الاقتصادية، إذ على أساسه يتم تقييم أداء السياسات الاقتصادية الموضوعة قيد التنفيذ، من

خلال مدى تحقيق الإستقرار في الوضع التوازني للإقتصاد، والتي تهدف من ورائها إلى التحكم في هاته الإختلالات من خلال تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية.

تؤكد بيانات الموازنة العامة في الجزائر منذ الإستقلال على استمرار ارتفاع أهمية إيرادات المحروقات في تمويل الموازنة العامة بأكثر من 50% كما انه يساهم بـ 62% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل 97% من الصادرات، وبالتالي فهو المورد الأساسي للعملة الصعبة، والتي يتم من خلالها تمويل الموازنة العامة وتثبيت سعر صرف العملة المحلية، وبما أن أسعار المحروقات لا تتحدد في الأسواق المحلية، وكذا حجم إنتاج محدد من قبل منظمة أوبك، جعل الإقتصاد الجزائري يعاني إختلالات هيكلية مزمنة، أكسبت الإقتصاد ملامح واضحة كاقتصاد أحادي المورد منذ الاستقلال، ولم تقف آثار قطاع المحروقات على كونه أكبر مساهم في الناتج المحلي، بل تعدتها إلى جعل الأنشطة الإقتصادية الأخرى هامشية، واعتماد معظم أنشطة القطاع الخاص على مشاريع القطاع العام، وبالتالي فَقَدَ القطاع الخاص القوة المطلوبة في قيادة النشاط الاقتصادي، وعليه بقي القطاع العام يقود قاطرة النشاط الإقتصادي، كما أن فشل سياسة الخوصصة أو الفشل في الإدارة الصحيحة لمرحلة الانتقال إلى إقتصاد السوق كان له الأثر الكبير في إنحلال القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، مع ملاحظة ضعف قطاع الخدمات من الأساس قبل هذا التحول، ما جعل أعراض "المرض الهولندي" تبدو جلية في الإقتصاد الجزائري، كل هذا يحدث في ظل غياب دور فعال للسياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض 10/90 وجعل الدائرة النقدية تُسَيَّرُ من قبل الدائرة المالية، كما أن غياب سياسة واضحة لسعر صرف العملة المحلية أثر سلبا على تنافسية السلع المحلية، وبالتالي ضعف الصادرات واختلال في ميزان المدفوعات، عمق من تجلي أعراض المرض الهولندي في الجزائر.

استناداً إلى ما سبق **تبرز ملامح إشكالية البحث** والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

"ما هو دور السياسات الإقتصادية الكلية في معالجة ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 - 2015؟"

وللإجابة عن هذا السؤال سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما ذا نعني بالمرض الهولندي، وما هي مسبباته وآثاره؟
2. هل ظاهرة المرض الهولندي موجودة في الجزائر بالفعل؟

3. ما هو دور السياسات الإقتصادية وما مدى فعاليتها في مكافحة المرض الهولندي؟

4. هل يمكن أن يكون للسياسات الإقتصادية دور ولو بشكل غير مقصود ومباشر في تغلغل المرض الهولندي؟

فرضيات البحث: لمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة صغنا فرضيات البحث على الشكل التالي:

1. عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة خارج قطاع المحروقات ،بسبب انخفاض العائد المنتظر وارتفاع تكلفة الإنتاج، خروج العملة الصعبة خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، وهذه العوامل كان لها أثر كبير، إن لم تكن هي المسئولة عن ظهور المرض الهولندي وظهور بوادره في حالة الجزائر.

2. بافتراض تأكد وجود ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، فذلك مرده إلى تأثير قطاع المحروقات الذي يستحوذ على نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة، وله المكانة الأولى في تمويل الموازنة العامة، مما أدى إلى إنحلال القطاع الصناعي وانسحاب القطاع الخاص ودوره في قيادة قاطرة النمو الإقتصادي، وبالتالي استفحال ظاهرة المرض الهولندي.

3. تدفق العملة الصعبة من القطاع المزدهر سيؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية، ما يجعل سلع القطاع التبادلي تفقد ميزتها تدريجيا، ويبدأ القطاع في الإنحلال التدريجي.

4. كان لسياسة الانعاش الاقتصادي بإعتبارها سياسة مالية توسعية أثر كبير في تغلغل المرض الهولندي، من خلال تعميق الهوة بين القطاع التبادلي الذي يشهد إنحلال متزايدا، والقطاع غير التبادلي الذي يشهد نموا متتاليا، وهذا كله متأتي بالدرجة الأولى من الصدمات المواتية للقطاع المزدهر وهو قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى إلى ظهور أثر الإنفاق وبالتالي تغلغل المرض الهولندي في الجزائر.

5. نتيجة عدم إستقلالية السلطة النقدية في الجزائر، فقد لعبت السياسة النقدية دور التابع للسياسة المالية، من خلال القيام بإمتصاص السيولة النقدية وطرحها في الاقتصاد الجزائري حسب الدورة الاقتصادية إن كانت توسعية أو إنكماشية، الأمر الذي أدى إلى ظهور صدمات ناتجة عن السياسة النقدية كصدمات اسعار الفائدة، وهو أدى إلى تعميق المرض الهولندي في الجزائر.

أهدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي بإعتباره حالة إقتصادية تصيب الإقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، وعوض تحقيق هذه الإقتصاديات لطفرة إقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ملائمة تحد من تراجع القطاعات الرئيسية المحركة للنمو بفعل آثار ريوع الموارد الطبيعية الاستخراجية، وستتناول الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة قياسية تهدف إلى إثبات وجود المرض الهولندي من عدمه، ودور السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحته، والهدف الرئيسي للدراسة أنه حتى إذا تم الجزم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي، فإن ذلك لا يعفينا من ضرورة البحث والتحليل والتشخيص العلمي الدقيق بعيدا عن إطلاق الأحكام العامة، وعليه تنصب بالإضافة إلى ما سبق نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يأتي:

- ❖ معرفة الأسس النظرية للإقتصاد الريعي والمرض الهولندي.
- ❖ من خلال دراسة قياسية إحصائية سيتم تتبع وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه .
- ❖ تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، من خلال التطرق إلى تحليل صدمات القطاع المزدهر وتأثيراتها على القطاعين التبادلي وغير التبادلي، تتبع مدى إنحلال القطاع الصناعي وتراجعه لصالح القطاع المزدهر، بالإضافة إلى دراسة مدى انتقال عوامل الانتاج بين القطاعات الرئيسية وخاصة انتقال اليد العاملة.
- ❖ دراسة دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الإختلالات ومكافحة المرض الهولندي.
- ❖ محاولة تقديم اقتراحات لعلاج العلة الهولندية بإعتبارها ضرورية لإصلاح الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تَتَبُّع ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، وإنعكاساتها السلبية على النمو والبطالة والتضخم، ودور السياسات الإقتصادية الكلية في مكافحة هذه الظاهرة بإعتبارها ظاهرة إقتصادية لها آثار جد سلبية على الإقتصاد الوطني، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2015.

مبررات اختيار هذا موضوع الدراسة:

هناك أسباب عديدة جعلتني أختار موضوع ظاهرة المرض الهولندي، فبالإضافة إلى دوافعي الذاتية ورغبتي في البحث في هذا الموضوع، هناك كذلك أسباب موضوعية شجعتني على هذا الإختيار، منها النقص الملحوظ في الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المرض الهولندي، ناهيك عن إرتباط موضوع الدراسة بمواضيع الاقتصاد الكلي والتي هي في صلب التخصص.

المنهج المتبع:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع **المنهج الوصفي** من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما أننا نستخدم **المنهج القياسي** من خلال دراسة قياسية باستعمال برنامج Eviws7 من أجل إثبات وجود المرض الهولندي من عدمه في الجزائر، كما استخدمنا **طريقة التحليل والترتيب** من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم ظاهرة المرض الهولندي، وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير النتائج الإقتصادية المترتبة عن هذه الظاهرة، من خلال دراسة قياسية إحصائية تهدف إلى معرفة وجود المرض الهولندي من عدمه في الاقتصاد الجزائري، وكذا دور مختلف السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحة هذه الظاهرة بإعتبارها ظاهرة تمثلا خللا هيكليا في الاقتصاد الوطني، وعليه فان أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولتها لفهم تأثير مختلف السياسات الإقتصادية الكلية، ومعرفة جدوى تطبيقها في مختلف الظروف لمكافحة المرض الهولندي.

الدراسات السابقة:

لم تكن دراستنا هذه الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة بطبيعة الحال، لذلك وللإنصاف يجب أن نذكر الدراسات التي سبقتنا في هذا الموضوع، وتطرق أصحابها إلى موضوع المرض الهولندي من جوانب مختلفة،كما نشير هنا إلى أننا لا ندعي أننا ألممنا بكل الدراسات، بل نذكر فقط الدراسات التي واجهتنا في بحثنا هذا سواء تم إعدادها في الجامعة الجزائرية أو في الجامعات الخارجية عربية أو غير عربية، وعموما يمكن عرض الدراسات التي إطلعنا عليها كما يلي:

أطروحات الدكتوراه:

❖ **شكوري سيدي محمد – وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي " دراسة حالة الإقتصاد الجزائري" – أطروحة دكتوراه غير منشورة – علوم اقتصادية – جامعة تلمسان 2011 – 2012.**

وقد تناولت الدراسة موضوع وفرة الموارد الطبيعية على أنها أحد أهم عوامل التنمية والنمو الاقتصادي، بإعتبارها ركيزة أساسية للقطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، وقد عرجت الدراسة على الدراسات التي بينت أن البلدان التي تتوفر على موارد طبيعية ضخمة تعاني اقتصادياتها من أداء ضعيف مقارنة ببلدان فقيرة من حيث وفرة الموارد الطبيعية، وهو ما يطلق عليه مصطلح لعنة الموارد الطبيعية، وبما أن الجزائر تعتبر واحدة من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية " النفط – المناجم" فقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير هذه الموارد على التنمية في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة إن كان الاقتصاد الجزائري يعاني من نقمة الموارد الطبيعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي، لا سيما التراجع الكبير في القطاعين الصناعي والزراعي، كما أن ريوع المحروقات ساهمت في إنتشار الفساد والبيروقراطية، وعرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية وتنوع الإقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي، بإعتبار أن أسعار المحروقات تعتبر المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، على النمو الاقتصادي في المدى الطويل يدعم فرضية تفشي المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

نشير إلى أن هاته الدراسة أن توصلت إلى نتيجة أن الإقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي، من خلال تحليل رَكَّزَ على أسعار البترول فقط، وإهمال دور السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تفشي ظاهرة العلة الهولندية.

لطيفة بهلول – نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابة 2012 .

تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من خلال فرضية أن الإقتصاد الجزائري أحادي التصدير من المحروقات، فذلك أدعى لتغلغل المرض الهولندي فيه، وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين مستوى أسعار النفط من جهة وحركية سعر صرف الدينار الجزائري من جهة أخرى، وقد قسمت

الدراسة إلى فترتين، فترة الإقتصاد الموجه أين تم تثبيت سعر الصرف إدارياً، واعتمدت هذه السياسة الارتجالية أساسا على المبالغة في التقييم النسبي لسعر صرف العملة المحلية (المبالغة في تقييم الدينار الجزائري سمحت للشركات العامة لإستيراد السلع الرأسمالية بأقل تكلفة)، وسمحت بإقامة قاعدة صناعية واسعة، هذه السياسة الارتجالية لم تسمح بديناميكيات السوق الحر للعمل والتأثير في حركية الاقتصاد الوطني، والتي يتولد عنها الآثار المتوقعة للمرض الهولندي.

أما الفترة الثانية والتي تميزت بنهج اقتصادي مخالف تماما للأول، وهو ما يسمى اقتصاد السوق، بتأثير ومساعدة صندوق النقد الدولي، والذي يضع سعر صرف الدينار في عمق التحليل، وهذا ما شجع على ظهور آثار المرض الهولندي في وقت مبكر، في الواقع إن عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤثر على سعر صرف الدينار المحلي، ويسهل من ظهور المرض الهولندي، وهو ما توصلت إليه الدراسة كنتيجة في الأخير.

رسائل الماجستير:

بوزاهر سيف الدين – أسعار الصرف واسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2011 .

تناولت الدراسة إختبار للعلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري، من خلال تغيرات سعر الصرف الحقيقي، والناتج عن تأثير إرتفاع أسعار المحروقات على سعر الصرف الحقيقي للدينار، كأحد تأثيرات المرض الهولندي، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أن المرض الهولندي موجود في الجزائر، وذلك حسب ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي.

مختار دقيش – العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة وهران 2010 .

وقد تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي بإعتباره أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري، فالارتباط شبه الكلي للبلد بصادرات المحروقات من جهة، وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أحد أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل، وقد ركزت الدراسة على سعر الصرف الحقيقي وتنقل عوامل الانتاج وخاصة تنقل اليد العاملة ما بين القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي، بحيث توصلت

الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ظهور أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري مرده إلى سوء التسيير والسياسات الاقتصادية الكلية غير الصائبة، أي أن الدراسة تخلص إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يعاني من أعراض المرض الهولندي وإن وجدت فهي عرضية، وليس مردها إلى آثار قطاع المحروقات والمناجم، ومدى إعتماد الاقتصاد على ريوعه.

المقالات باللغة العربية:

محمد سعودي – المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر – مجلة الاقتصاد الجديد – العدد11 ، المجلد 02 – 2014 .

تناولت موضوع الصدمات الخارجية المواتية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحله قد خضع إلى حالة الصدمة التي يتعرض لها من مواتية إلى غير مواتية حسب مستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ،كما نتج عن غالبية الصدمات المواتية ظهور اثر الإنفاق للمرض الهولندي بشكل كبير وغير متحكم فيه، وعليه فقد توصلت الدراسة على نتيجة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة المرض الهولندي بما لا يدع مجالا للنقاش.

زايري بلقاسم – المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي :بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري – مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 – جامعة سطيف 01 يومي 12/11 مارس 2013. تناولت الدراسة موضوع وفرة الموارد الاقتصادية بالاسقاط على الإقتصاد الجزائري، من خلال مؤشرات تغلغل المرض الهلوندي، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإقتصاد الجزائري يعاني بالفعل من أعراض المرض الهولندي.

المقالات باللغات الأجنبية:

- Jeffrey D Sachs, Andrew M. Warner – Natural Resources and Economic développement « The curse of Natural ressources » - Eropean Economic Review 45-2010.

تعتبر هذه الدراسة امتدادا لبحوث سابقة التي أظهرت دليلا على أن توفر الموارد الطبيعية في بلد معين، تجعل النمو الاقتصادي فيه بطيئ مقارنة بالبلدان التي تفتقر إلى هذه الموارد، كما أن هاته البلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية تفتقر في أساسها إلى رؤية إستراتيجية واضحة لتطوير الإقتصاد، وتبين الدراسة أن هناك أدلة مباشرة تذكر أن الموقع الجغرافي أو المناخي متغيرات أخرى تدخل في تفسير لعنة الموارد، كما أن عدم تسعير صادرات هاته الموارد الطبيعية في أسواق منتجيها يكون هناك تحيز غير ملحوظ من الدول التي تفتقر لهاته الموارد بحيث يكون السعر جد منخفض وهو ما يمثل رادعا قويا للنمو الإقتصادي للبلد المصدر، خاصة إذا كانت هاته الإيرادات تمثل نسبة كبيرة في تمويل مشاريع البنية التحتية، كما أن انخفاض أسعار صادرات الموارد الطبيعية تُفَوِّتُ على البلد المصدر لها إمكانية تحقيق تقدم إقتصادي تقوده الصادرات.

- Kangning X U, Sumie chen,jun Shao – curse or Bellessing :a new Perspective on Natural Resources for Developing Countries – School of Economics and Managment, Southeast University Nanjing.P.R.China. 12/08/2010.

تطرقت الدراسة إلى لعنة الموارد الطبيعية، بإعتبارها ظاهرة ذات نطاق واسع، لكنها لا تزال محيرة في البلدان النامية، بحيث أن هذه البلدان مع وفرة الموارد الطبيعية تميل إلى تسجيل نمو اقتصادي بطيئ وضعف في الأداء الاقتصادي بشكل عام، وقد رأت الدراسة بأن النتائج قد تنجم عن وجود تحيز في السلاسل الزمنية المدروسة للفترة 1970 -1989 – عندما كانت الأسعار السائدة للمنتجات ذات الطبيعة الاستخراجية إلى مستوى منخفض، عن نظيرتها للفترة 1970 – 2007 التي أجرتها الدراسة على العديد من الدول النامية، وتقوم هذه الدراسة على منظور عام، تليها تجزئة الموارد إلى أنواع مختلفة، وتقسيم العينات من أجل الحصول على نظرة شمولية للآثار على الموارد الطبيعية الإقتصادية، وأخيرا النمو في البلدان النامية وكانت النتائج متباينة.

- Jonathan Di John – the Resource Curse : Theory and evidence – Real instituto Elcano « ARI » 2010.

تناول المقال دراسة نقدية في لعنة الموارد، بحيث تركز على فكرة أن توفر الدولة على ثروات طبيعية " منجمية أو محروقات"، يولد ضعف في الأداء الاقتصادي في الدول الأقل نموا على وجه الخصوص، وتقوم الدراسة على فحص الافتراض القائل بأن توفر الموارد الطبيعية توفر أشكال تقييد للنمو الإقتصادي، إضافة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصفة كبيرة من خلال احتكارها للقطاعات الإستراتيجية التي

تساهم بالقدر الكبير في القيمة المضافة، مغلقة بذلك المجال أمام القطاع الخاص وبالتالي إنحسار دوره في النشاط الاقتصادي، وذلك ليس بالضرورة أن تكون الدولة إشتراكية في نظامها، إضافة إلى إنتشار الفساد والبيروقراطية، وتوليد مناخ اقتصادي غير مستقر طارد للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، وهو ما يجعل النمو الاقتصادي سلبي، كما تخلص الدراسة إلى أن الدولة ذات الاقتصاد الريعي يكون لديها قصور كبير سواء من حيث النظرية والأدلة، كما تناقش الدراسة استراتيجيات النمو الخاصة التي أثبتت فعاليتها في إنتاج المدى الطويل لنمو اقتصادي، من خلال استغلال رشيد وعقلاني للإيرادات الريعية للموارد الطبيعية وانتهاج سياسات ذات فعالية تمكن من تطوير متوازن لجميع قطاعات الاقتصاد.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

يكمن الإختلاف في دراستنا عن الدراسات السابقة في أننا نتناول موضوع المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري بشكل موسع، فبالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي كمسبب للعلة الهولندية في الجزائر، والذي ركزت عليه جل الدراسات السابقة فإننا نركز على أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد بشكل موسع عن الدراسات السابقة، ناهيك عن تناولنا انحلال القطاع التبادلي من خلال مدى مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الخام في الجزائر، وعليه يمكننا ملاحظة نمو القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي الناتج عن صدمات القطاع المزدهر الموجبة، هذا بالاضافة إلى تناولنا سياسة الإنعاش الاقتصادي ودورها في تغلغل المرض الهولندي، بالإضافة إلى دور السياسة النقدية من خلال صدماتها المختلفة في تعميق تغلغل الظاهرة.

أقسام البحث:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، فإن دراستنا ستتناول خمسة فصول على النحو الآتي:

مقدمة عامة: نتناول من خلالها توطئة للدخول إلى صلب موضوع الدراسة المتمثلة في العلة الهولندية ودور السياسات الاقتصادية في مكافحته وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي: ونتناول فيه إلى الجذور التاريخية لظاهرة المرض الهولندي، وإلى أهم مفاهيم وتعاريف الظاهرة، بالإضافة إلى عوامل تشخيص الظاهرة وأسبابها.

الفصل الثاني: النماذج المفسرة لظاهرة المرض الهولندي، وسوف نتناول فيه للإطار الفكري للتفسير الإقتصادي لموضوع المرض الهولندي في ظل المتغيرات الحديثة في الإقتصاد، من خلال تقديم أهم النظريات المفسرة لظاهرة العلة الهولندية، ومؤشرات تشخيص العلة الهولندية للحكم على إقتصاد ما انه يعاني من أعرض المرض الهولندي من عدمها.

الفصل الثالث: السياسة المالية وعلاقتها ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015. نتناول من خلاله مدى فعالية السياسة المالية من خلال مختلف آلياتها في معالجة أو أنها سبب في تغلغل أعراض المرض الهولندي.

الفصل الرابع: السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وعلاقتها بالمرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015. نتناول من خلاله مدى فعالية السياسة النقدية من خلال مختلف آلياتها في معالجة أعراض المرض الهولندي، كما نشير إلى أهم الثغرات التي تجعل من السياسة النقدية مسببا للعلة الهولندية عوضا عن معالجتها.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية: وتكون من خلال تعريف المتغيرات التي تخص الدراسة، والقيام بإفراغ البيانات في برنامج Eviws7، وتحليل المخرجات للحكم من خلال هاته المخرجات ما إذا كان الإقتصاد الجزائري يعاني فعلا من ظاهرة المرض الهولندي أم لا.

الخاتمة العامة: وقد تطرقنا فيها إلى تلخيص لموضوع المرض الهولندي، ودور السياسات الإقتصادية باختلافها في معالجة حالة العلة الهولندية أو أنها مسببا لها، ومدى تحقيق تنمية إقتصادية من خلال استغلال رشيد وعقلاني للموارد الطبيعية، ثم قمنا بسرد أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث، لنقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة، لنعرج في الأخير على بعض المواضيع التي إقترحناها للبحث والتعمق فيها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي.

مقدمة الفصل الأول:

يعد توفر الموارد الطبيعية الخام كالمحروقات والمناجم أو أي منتج تصديري آخر كالمنتجات الزراعية التجارية التي توفر موارد مالية كبيرة لإقتصاد البلد، يعد من الناحية النظرية أمرا إيجابي، بحيث أنه يوفر الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عملية التنمية المستدامة، تجعل الإقتصاد المحلي في غنى عن رؤوس الموال الأجنبية بإختلاف صيغها، سواء كانت في شكل إستدانة أو إستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، وما ينجر عنها من مساوئ تنعكس في عدم إستقرار الإقتصاد المحلي.

إلا أنه من الناحية العملية فإن توفير الموارد المالية الضخمة من عوائد الموارد الطبيعية، تنعكس سلبا على الإقتصاد المحلي، وتجعله إقتصادا إتكاليا على التدفقات الريعية من هاته الموارد، وبذلك يكون الإقتصاد المحلي في مفارقة توفر الموارد المالية من جهة والتخلف التنموي على كافة الأصعدة من جهة أخرى، وقد تجلت هذه الظاهرة في الإقتصاد الهولندي بعد إكتشاف الغاز في بحر الشمال في هولندا سنة 1959 أدى إلى تدفق للعملة الصعبة إلى الإقتصاد الهولندي، مما حذى بالحكومة إلى التوسع في الإنفاق، مما أدى إلى حدوث تضخم أثر سلبا على قطاع الصناعة والزراعة في هولندا، بحيث أصبحت منتجاتها غير قادرة على المنافسة الأجنبية في الاسواق العالمية، وعليه فقد شهد القطاع التبادلي تراجعا حادا، ومن ثمة بداية إنحلال تدريجي لصالح قطاع المحروقات، وقد ظهر مصطلح المرض الهولندي سنة 1977 في المجلة المتخصصة The Économiste، وعليه سنتناول بالتفصيل الإطار النظري للظاهرة في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المرض الهولندي.

المبحث الثاني: آثار المرض الهولندي "عوامل تشخيص المرض الهولندي".

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على ظهور وتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

المبحث الأول: ماهية المرض الهولندي.

مصطلح المرض الهولندي وهو مصطلح إقتصادي يوضح العلاقة العكسية بين توفر الموارد الطبيعية ذات مردودية مالية كبيرة، وبين تخلف تنموي في الإقتصاديات التي تتوفر على مثل هاته الموارد، وتتمثل هاته الظاهرة في الإنحلال التدريجي للقطاع التبادلي (الصناعة والزراعة)، نتيجة ضعف تنافسية صادرات القطاع للعالم الخارجي، والتوجه التدريجي نحو قطاع الموارد الطبيعية، لما توفره من عوائد مالية كبيرة، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لظاهرة المرض الهولندي.

تعود تسمية المرض الهولندي إلى المجلة المتخصصة البريطانية The Économiste سنة 1977م، وهو مصطلح إقتصادي لأنصار للمدرسة الكينزية، يطلق على ظاهرة تراجع القطاعات الإقتصادية المحركة للنمو سواء التبادلية أو غير التبادلية لصالح القطاعات الإستخراجية[1]، وقد أستعمل لتفسير الظاهرة الناجمة عن إكتشاف النفط في بحر الشمال في هولندا سنة 1951م ، وما نجم عنه من إنحلال في القطاع الصناعي بصفة خاصة والقطاعات المحركة للنمو بصفة عامة لصالح إزدهار الصناعات الإستخراجية، وقد إنصرف المعنى العام للمرض الهولندي إلى العلاقة بين التوسع في إستغلال هذه الموارد الطبيعية سواء إستخراجية (نفط ومعادن) أو زراعية، وبين الإنكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهذه العلاقة تؤدي إلى فوائض مالية وتدني في فرص العمل في الإقتصاد الوطني، أو حتى اللجوء إلى إستيراد اليد العاملة، إضافة إلى إنكماش في القطاع التبادلي من خلال تراجع تصدير المنتجات المحلية التي تفقد ميزاتها التنافسية في السوق العالمية.

وقد وصفت The Économiste الإنكماش الإقتصادي بعد الصدمة الأولى التي أنتجتها إكتشافات الغاز الطبيعي في بحر الشمال في هولندا بالظاهرة الغريبة، وكتبت **الإقتصاد الهولندي** الذي سجل مؤشرات أداء عالي في الستينات يعاني من **ركود إقتصادي** حاد نتيجة بداية إنحلال القطاع الصناعي التقليدي في هولندا منذ بداية العام 1974 مع تسجيل **مؤشرا أداء** سيئة لكل القطاعات[2].

[1] Rowtron R-wells - the industrialisation- cambridge journal of économics – vol 05 1983 – .p 215.

[2] Jean-Philippe Koutassila - Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun - Centre d'économie du développement Université Montesquieu-Bordeaux IV – France – p03.

إلا أن الظاهرة تعود في أساسها إلى القرن السادس عشر وبالضبط في إسبانيا ظهرت اساس في كتابات المؤلف الاسباني الشهير سيرفانتس سافيدرا "« **إن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد إمتلاكها أو التبذير في الانفاق، ولكن في إستخدامها بطريقة حكيمة**»، حيث أن تدفق المعدن النفيس من مستعمراتها خاصة العالم الجديد أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية، وبما أن فكر المدرسة التجارية هو السائد أنذاك والذي يعتبر أن قوة الدولة وتقدمها من كمية إحتياطياتها من المعادن النفيسة، وأدى هذا التوسع في الإحتفاظ بالمعدن النفيس إلى تخلفها عن التطورات الحاصلة في أروبا أنذاك والمتمثلة في الثورة الصناعية[1].

كما أن هذه الظاهرة شهدتها أستراليا بدورها في القرن التاسع عشر بإكتشافها لمناجم الذهب والتوسع في إستغلالها على حساب القطاعات المحركة للنمو الإقتصادي، المتمثلة في الصناعة من غير الإستخراجية وكذا الفلاحة، كما أن هناك دولا شهدت الظاهرة من خلال إعتمادها على مورد وحيد في الإقتصاد، مثل الككاو في غانا والنحاس في زامبيا.

ومع بداية القرن العشرين ظهرت أعراض المرض الهولندي، من خلال الإتكال على المساعدات الخارجية وجعلها بندا أساسيا في الموازنة العامة مثلما حدث في مصر نتيجة تدفق المساعدات الأجنبية، إلا أن الظاهرة إرتبطت بشكل أساسي بقطاع المحروقات والصناعات النفطية والتوسع الهائل في إستغلال الموارد النفطية وكذا الصناعات الإستخراجية منذ 1956، بداية بهولندا ومرورا بالدول العربية مثل العراق 1929 ودول الخليج بعد ذلك[2]، ولم تقتصر الظاهرة على الإكتشافات الجديدة للموارد بل أصحبت ذات علاقة وطيدة مع تقلبات أسعار هاته الموارد خاصة تقلبات أسعار المحروقات.

وقد إرتبط إسم المرض الهولندي أساسا بهذا البلد بعد إكتشاف الغاز فيه، نظرا للحالة التي وقع فيها الإقتصاد الهولندي، بحيث أن تدفق إيرادات الغاز المكتشف أدى إلى إرتفاع أسعار الصرف للعملة الهولندية، وهو ما أدى إلى إرتفاع أسعار المنتجات المحلية وعجزها عن المنافسة الخارجية، وبالتالي إحلال الواردات التي تصبح أقل سعرا في نظر المستهلك المحلي محل السلع المنتجة محليا، وهو ما أدى إلى إنحلال القطاع الصناعي الهولندي تدريجيا لعدم القدرة على المنافسة الأجنبية.

[1] كريستين ابراهيم زاده – المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة – مجلة التمويل والتنمية – عدد مارس 2003 – ص50.

[2] محمد عبد الفضيل – النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية – دون دار نشر – الكويت 1978 – ص63.

ومع مرور الوقت أصبحت تطلق تسمية المرض الهولندي على الإقتصاديات التي تعتمد على صناعة واحدة في أغلب الأحيان إستخراجية، بحيث تشهد زيادة في الأجور والنفقات المتعلقة بقطاع الطاقة على وجه الخصوص، وهو ما يؤدي لفقدان باقي القطاعات الإقتصادية قدراتها التنافسية، كما أن الحكومات تفقد القدرة على تنويع إقتصادها، ليتحول الاقتصاد من الانتاجية إلى توزيع الريع المتأتي من القطاع المزدهر.

المطلب الثاني: تعريف المرض الهولندي.

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع المرض الهولندي بإعتباره يشكل ظاهرة غريبة تجمع بين وفرة كبيرة للموارد الطبيعية وتخلف تنموي يميز الإقتصاديات التي تمتلك هذه الموارد، ويمكن أن نورد بعض هذه التعاريف كما يلي:

التعريف الأول: يعرف المرض الهولندي بأنه "تلك الآثار السلبية التي تحدث في إقتصاد معين، يتميز بإعتماده الكلي عل القطاع الإستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وإنحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد"[1] .

يركز الكاتب في هذا التعريف على الآثار السلبية التي يخلفها الإعتماد الكلي على القطاع الإستخراجي أو الزراعي، أي أنه يربط الظاهرة محل الدراسة بالإقتصاديات وحيدة المصدر، سواء كان مصدرها ريعيا من خلال تدفق الايرادات الريعية، أو من خلال الإعتماد على مصدر وحيد للإيراد كالبن في البرازيل.

التعريف الثاني: "هو تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة إكتشاف مفاجئ لمورد أو ثروة طبيعية، تكون بالأساس إستخراجية"[2].

يركز الكاتب في هذا التعريف أيضا على الآثار السلبية التي يخلفها الإعتماد على قطاع واحد ذو طبيعة إستخراجية بالأساس، يختلف عن التعريف الأول في أنه يربط ظاهرة المرض الهولندي بالإكتشاف المفاجئ للمورد الطبيعي، وتوجه الدولة في بناء سياسات إقتصادية قائمة على تدفق العملة الصعبة من هذا الإكتشاف على حساب القطاعات الأخرى.

[1] Jean Philipe – -ibd - p02.

[2] Chri Adam – What is dutech disease and is it problem ؟ - center for Global devlopment – july 2006 – p03.

التعريف الثالث: نعني بالمرض الهولندي " أن أي بلد يصدر المورد الطبيعى تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبى، وهو ما يؤدى إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه بدوره إضعاف قدرة القطاعات الانتاجية، خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة، سواء فى الأسواق الخارجية أو السوق المحلية، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد فى السوق الدولية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح فى الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتج المحلى"[1].

التعريف الرابع: كما يعرفه نفس الكاتب بأنه : "وجود ارتباط عكسى ما بين النمو الاقتصادى ومدى وفرة المورد الطبيعى، خاصة المعادن والنفط"[2].

يتناول الكاتب في مقاله المرض الهولندي من جانبين، جانب إقتصادي إيجابي بحيث أن الموارد الطبيعية مصدر نعمة، حيث يزيد الدخل القومى وتصبح هناك فرصة كبيرة لتحسين مستويات المعيشة وإحداث نهضة اقتصادية كبرى فى أي بلد استنادا للعائدات المتولدة من تصدير المورد الطبيعى، خاصة لو كان متوفرا بكميات كبيرة وكانت أسعار هذا المورد مرتفعة فى السوق العالمية، كما أنه بالتأكيد يمكن أن يكون كل ما سبق دافعا إلى المزيد من القبول والرضا الشعبي، وبالتالى يعد أساسا للاستقرار السياسي، وجانب سلبي تماما حيث أدى الإعتماد على مورد وحيد محرك للنمو الإقتصادي إلى ما بات يعرف علي نطاق واسع لدى الإقتصاديين بـ "لعنة الموارد الطبيعية"، ويحدد هؤلاء أبعاد هذه اللعنة بناء على دراسة العديد من حالات البلدان التى اكتشفت فيها هذه الموارد الطبيعية، ووجود مفارقة توفر الموارد الطبيعية والتخلف الإقتصادي، وهذا الارتباط تمت ملاحظته بشكل متكرر على مدى الزمن، وفى بلدان تختلف من حيث حجم السكان وتركيبهم، ومستويات الدخول ونوع الحكومات، حيث وجد بصفة خاصة أن البلدان التى تعد فقيرة فى الموارد الطبيعية (أى بدون نفط على سبيل المثال) قد سجلت معدلات نمو اقتصادى أعلى بمقدار أربع مرات من البلدان الغنية بهذه الموارد (التى لديها نفط (بين عامي 1970 و1993 على الرغم من حقيقة أن هذه البلدان النفطية كانت لديها الجزء الأكبر من المدخرات.

[1] Bellal Samir – dutc disease et désindustrualisation en algérie une approche critique – Article de reveu el bahithe – N°12-2013 – p02.

[2] Ibid – p03.

التعريف الخامس: "يشار بالمرض الهولندي إلى كل دولة تملك إحتياطي كبير من مورد طبيعي، لكن أداءها الإقتصادي ضعيف، مقارنة بالعوائد الضخمة للمورد الطبيعي"[1].

يتناول التعريف إشكالية العوائد الريعية الضخمة وكذا الإحتياطيات الكبيرة من المورد الطبيعي، إلا أن مؤشرات الأداء الإقتصادي تبقى ضعيفة، في مفارقة بين العوائد المالية التي يدرها المورد الطبيعي والأداء الإقتصادي.

التعريف السادس: يمكن تعريف المرض الهولندي بأنه "تعبير عن تلك الانعكاسات الخطيرة التي يخلفها اكتشاف مورد طبيعي على القطاعات الاخرى المحركة للنمو الإقتصادي"[2].

التعريف السابع: " نعني بالمرض الهولندي تلك الانعكاسات السلبية على القطاعات المنتجة في الاقتصاد نتيجة حدوث تدفق كبير للعملة الصعبة، المتاتية من ارتفاع اسعار الموارد الطبيعية، أو المساعدات الاجنبية ، او الاستثمار الاجنبي المباشر"[3].

تركز الكاتبة إضافة إلى الآثار السلبية للمورد الطبيعي، على تلك الآثار التي تخلفها تدفقات العملة الصعبة إلى الإقتصاد المحلي، سواء من المساعدات الأجنبية أو من الإستثمار الأجنبي المباشر أو غيرها، وهي هنا تتناول ظاهرة المرض الهولندي من خلال تأثير تدفق العملة الصعبة على سعر صرف العملة المحلية، وبعبارة اخرى تعمل الاقتصاديات ذات التدفقات الريعية على تكوين احتياطيات رسمية للصرف الاجنبي ، وهو ما يؤدي الى جعل قيمة الصرف الأجنبي للعملة المحلية اقل مما تكون عليه في غير ذلك، وهذا ما يؤدي الى عزل الاقتصاد عن التداعيات قصيرة المدى للمرض الهولندي، إلا أن هذا الأمر سرعان ما يؤدي إلى إرتفاع هائل في المستوى العام الأسعار (التضخم) ما لم تكن ثروة البلد تتمتع بقدر كافي من الشفافية وخلوها من الفساد الحكومي، بحيث أنه يتعين على راسمي السياسات الإقتصادية إدارة التغيرات الهيكلية على نحو يضمن الإستقرار الإقتصادي طويل الأجل.

[1] نعيمة حمادي – تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الشلف – 2009 – ص66.

[2] كرستين ابراهيم زاده – مرجع سبق ذكره – ص.ص 51.50.

[3] نفس المرجع – ص.ص .51.50

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إستخلاص التعريف التالي:

المرض الهولندي هو "تلك العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية وبين النمو الإقتصادي، المتأتية بالدرجة الأولى من وجود مورد إقتصادي، يشكل المصدر الأساسي في الناتج المحلي الخام، أو من ارتفاع اسعار الموارد الطبيعية، أو المساعدات الاجنبية ، او الاستثمار الاجنبي المباشر مما يؤدي إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي إنحلال تدريجي للقطاع التبادلي وبداية تغلغل المرض الهولندي.

أو بعبارة أخرى المرض الهولندي: هو تلك العلاقة السلبية ما بين وجود قطاع مزدهر يشكل المصدر الأساسي لتدفق العملة الصعبة، ويكون بذلك المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام، وبين التخلف التنموي الذي يميز هذه الإقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد في التصدير.

المطلب الثالث: أسباب تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

تتصف الدولة الريعية بأنها إقتصاد يعتمد على تدفقات الإيرادات الريعية، المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية سواء أكانت إستخراجية أو زراعية، التي تتصف بطلب كبير عليها في الأسواق العالمية، وبالتالي تضفي على النشاط الاقتصادي صفة الاقتصاد الريعي، بحيث تصبح الايرادات المتأتية من تدفقات هاته الموارد الممول الأساسي له، وهو ما يؤدي إلى الإعتماد على هاته الموارد بشكل كبير يؤدي إلى إختلالات خطيرة في الاقتصاد المحلي، نتيجة الاتكال الذي تولده التدفقات النقدية من تصدير هاته الموارد، وهو ما يؤدي إلى إنحلال قطاع الانتاج المحلي بفعل تعطيل قوى العمل المحلية، ومواهب الابداع وأنشطة الانتاج وتنوعها، وهو ما يؤدي حتما الى تخلف تنموي وتغلغل المرض الهولندي في مفاصل الاقتصاد بشكل يجعله يُفْقِدُ أي سياسة إقتصادية فعاليتها في رفع معدلات النمو الإقتصادي، وعموما يمكن أن نبرز اهم أسباب تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد كما يلي:

1. الإعتماد على مورد اقتصادي وحيد:

ما يميز الدول التي تتوفر على موارد طبيعية أنها تنعكس عليها سلبا، فعوض أن تمثل مصدرا من مصادر تمويل الإقتصاد وتحقيق تنمية مستدامة، تكون سببا في ظهور حالة من التخلف التنموي، وغياب روح المبادرة والتنوع، وإستفحال ظاهرة الاتكال على التدفقات الريعية المتأتية من تصدير المورد الوحيد، أو بصيغة أخرى فإن وفرة الموارد الطبيعية قد تمثل نقمة وليس نعمة على الدولة التي تتمتع بوفرة في الموارد

الطبيعية، وخاصة ذات الطبيعة الإستخراجية، على عكس ما هو مفترض، حيث أن وفرة الموارد الطبيعية خاصة إذا كانت ذات طلب عالمي كبير كالنفط والمعادن والمواد الغذائية، وتدفق إيراداتها من العملة الصعبة يوفر موارد مالية ضخمة، وهو يوفر قاعدة متينة لإنطلاقة تنموية شاملة ومستدامة، من خلال توفير مصدر تمويل يزيل العوائق أمام جهود إرساء دعائم قوية ومتينة، تمكن من تهيئة المناخ وتحقيق تكامل قطاعي أفقي وعمودي، من شأنه دفع عجلة التنمية طويلة الاجل، إلا أن الواقع يثبت عكس هذه الافتراضات، بحيث أصبحت وفرة الموارد الطبيعية وعلى وجه الخصوص النفط إلى تخلف تنموي حاد واختلالات خطيرة في الاقتصاد، بحيث أصبح قطاع المورد الطبيعي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، والمساهم الاساسي في نمو الناتج المحلي الخام دون القطاعات الاخرى، التي تصبح ثانوية وغير قادرة على لعب الدور الاساسي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدل نمو إقتصادي خارج قطاع الموارد الطبيعية.

تتحدث الدراسات الاقتصادية على ان التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي يأتي من ثلاثة مصادر أساسية هي:

- ميل قيمة العملة المحلية إلى الارتفاع نتيجة التدفق الكبير للعملة الصعبة، مما يؤدي الى رفع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يؤدي حتما الى تراجع الصادرات المحلية نحو الخارج، نتيجة إرتفاع أسعارها في نظر الاجانب، وهو ما يؤدي الى فقدانها ميزتها التنافسية، وبالتالي الانحلال التدريجي للقطاع التبادلي المحلي.
- تصبح الايرادات الريعية المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية هي المصدر الاساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة، وهو ما يعمق من تغلغل المرض الهولندي من خلال اثر النفقات العامة.
- عدم الاستقرار السياسي وظهور الفساد كظاهرة ملازمة لوفرة الموارد الطبيعية.

2. التقدم التكنولوجي ودورة حياة المنتوج:

تنص نظرية دورة حياة المنتوج على أن المنتوج يمر بأربعة مراحل، أولها ظهور **المنتج كإختراع تكنولوجي جديد** يكتسب من خلاله ميزة تنافسية، تؤدي إلى انتشاره بسرعة كبيرة، مما يحقق وفرة مالية للقطاع المنتج له، إلا أنه في **المرحلة الثانية** وهي **مرحلة الإشباع** :في هذه المرحلة يبدأ المنتج بفقدان أهميته التي كان يتمتع بها في بداية ظهوره في السوق، وهي مرحلة تقليده من قبل المنافسين، يبدأ في التراجع تدريجيا إلى أن

يندثر تماما، إذ ترتفع نفقات التسويق وتزداد المنافسة بين المنتجين، ويقابل ذلك استقرار أو انخفاض المبيعات، وكذلك تقل معدلات الأرباح لشدة المنافسة وارتفاع التكاليف، ثم تأتي **مرحلة التدهور**: والتي تعد آخر مراحل حياة المنتج، حيث تبدأ المبيعات الإجمالية بالإنخفاض التدريجي، أو الإنخفاض الحاد، ويتم ذلك نتيجة تحول بعض المتعاملين عن استعمال المنتج، وذلك لعدد من العوامل في مقدمتها التقادم التكنولوجي الذي يجعل المنتج خارج التداول أو ظهور منتجات جديدة ذات منافع أفضل من المنتجات الحالية[1].

وهنا مكمن الخطر، بحيث أنه ما لم تكن الإختراعات متتالية تمكن على الاقل من المحافظة على نفس الطفرة المالية قصيرة الأجل، التي وَلَّدَها الاختراع التكنولوجي المندثر، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق إختلالات على المدى المتوسط والطويل الأجل.

3. تذبذب أسعار المورد الطبيعي:

تعتمد الدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية بشكل رئيسي على العائدات الريعية وتدفقات إيرادات المنتج التصديري في تمويل الموازنة العامة للدولة، بحيث تمثل عائداته الحصة الأكبر في إيرادات الموازنة السنوية، ولأن أسعار المنتج التصديري تتحدد في الأسواق العالمية، بحيث لا يكون للبلد المصدر أي تأثيرات في تحديد أسعارها، مما يجعل الأجهزة الإحصائية في البلد المصدر غير قادرة على التخطيط بشكل جيد ودقيق لتدفقات إيراداته، وعدم إنتظامها نتيجة لتذبذبها، وهو الأمر الذي يجعل صانعي السياسات الاقتصادية امام اشكالية ضعف القدرة على التنبؤ بأسعار المنتج التصديري، خاصة إذا كانت إيراداته موجهة لتمويل برامج التجهيز والمخططات التنموية، الأمر الذي يجعل السياسات الإقتصادية رهينة تذبذبات وتقلبات أسعار المنتج التصديري في الأسواق العالمية، ويفقدها فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة، مما ينعكس سلبا على أداء مختلف القطاعات المحركة للنمو الإقتصادي، ويجعله عرضة لتقلبات عنيفة نتيجة صدمات الأسعار سواء كانت هاته الصدمات مواتية "موجبة" أو غير مواتية " سالبة"، وفي هذه الحالة فإن صانعي السياسات الاقتصادية يكون لديهم إرتباك في صنع هاته السياسات، وبذلك فإنهم يكتفون فقط بالتخطيط والتعامل مع عوامل ظرفية، لتجنب آثار الصدمات غير المواتية لأسعار المنتج التصديري، التي تتصف بالعنف في أغلب الأحيان بفعل عدم إستقرارها في الأسواق العالمية، وبالتالي

[1] محمد سمير جلاب – إدارة المعرفة وأثرها على الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2014 – ص.ص94-95.

مواجهة الصدمات الخارجية وآثارها على الإقتصاد المحلي، دون رسم سياسات وتوفير آليات من شأنها إرساء دعائم تنمية حقيقية شاملة ومستديمة، والبقاء في حلقة تذبذبات أسعار المنتج التصديري الرئيسي المفرغة، وهو ما يعمق من آثار المرض الهولندي ويزيد من تغلغله في مفاصل الإقتصاد المحلي وخاصة القطاع التبادلي، بحيث يصبح رهينة هذه الصدمات وغير قادر على النهوض بالدور التنموي المنوط به.

4. تحركات رؤوس الأموال الساخنة وتهريب رؤوس الأموال المحلية:

يمكن تعريف رؤوس الأموال الساخنة بأنها: "تحرك رؤوس الأموال من سوق مالي لآخر، أو من دولة لأخرى تبعا لفروقات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، بغرض المضاربة وتحقيق الأرباح"[1].

من خلال التعريف يمكننا أن نستخلص تأثيرا إيجابيا لحركة رؤوس الأموال الدولية من خلال فروقات أسعار الصرف وأسعار الفائدة في حال سوق مالي نشط وعميق وذو كفاءة عالية، يوفر مناخ جذب لرؤوس الأموال من الخارج، التي تعتبر مصدرا مهما للتمويل في الإقتصاد المحلي، كما تعد مصدرا أساسيا للعملة الصعبة من المنتج التصديري الأساسي، مما يولد حركية في النشاط الإقتصادي في حال تم إستغلالها برشادة وعقلانية، إلا أنه في معظم الدول النامية التي تفتقر إلى أسواق مالية تتمتع بالكفاءة والعمق المالي، تكون هناك آثارا سلبية على خطيرة على الإقتصاد من خلال المناخ الإستثماري السائد، الذي يعد عامل طرد لرؤوس الأموال المحلية إل الخارج لنفس السبب وهو المضاربة والربح، مما يولد صدمة سلبية في إحتياطي الصرف للبلد من جهة، ومن جهة أخرى خروج رؤوس الأموال تعمق الإختلالات في القطاعات المحركة للنمو، وخاصة القطاع الصناعي الذي يتطلب تمويلا كبيرا مما يؤدي إلى إضعافه وفقدانه للميزة التنافسية في الأسواق الخارجية، وبالتالي بداية إنحلاله تدريجيا مما يزيد من تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

5. الإستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية: يكتسي الإستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر أهمية بالغة في مساعدة الإقتصاديات النامية على التطور ونقل التكنولوجيا، مما يعطي الإقتصاد المحلي دفعة قوية للنمو الاقتصادي، ويعتبر هذا النوع من أشكال حركة رؤوس الأموال المفضل للدول المضيفة، خاصة وأنه لا يولد مديونية خارجية على البلد المضيف لأنه يعتبر رأسمال مخاطر، ويقوم بتحسين الأداء الإقتصادي، ولكن وبما أن الأرباح المتوقع جنيها قابلة لإعادة التوطين في الإقتصاد المحلي، فإنه يجب على البلد المضيف توفير

[1] حسين حميد – فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر– رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2012 – ص 104 – بتصرف.

المناخ الإستثماري الملائم لإعادة توطينها في الاقتصاد المحلي، والحيلولة دون خروجها لمدة أطول حتى يتمكن الاقتصاد من النضج، بحيث يكون قادرا على تحمل تكلفة رؤوس الأموال الأجنبية، ويعمل على الاستغناء عنها في حال مغادرتها، هذا من جهة، من جهة أخرى فإنه على المدى الطويل الذي يوافق تحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم، فإنه ما لم يكن ميزان المدفوعات للبلد المضيف يحقق فائضا، فإنه من المحتمل اللجوء إلى الإقتراض من الخارج للعملة الصعبة من أجل توفير العملة الصعبة لتحويلات الأرباح إلى الخارج بالشكل الذي تكفله القوانين الدولية، الأمر الذي يولد صدمات غير مواتية لسعر الصرف، إضافة إلى خدمات الدين وتبعاتها، ناهيك عن تدفقات العملة الصعبة على تنافسية السلع المحلية التبادلية في الأسواق الخارجية[1].

من جانب آخر فإن طبيعة الإستثمار ومجاله يكون سببا مباشرا في تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي، خاصة إذا تم توطين رؤوس الأموال الأجنبية في القطاع المزدهر، الأمر الذي يعمق المرض الهولندي من خلال التوسع في إستغلال قطاع المورد الطبيعي، من جهة فإن الإقتصاد المحلي باعتباره يعتمد بصفة كبيرة على عائدات المنتج التصديري يصبح رهينة سياسات الانتاج للشريك الأجنبي*، الأمر الذي يخلق تذبذبا في حجم التصدير ومنه عائدات القطاع وبالتالي الوقوع في صدمات متأتية من تذبذبات الإنتاج تضاف إلى تذبذبات أسعار المنتج التصديري.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإستثمار الأجنبي عادة ما يستهدف التوطين في سندات الخزانة التي توجه إلى الإنفاق العام، الذي يكون أثرا مباشرا للمرض الهولندي، إضافة الى الإكتتاب في السندات والأسهم، والتي عادة ما تكون من قبل صناديق التقاعد والرعاية الصحية وغيرها، من خلال هذه الاستراتيجية يضغط المستثمرون على المؤسسات الراغبة في الحصول على رؤوس الاموال بفرض منطق الربح السريع المعتبر والمحدد مسبقا، الأمر الذي يجعل المؤسسات تحقق عوائد لا تقل عن 15% على الأقل بالنسبة للأموال الخاصة، وهو ما يضطرها إلى إنتهاج سياسات عادة ما تتضمن إلغاء الوظائف، وبالتالي تزيد من حركة عوامل الانتاج " اليد العاملة"، ليس كنتيجة لإزدهار قطاع الموارد الطبيعية وهو الأثر الثاني* الذي من خلاله يتم تشخيص تغلغل المرض الهولندي في مفاصل الإقتصاد[2].

---

[1] مسعود مجيطنة – دروس في المالية الدولية – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية – الجزائر 2003 – ص.ص 147 -149.

* حدث هذا الأمر في الجزائر سنة 2008، إذ قامت شركة BP بتخفيض الإنتاج بواقع 6% نتيجة تباطؤ الإقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط.

* سنتناول آثار المرض الهولندي في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[2] مسعود مجيطنة – مرجع سبق ذكره – ص.ص 150-151.

المبحث الثاني: آثار المرض الهولندي " عوامل تشخيص المرض الهولندي".

ترتكز نظرية المرض الهولندي في الأساس على مبدأ وجود صدمة إقتصادية موجبة ودائمة متأتية من تدفقات العملة الصعبة للمنتج التصديري بالدرجة الأولى، إلا أن هذه التدفقات تكون متوقعة في حال ثبات أسعار المنتج التصديري وإستقرارها في الأسواق العالمية، وتكون غير متوقعة في حال تذبذب الأسعار للمنتج التصديري، مما يؤدي إلى إختلالات هيكلية نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وقابليته للتكيف وإمتصاص الصدمة الموجبة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور آثار غير مرغوبة في الإقتصاد.

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم العوامل التي تقودنا إلى الحكم على إقتصاد معين بأنه يعاني من المرض الهولندي أم لا، من خلال تشخيص أعراض المرض الهولندي في الإقتصاد ومدى تغلغله من خلال تتبع آثاره على الإقتصاد، ككل وعلى القطاعات بصفة خاصة، وهذا بضبط أهم آثاره المتمثلة في أثر حركة الموارد " عوامل الإنتاج" وأثر الإنفاق، إضافة إلى عوامل أخرى تعد ثانوية، إلا أنها تعكس بصفة جلية مدى تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

المطلب الأول: أثر الإنفاق.

تعالج نظرية المرض الهولندي في أساسها تأثير تدفقات العملة الصعبة، نتيجة صدمة موجبة متأتية من إكتشاف مورد طبيعي جديد، أو صدمة موجبة متأتية من إرتفاع أسعار المنتج التصديري للمورد الطبيعي، وتأثير هاته التدفقات على سعر صرف العملة المحلية للبلد، وإنعكاساتها على تنافسية السلع المحلية في الأسواق الدولية، وبداية إنحلال وتراجع القطاع الصناعي التقليدي[1]، حيث أن التوسع في إستغلال الموارد الطبيعية، أو تحويلات رؤوس الموال على إختلاف أشكالها " مساعدات أجنبية – إستثمارات – تحويلات ...الخ"، يؤدي إلى تدفقات كبيرة للعملة الصعبة، مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية التي تؤدي إلى إنخفاض الصادرات.

يتم تقسيم الإقتصاد المحلي حسب نظرية المرض الهولندي إلى ثلاث قطاعات هي قطاع الموارد الطبيعية الذي يسمى بالقطاع المزدهر، والقطاع غير التبادلي الذي ينتج السلع المحلية غير القابلة للتداول مع الخارج، ثم قطاع التصدير التقليدي وهو القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، وكما هو معروف فإن رأس

[1] Rowtron R – Welles – ibd – p36.

المال في القطاعات الثلاث يتصف بالانعزالية بفعل تخصصه، أما عنصر العمل فيبقى حرا للتنقل بين القطاعات الثلاث متبعا أعلى أجر، والذي يكون في تعديل مستمر حسب كثافة العرض لليد العاملة من جهة، ومدى تأهيلها من جهة أخرى[1].

من هذا المنطلق فإن قطاع الموارد الطبيعية المزدهر بإعتباره قطاعا إستراتيجيا حيويا فإنه في الغالب يكون ملكا للدولة، وبالتالي فإن عوائده تعود للدولة التي تقوم بإنفاقها في البنى التحتية، مما يزيد من الطلب على سلع القطاع غير التبادلي ونموها نموا أكبر من سلع القطاع التصديري التقليدي، نتيجة إرتفاع الدخول الحقيقية لدى الأفراد التي توجه إما لزيادة الإستهلاك أو لزيادة الطلب على السلع غير التبادلية.

عند إرتفاع الدخول الحقيقية لدى الأفراد المتأتية القطاع المزدهر سواء كان اكتشاف مورد طبيعي جديد، أو نتيجة صدمة مواتية لأسعار المنتج التصديري، وبما أن أسعار السلع التبادلية محددة عالميا، فإن إرتفاع الدخول الحقيقية لن يكون لها أي تأثير على أسعارها، وبالتالي فإن التأثير يكون على السلع غير التبادلية على اعتبار أنها تتحدد في السوق المحلي، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعارها مقارنة بأسعار السلع التبادلية (سعر الصرف الحقيقي)، وسيؤدي السعر النسبي للسلع غير التبادلية إلى إرتفاع هامش الربح وتخفيض تكلفة إنتاجها، مما يؤدي إلى توسع القطاع غير التبادلي على حساب قطاع التصديري التقليدي، ولتبسيط المعلومة نقول أن ارتفاع أسعار السلع الموجهة للاستهلاك الداخلي نتيجة زيادة الطلب عليها، والابتعاد عن إنتاج السلع الموجهة للتصدير والتي تفقد مع مرور الوقت تنافسيتها في الأسواق الدولية[2].

مما تجدر الإشارة إليه أن أثر الإنفاق له تأثير مباشر في إنتاج واستهلاك السلع التبادلية مقارنة بالسلع غير التبادلية، عند ارتفاع الدخول الحقيقية نتيجة صدمة مواتية في اسعار المنتج التصديري، وسنوضح هذه الانعكاسات من خلال الشكل الموالي.

[1] W.M.Corden – booming sector and dutch diseas economie – survey and consolidation oxford economie 1984 – papers 36. P 36.

[2] محمد سعودي – المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر – مجلة الاقتصاد الجديد – العدد11 ، المجلد 02 – 2014 – ص312 .

الشكل رقم01-01: إنعكاسات أثر الإنفاق على بنية الإنتاج والإستهلاك في سوق السلع.

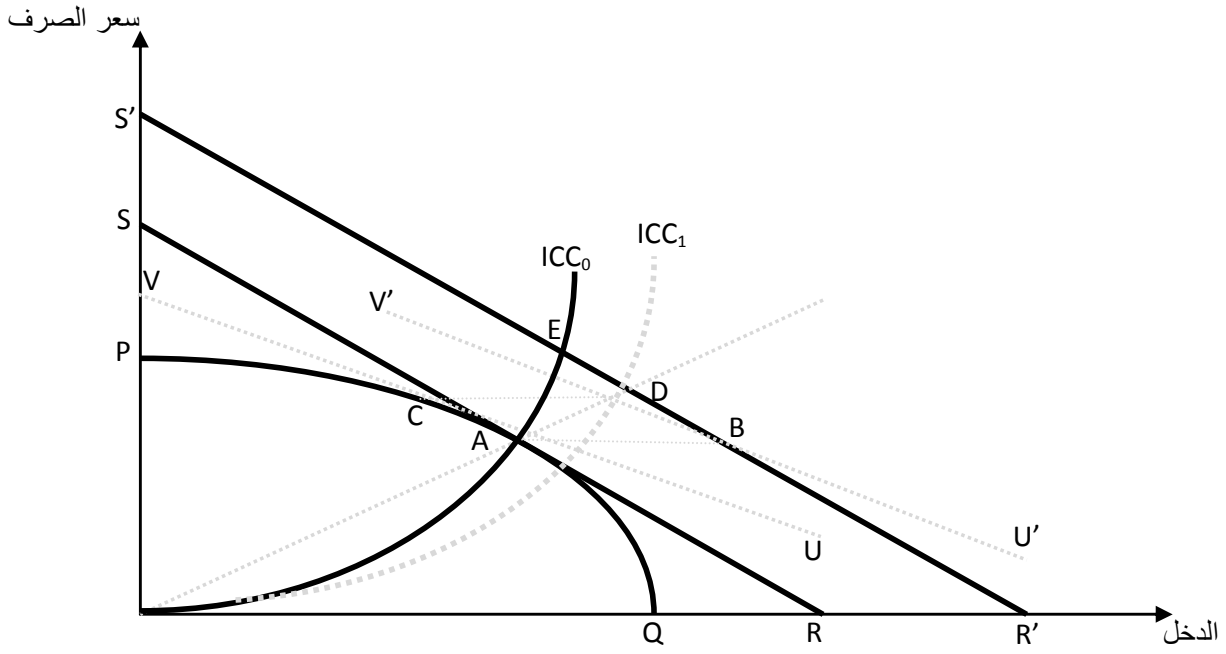

Source : Hélène cottenet- Dfoufelkit - booms de Ressources Exogènes et développent manufacturier en Egypt :l'illusion du syndrome hollandais – thèse de doctorat en Sciences économiques- université d'auvergne Clermont-Ferrand 1 – 2003 – p18.

PQ: منحنى إمكانيات الانتاج.

SR: قيد الدخل الأصلي.

S'R: قيد الدخل بعد حدوث الصدمة.

ICC_0: منحنى أنجل الأصلي.

ICC_1: منحنى أنجل بعد حدوث الصدمة.

على إفتراض أن Pn سعر السلع غير التبادلية، وpt هو سعر السلع التبادلية، وبذلك يكون لدينا سعر الصرف الحقيقي $pr\frac{pn}{pt}$ ولنأخذ السعر على أنه المتغير الأكثر تأثيرا في المدى القصير.

من خلال الشكل أعلاه لدينا:

لدينا نقطة التوازن الأصلية تكون عند النقطة A، وبحدوث صدمة مواتية متاتية من القطاع المزدهر ينتقل التوازن الاقتصادي نتيجة زيادة الاستهلاك من السلع التبادلية إلى النقطة B، والتي لا تمثل مستوى

التوازن على مستوى السعر المبدئي، كما أن هذه الصدمة ستؤدي كنتيجة لزيادة الدخل من SR إلى S'R' إلى زيادة الطلب على السع غير التبادلية محليا على إعتبار أنها سلع عادية، وبما ان المستوى التوازني للاستهلاك يكون في النقطة E، الأمر الذي يؤدي إلى إلى عدم تغير الطلب على السلع غير البتادلية، وبالتالي وفرة العرض من السلع التبادلية لإستعادة التوازن من النقطة B إلى النقطة E من خلال ارتفاع السعر للسلع غير التبادلية بالمقارنة مع السلع التبادلية.

المطلب الثاني: أثر حركة عوامل الإنتاج.

يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر الى زيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين[1]:

- ❖ تحول اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع المزدهر، يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإنحلال المباشر للقطاع التبادلي، بإعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإنحلال، كما أن تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي لم يكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- ❖ هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع، بسبب إنتقال عوامل الانتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري، يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق.

وبجمع الأثرين معا أي تحول عوامل الإنتاج من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نكون أمام حالة الإنحلال المباشر وغير للقطاع التبادلي، ومنه تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 – p06.

الشكل رقم 02-01: أثر تنقل عوامل الإنتاج.

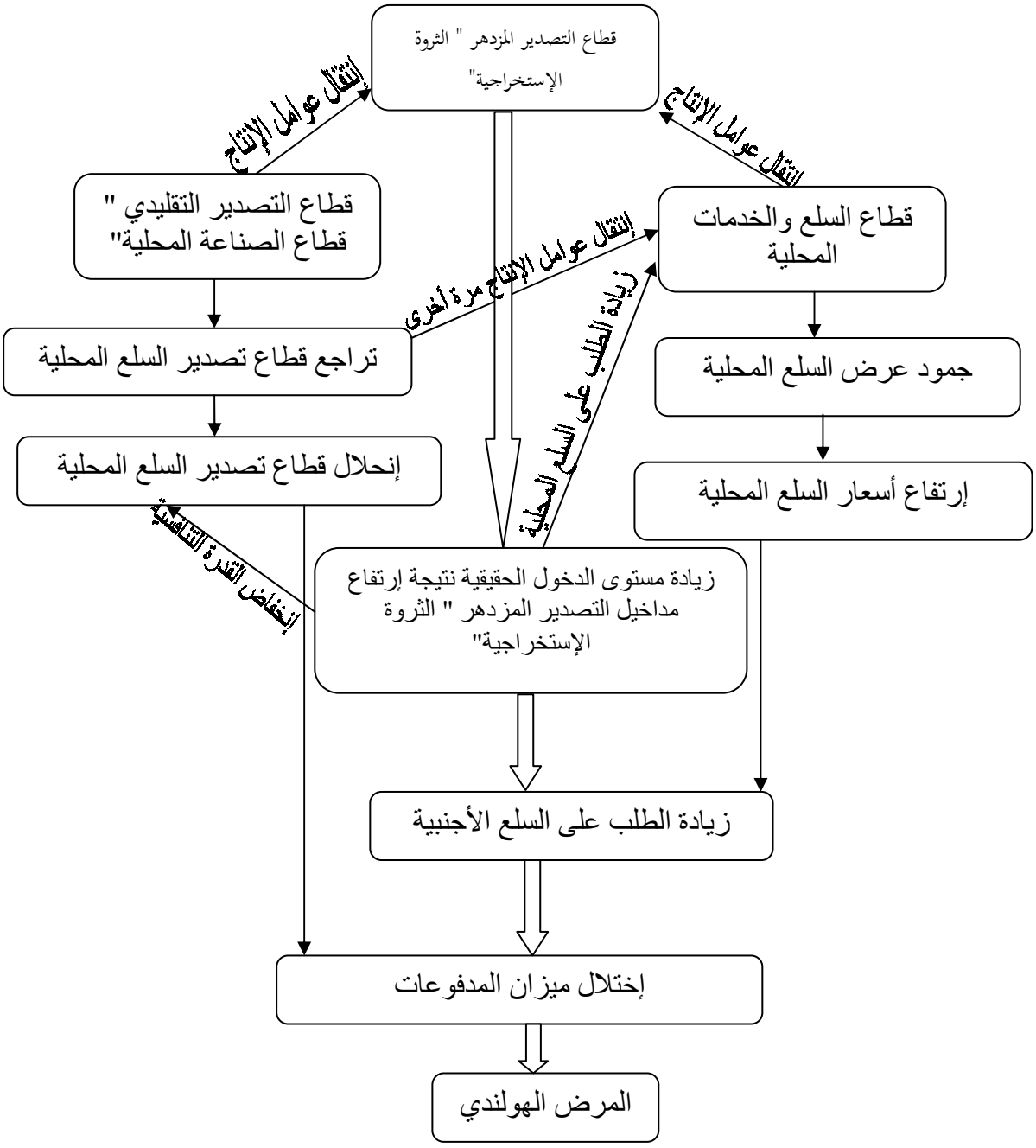

المصدر: مايح شبيب الشمري – مرجع سبق ذكره – ص 06 .

من خلال الشكل:

عند إزدهار قطاع الموارد الطبيعية وزيادة التدفقات الريعية منه، فإن ذلك يكون عامل جذب لعوامل الإنتاج على إعتبار أن عنصر الانتاج يتصف بالرشادة والعقلانية، ويحركه تعظيم الربح، الأمر الذي يؤدي إلى إنتقاله من القطاع غير التبادلي وقطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر **كمرحلة أولى**.

ولأن القطاع المزدهر غالبا ما تتصف عناصر إنتاجه بالإنعزالية بحكم تخصصها سواء رأس المال أو اليد العاملة على السواء، فإن حجم عنصر الإنتاج الذي يستقبله يكون قليلا مقارنة بحجم تنقل العنصر الانتاجي إليه، ثم إن القطاع المزدهر يتصف بالإنحصار، وذلك بالنظر إلى حجم اليد العاملة المحلية التي يشغلها القطاع ونسبتها إلى حجم اليد العاملة المشغلة، ومن جهة أخرى فإن نوع اليد العاملة التي يستخدمها القطاع المزدهر غالبا ما تكون ذات طبيعة تخصصية عالية جدا، وأغلبها تكون مستوردة من الخارج[*].

في المرحلة الثانية:

وكنتيجة حتمية لتراجع قطاع التصدير التقليدي نتيجة إنتقال عوامل الانتاج، ونظرا لطبيعة القطاع المزدهر فإن حركة الانتقال تغير وجهتها من القطاع المزدهر، نحو القطاع غير التبادلي، من جهة أخرى فإن تدفقات عوائد القطاع المزدهر تؤدي إلى إرتفاع الدخول الحقيقية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع المحلية، وبالتالي رواج القطاع غير التبادلي على حساب قطاع التصدير التقليدي، الذي يبدأ في الإنحلال التدريجي.

لا يقتصر تحرك عوامل الانتاج على إكتشاف مورد طبيعي جديد فقط، بل تكون حركتها عندما ترتفع أسعار المنتج التصديري في السوق العالمية، مما يؤدي الى ارتفاع الناتج الحدي للعمل، الأمر الذي يجعل أثر حركة الموارد نشطا، ويؤدي إلى إنتقال عنصر العمل من كلا القطاعين إلى القطاع المزدهر، وبالتالي نكون أمام حالة إنحلال التصنيع المباشر[1].

[*] وهي بذلك تعكس الصورة المثلى لمدى تغلغل المرض الهولندي في مفاصل الاقتصاد المحلي، ولا تقتصر ظاهرة استيراد اليد العاملة على القطاع المزدهر فقط، بل تتعداه الى كل القطاعات، لتشكل اليد العاملة الاجنبية المتخصصة وغير المتخصصة نسبة هامة في حجم اليد المشغلة في الاقتصاد.

[1] علي بن قدور – دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970- 2010 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة تلمسان 2013 – ص222.

المطلب الثالث: آثار أخرى للمرض الهولندي.

إضافة إلى الأثرين السابقين، اللذين يعتبران أساس نظرية المرض الهولندي، هناك آثار أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وتعكس إلى حد كبير وضعية الإقتصاد ومدى تغلغل المرض الهولندي فيه، ويمكن أن نفصلها كالآتي:

1. توجيه النفقات العامة إلى القطاع غير التبادلي:

بإعتبار أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للنمو في الإقتصاد الرأسمالي، وانحصار دور الدولة في القطاع المنتج إلا في بعض القطاعات الإستراتيجية، التي لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها لقلة عوائدها أو تكاليفها المرتفعة كالكهرباء والطرق والسدود والبنى التحتية بصفة عامة، هذه المشاريع التي تكون ضمن مخططات تنموية قصيرة متوسطة وطويلة الأجل، تمول من النفقات العامة للدولة، أو ما يسمى بميزانية التجهيز، التي غالبا ما تعتمد على موارد مالية كبيرة من جهة، وتوجيه إنفاقها نحو القطاع غير التبادلي من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى أنها نفقات غير منتجة للثروة بصفة مباشرة على الأقل، وهو ما يعمق من الحالة الأولى " أثر حركة الموارد" ويسرع من حركة عوامل الانتاج من القطاع المزدهر والقطاع التبادلي بإتجاه القطاع غير التبادلي هذا من جهة، من جهة أخرى فإن توجيه الوفرة المالية خاصة إذا كانت متأتية من عوائد المنتج التصديري نحو القطاع غير المنتج للسلع التبادلية، يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية داخلية تكون لها إنعكاسات سلبية في ضعف القدرة الشرائية وتآكل قيمة المدخرات المحلية.

وهنا نكتفي بأثر المزاحمة كأثر سلبي للنفقات العامة والتي تكون كما يلي:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي مثلا، خاصة إذا تم تمويل هذا التوسع في الموازنة العامة للدولة عن طريق السوق المالية من خلال طرح سندات الخزينة للاكتتاب في السوق المالي، هذه السياسة تؤدي إلى رفع قيمة الناتج بقيمة $\Delta Y = \delta \Delta G$ أي مضاعف السياسة المالية مضروبا في قيمة التغير في الإنفاق الحكومي.

إلا أن دخول الحكومة إلى السوق المالي كطالب للتمويل فإنها تقوم باستهلاك جزء من مدخرات السوق المالي، كان يمكن توجيهها لتمويل الإستثمارات بدلا من تمويل الإنفاق الحكومي(مزاحمة)، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على الإستثمار، الذي يعتبر عصب قطاع

التصدير التقليدي، ومنه فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيكون له أثران متعارضان إيجابي على الدخل، وأثر سلبي على الإستثمار من إرتفاع أسار الفائدة[1]، مما يؤدي إلى إنحلال مباشر للقطاع التبادلي، خاصة وأن الإنفاق الحكومي سوف يوجه بالدرجة الأولى إلى القطاع غير التبادلي متمثلا في البنى التحتية من جهة، والقطاع الإستهلاكي الذي يولد ضغوطا على القطاع التبادلي من خلال زيادة الأجور أو زيادة التحويلات الإجتماعية من جهة أخرى، ما يولد ضغوطا من أجل تلبية الطلب المتزايد، فإذا لم يتصف القطاع الانتاجي التبادلي بالمرونة لزيادة العرض الحقيقي من السلع، تم تلبية هذا الطلب بزيادة الإستيراد من الخارج وهو ما يعمق من حالة تغلغل المرض الهولندي .

الشكل رقم 03-01 : تمثيل بياني لأثر المزاحمة.

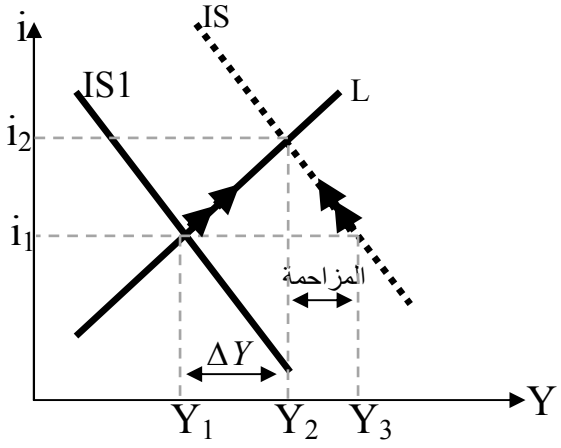

المصدر: تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009 – 203.

ومن الملاحظ أن شدة أثر ظاهرة المزاحمة تتعلق بمدى تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على ارتفاع معدل الفائدة من جهة، وقيمة درجة حساسية الإستثمار لسعر الفائدةb، ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على معدل الفائدة كبيرا كلما كان منحنى LM شديد الإنحدار[2].

ويمكن تفسير وحساب ظاهرة المزاحمة رياضياً كما يلي:

لدينا: الأثر التام للإنفاق الحكومي $\Delta Y = \alpha \Delta G$ .... أ

الأثر غير التام للإنفاق الحكومي $\Delta Y = \delta \Delta G$ .... ب

الفرق بين المعادلتين أ- ب تساوي أثر المزاحمة

ومنه يكون الفرق بين الأثرين هو قيمة مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار على مدخرات السوق المالي.

[1] احمد الأشقري – الاقتصاد الكلي – جامعة آل البيت – الأردن 2002.– ص339.

[2] نفس المرجع السابق – ص340.

2. **توليد الضغوط التضخمية:** تتميز الدول المصدرة للموارد الطبيعية بإرتفاع وارداتها من السلع الأجنبية، أي أنها تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية (نفط، معادن، سلع زراعية تجارية...الخ)، التي تدخل في إنتاج السلع المستوردة، وبما أن الدول الريعية أحادية التصدير، فإن أي صدمة مواتية في أسعار المنتج التصديري سيكون لها إنعكاسين هما:

2.1 **الأول:** أن السلع الأجنبية سترتفع تكاليف إنتاجها، وبالتالي إرتفاع أسعارها*، مما يولد ضغوطا تضخمية مستوردة، خاصة في ظل غياب قطاع التصدير التقليدي، الذي من المفروض الإستفادة من إرتفاع تكاليف السلع المستوردة في تحسين تنافسية سلعه داخليا على الأقل.

2.2 **الثاني:** أن الصدمة المواتية في أسعار المنتج التصديري ستؤدي إلى طفرة مالية توجه في شكل زيادة النفقات العامة، والتي توجه مباشرة إلى القطاع غير التبادلي، مما يعمق من حالة المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي من جهة، ومن جهة أخرى فإن زيادة النفقات العامة ستؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، وبما أن هناك إنحلال في قطاع التصديري التقليدي الذي لا يستطيع مواكبة نمو العرض النقدي بزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، فإن ذلك سيؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية داخلية.

3. **نظام سعر الصرف وتأثير الصدمة* "المواتية":** تسلك الصدمات الخارجية مسلك الدورات الاقتصادية وتولد تأثيرات مختلفة على استعار الصرف إعتمادا على مصدرها، أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الإقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري، وعليه ينبغي للإقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الخارجية اختيار نظام سعر الصرف الثابت، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الاحتياطات الدولية، التي ينجم عنها تغير في عرض الأموال، بوصفها نمطا للتكيف للصدمات الإسمية الخارجية أو الداخلية، ومن ناحية أخرى إذا كانت التقلبات الحقيقية سائدة بشكل أكبر فهنا يجب إتباع سعر صرف مرن ذلك أنه يعمل على الملاءمة بين الصدمات الخارجية وبين الناتج الحقيقي الإجمالي والقطاعي، وعليه فإنه بعد أي صدمة حقيقية سلبية (إنخفاض أسعار النفط) يمكن أن يؤدي الانخفاض الاسمي إلى زيادة في الأسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة وتخفيض الأجور الحقيقية بما يتلاءم مع الانخفاض في الطلب على العمالة، وبالمقابل فإن الاقتصاديات التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت والتي تمر بها الصدمات السلبية الحقيقية يكون من الضروري انخفاض الأسعار والأجور لضمان الا يحدث انخفاض في العمالة والناتج، وفي حال عدم حدوث ذلك نكون امام حالة تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي[1].

* هناك مقولة بأن " أجور أروبا المرتفعة تدفعها افريقيا".

* نقصد بالصدمة المواتية تتنوع الصدمات الخارجية المواتية بنّ اكتشاف مورد طبيعي جديد أوارتفاع سعر احدى سلع الصادرات.

[1] عمار جعفري – مرجع سبق ذكره - ص76.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على ظهور وتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

تشكل الموارد الطبيعية من الناحية النظرية مصدرا لتمويل التنمية في الإقتصاد، إذا ما وجدت البيئة الملائمة لها، من خلال سياسات تنموية، يتم من خلالها توجيه العوائد الريعية المتأتية منها إلى تحقيق تنمية مستدامة، إلا أنها في كثير من الأحيان تصطدم بواقع غياب آليات تفعيل الإقتصاد، الذي يعاني من ضعف وسائل تطويره، وتحويل هاته الموارد الريعية إلى رؤوس أموال عاملة، الأمر الذي يعمل على إيجاد مناخ ملائم وعوامل عديدة تساعد بدرجات متفاوتة على تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد المحلي، يمكن أن نفصلها كالآتي:

المطلب الأول: فشل السياسات الاقتصادية الكلية.

تعاني الدول الريعية التي تعتمد على تدفقات العملة الصعبة من المنتج التصديري كمورد وحيد للعملة الصعبة، والبند الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الخام، والمساهم الأساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة، تعاني من صدمات عنيفة متأتية من تذبذبات أسعار المنتج التصديري في الأسواق العالمية، الأمر الذي يحدث إرتباكا لدى راسمي السياسات الإقتصادية الكلية، خاصة إذا كانت تستهدف تحقيق تنمية مستدامة في مختلف القطاعات والجوانب، وإفتقارها لإستراتيجيات مخططة للوصول إلى هاته الأهداف، كل هذا يجعل السياسات الإقتصادية اللكلية تشهد تخبطا يفقدها فعاليتها في تحقيق تنمية مستدامة.

إن الأمر المتعارف عليه هو أن الدولة التي تمتلك موارد طبيعية، يكون لديها من الناحية النظرية على الأقل موارد مالية ضخمة لتمويل القطاعات المحركة للنمو الإقتصادي، في حال تم توجيهها بالقنوات المهمة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنية الهيكلية للإقتصاد المحلي، الذي يعتبر تقليديا وغير قادر على التطور، بفعل فشل السياسات التنموية الإقتصادية الكلية، إذ من المفترض أن تستخدم العوائد الريعية لصادرات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير موارد مالية، قادرة على تغطية حاجة قطاع الأعمال الإستثماري للتمويل، الأمر الذي يُمَكّن الإقتصاد المحلي من إحداث تعديلات بنيوية في قطاعاته، تمكنه من تحقيق نمو ذاتي بعيدا عن كونه إقتصاد ريعي قائم على الإستهلاك من ريوع الموارد الطبيعية، التي تكون في أغلب الأحيان غير متجددة ولها عمر إفتراضي محدود[1].

[1] مايح شبيب الشمري – مرجع سبق ذكره – ص .ص06 .07.

إلا أنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة، وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية، من خلال السياسات الإقتصادية السيئة، سيؤدي حتما إلى فشل السياسات التنموية، ويبقى الإقتصاد يراوح مكانه، من خلال تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي[1]، وبالتالي فإنه يبقى غير قادر على النهوض بأعبائه، متكلا على عوائد الموارد الطبيعية، مما يؤثر على النسيج القطاعي في الاقتصاد المحلي، من خلال إنحلاله تدريجيا لصالح قطاع الإستيراد الذي له إنعكاسات جد خطيرة، خاصة إذا كانت السلع المستوردة منتجات نهائية موجهة للإستهلاك وليست مواد أولية موجهة للعملية الإنتاجية، هاته الإنعكاسات تكون بشكل جلي في مؤشرات الأداء الإقتصادي وخاصة الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات، إضافة إلى كون الإستيراد مؤشر جوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للإقتصاد المحلي، من خلال تأثيره على الإنتاج المحلي والتوظيف، وكذا على الجانب النقدي ممثلا في الأسواق المالية وأسواق الصرف الأجنبي، وهذا ما حذرت منه العديد من الدراسات من مخاطر تهميش الدول التي تعتمد على منتج تصديري وحيد في مخططاتها الإقتصادية لتصدير السلع من غير المنتج التصديري، كما بينت هاته الدراسات أن التخصص الشديد في إنتاج وتصدير سلعة وحيدة، يجعل إقتصاديات هاته الدول تعاني من صدمات عنيفة متأتية من تقلبات أسعار المنتج التصديري، وما يتبعها من إنعكاسات سلبية على إحتياطيات البلد من الصرف الأجنبي، وتقليل قدرة إستيرادها نتيجة عجز ميزان المدفوعات[2].

وللتخصيص أكثر فإن السياسات الإقتصادية الكلية وإن كانت تتحمل الوزر الأكبر في فشل تحقيق التنمية، فإن فشل التجارب التنموية ككل لها نصيب، من خلال النهج التنموي التي تطبقه الدول، إذ أن تجارب التنمية في الدول النامية حتى عهد قريب، تؤكد على أهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتجنبا لإقتصاد السوق، أصبح ينظر على أنه خطيئة كبرى وأنه لكي تزيد حوافز القطاع الخاص على الاستثمار فإنه يتعين على الدولة أن تبتعد عن التخطيط الاقتصادي وأن تترك آليات السوق لتعمل عملها بحرية كاملة، ونفس الشيء بالنسبة للبعد الاجتماعي للتنمية، حيث كان يعتبر ضمن أهداف التنمية والتقدم في الدول النامية أصبح الآن هذا البعد غير مرغوب فيه، باعتباره يشجع على التكاسل ويستنزف موارد مالية كثيرة وهو المسؤول عن العجز في الميزانية العامة، وعلى حين كان ينظر

[1] Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner - Sources of Slow Growth in African Economies - *Journal of African Economies*, December 1997, Volume 6, Number 3 – p01.

[2] سارة جدي وقاسم حموري - إتجاه التأثير ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية– المجلد 16 العدد 01 – المعهد العربي للتخطيط يناير 2014 - ص08.

للضرائب كوسيلة أساسية للتوفيق بين متطلبات التطور الاقتصادي (التمويلي) والعدالة الاجتماعية أصبحت كعائق أمام رؤوس الأموال على الاستثمار، ولذلك قامت حكومات تلك الدول بتخفيض الضرائب وعلى الأخص الضرائب على أرباح المشروعات الإنتاجية والحد من تكاليف الرعاية الاجتماعية[1] .

وعلى غرار تجارب التنمية السالفة الذكر، فإن لتزايد الديون وعدم تناسب العائد من القطاع العام مع موارده ولا مع الأموال التي ضخت إليه من ميزانية الدولة، وتحت ضغط الحاجة للمساعدات الأجنبية، كلها عوامل ساعدت وعجلت بالمناداة بالتخلص من القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص .

المطلب الثاني: ضعف المبادرة لدى القطاع الخاص والإتكال على الدولة.

عانت البلدان النامية أثناء الفترة الإستعمارية ظروف جد قاسية من التهميش والتبعية، وظهور حالة من الركود الاقتصادي والتخلف التنموي على كافة الأصعدة، هذه الحالة أدت إلى ضعف المبادرة لدى الفرد، بحيث ولدت لديه حالة من الاستسلام والرضا بالأمر الواقع، وبعد منتصف القرن العشرين وظهور الحركات التحررية في هاته البلدان، والتي كانت أغلبها أنظمة شمولية ، إتبعت النظام الإشتراكي على إعتبار أن الدول الاستعمارية دول رأسمالية في انظمتها الاقتصادية، أي ان البلدان النامية إتبعت النظام الاشتراكي ليس لفعاليته في تحقيق التنمية، وإنما كنوع من المقاومة والتحرر من التبعية للدول الاستعمارية.

وكما هو معروف عن النظام الاقتصادي الاشتراكي سيطرته على كل مفاصل الاقتصاد وفي كل المجالات، بحيث تكون الدولة هي المالكة لوسائل الانتاج، وقطاع الخدمات وقطاع التجارة الخارجية والمواصلات وغيرها، أما القطاع الخاص فهو قطاع ثانوي ليس له اي دور تنموي ومساهمته في الناتج المحلي الخام ضئيلة أو تكاد تكون معدومة، أي أنه قطاع لا يلعب الدور التنموي المنوط به كقطاع اساسي محرك للنمو الإقتصادي، كما أن القطاع العام في النظم الاشتراكية يعتمد بصفة كبيرة على ريوع الموارد الطبيعية، الأمر الذي جعل الأنظار تتجه لدى الفرد في هاته الدول من العملية الانتاجية إلى عملية توزيع ريوع الموارد الطبيعية، هاته الحالة ولدت لدى الفرد في هاته البلدان شعورا بعدم القدرة على المبادرة، وقناعة بما يتلقاه من عوائد الريوع المتمثلة في تدعيم الأسعار لمختلف السلع والخدمات، أضفت هالة من الوهم لدى المجتمعات بأنها تعيش في حالة من الرفاه والتقدم الإقتصادي.

[1] محفوظ مراد – التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2001 – ص07.

من جهة أخرى سعت هاته الدول إلى إقامة قطاع صناعي ضخم تم تمويله من المديونية الخارجية بضمان عائدات الموارد الطبيعية، وهو ما أحدث العديد من الأزمات خاصة لدى الدول المصدرة للمحروقات، إذ أنه بحلول تاريخ إستحقاق الديون الخارجية إنخفضت الأسعار إلى أقل من تكلفة الإنتاج، مما إضطر الحكومات إلى إعادة الجدولة، وإعتماد برامج التعديل الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي – البنك العالمي) وما تفرضه من شروط قاسية متمثلة في خوصصة القطاع العام وتسريح العمال، وتفكيك القطاع الصناعي بصورة متسارعة، ولدت إرتباكا لدى المسؤولين، وأدت إلى فشل إدارة التحول إلى إقتصاد السوق بعد إنهيار النظام الإشتراكي، وبالتالي إنحلال القطاع الصناعي المحلي الذي يقود قاطرة التنمية، ثم إن فهذه الدول وإن نادت ببرامج الخصخصة وتمليك وبيع بعض الوحدات الإقتصادية، الخدمية والإنتاجية للخواص إلا أنها لم تنجح في تصميم استراتيجيات فاعلة تشمل تطوير القوانين والتشريعات التي تراعي وضع القطاعات، التي ستقوم بتمليكها وخصخصتها أو بيعها للخواص، فلقد قامت حكومات هذه الدول بما يشبه التنازل عن الأصول الناجمة عن ثروة عامة هي ملك للمجتمع لأنها عائدة على عائدات الموارد الطبيعية، وبالتالي فهذه الحكومات لا تملك ما تقوم ببيعه أو إعطاءه للخواص، كما أن عمليات الخصخصة والتمليك وإن كانت تهدف إلى مشاركة القطاع الخاص في تحمل أعباء التنمية الإقتصادية وتخليص القطاع العام من الوظائف الإقتصادية، التي هي من طبيعة القطاع الخاص، إلا أن ذلك رتب بدوره فسادا ماليا لعله يكمن في انتقال الإحتكارات الحكومية لوسائل الإنتاج والخدمات إلى احتكارات، خاصة عندما وقعت غالبية هذه الملكيات في أيدي وتحت تصرف أصحاب الشأن من المسؤولين والقياديين في هذه الدول أو المنتفعين منهم، ولهذا لم تؤدي عمليات الخوصصة والتخصيص في مجملها إلى توسيع قاعدة التملك بل إلى احتكارات جديدة أكثر تأثيراً على المواطن وعلى حساب حاجاته خاصة بعد أن تخلت الدولة والقطاع العام عن مسؤوليتها في رعاية مواطنيها وتوفير الحاجات الأساسية لهم كالتعليم والصحة والمواصلات[1]، وهو ما عمق من حالة الخلل الهيكلي القطاعي في الإقتصادات المحلية، وعمق من ظاهرة المرض الهولندي.

[1] بن علي بلعزوز واحمد مداني – الفساد المالي في الدول العربية النفطية وأهمية تطبيق الحكم الراشد لمعالجته بالمؤسسة النفطية الجزائرية – مداخلة في الملتقى الوطني حول: " سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية " – جامعة 20 أوت بسكيكدة – 04-05 ديسمبر2006 – ص. 14.

إن فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق بعد إنهيار النظام الإشتراكي في البلدان النامية التي تتوفر على موارد طبيعة، وفي ظل حالة الإتكال على الدولة التي خلفتها المرحلة السابقة، وفرت مناخا لإنحلال القطاع التقليدي سواء الصناعي أو الزراعي لصاح القطاع المزدهر المتمثل في القطاع الإستخراجي أو السلع الزراعية التجارية، وهو ما عمق من تغلغل المرض الهولندي، الموجود أصلا من الإعتماد على الموارد الطبيعية، وعدم تنافسية السلع المحلية نتيجة إرتفاع التكلفة لمتأتية من البطالة المقنعة، ثم إن أغلب مؤسسات القطاع العام لم تكن تحقق أرباحا[1]، بل على العكس تماما كانت تشكل عبئا على ميزانية الدولة، من خلال رصد مبالغ طائلة لدعم عجز هاته المؤسسات، كل هاته الأسباب تولد المناخ المناسب لتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

المطلب الثالث: الفساد وتزاوج الثروة والسلطة.

إن متلازمة المرض الهولندي المتمثلة في وفرة موارد طبيعية طائلة وتخلف تنموي، أصبحت أمرا واقعا ومسلما به منذ سبعينات القرن الماضي، على إعتبار أن هاته الوفرة عادة ما يرافقها سوء إستغلال، وعدم توجيهها بالشكل المطلوب لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي، كما أنها تولد مناخا سياسيا تنمو فيه نزعات سلطوية وحكم شمولي، يحكم قبضته على ريوع الموارد الطبيعية، ويقوم بتوجيهها نحو النفع الخاص للطبقة الحاكمة المتمسكة بالسلطة، متمثلة في تضخم ثرواتها وحساباتها المصرفية في الخارج، في تزاوج غير شرعي بين الثروة والسلطة، مع تقلص حصص المواطن من ثروات البلاد، مما يولد مشاعر سخط بين المهمشين إقتصاديا وإجتماعيا، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إستقرار إجتماعي، ومن ورائه عدم إستقرار أمني كما هو الحال في دول الربيع العربي حاليا، وهذا كنتيجة حتمية لإحتكار الثروة من قبل السلطة الحاكمة، التي تنفرد بالقرار وغياب الشفافية والمساءلة وبذلك تمثل قمة الفساد.

هذا الأخير " أي الفساد" الذي أصبح المعضلة الأساسية التي تواجه النظام العالمي، إذ يحول عوائد الموارد الطبيعية التي تعد مصدرا أساسيا للتمويل، يحولها من مجالات التنمية إلى تحقيق نفع خاص، من خلال إستعمال السلطة سواء كانت تشريعية تنفيذية أو قضائية، أي أنه يعبر عن عيب الإنحراف في إستعمال السلطة، لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة، كما أنه يعبر عن جرائم الإتجار بالوظيفة

[1] إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – نحو آفاق جديدة "التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي" – تقرير أعده فريق خبراء صندوق النقد الدولي – الطبعة العربية 2014 – ص.ص 01 – 06.

العامة أو الإعتداء على المال العام، وهي الظاهرة الأخطر التي تعاني منها المجتمعات، كما أنه يؤدي إلى تدهور كفاءة وفعالية الأداء الإقتصادي وتراجع المنافسة وبالتالي تراجع الاستثمار تدريجيا في شكل إنحلال تدريجي لقطاع التصدير التقليدي من غير قطاع الموارد الطبيعية، وهو ما يؤدي إلى تدني الأجور وإنتشار البطالة وما لها من آثار إقتصادية وإجتماعية، مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد ضمن إطار حلقة الفساد المفرغة[1].

الشكل رقم 04-01: حلقة الفساد المفرغة.

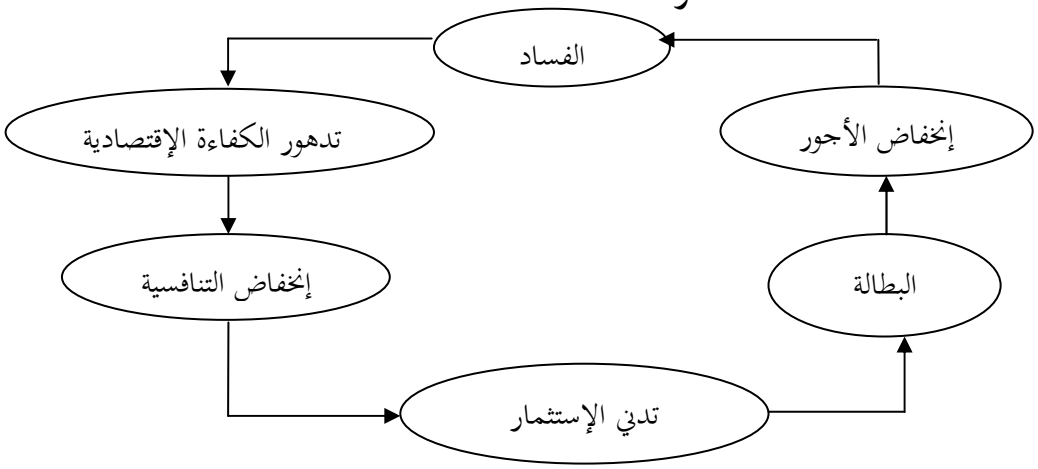

المصدر: خليل عبد القادر – مرجع سبق ذكره – ص 91.

يلعب الفساد دورا كبيرا في توفير المناخ المناسب لتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد من خلال آثاره السلبية على كل من النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي، الذي يمثل بإمتياز المرتع المناسب لتفشي الفساد بالدرجة الأولى، ثم على باقي القطاعات بالدرجة الثانية.

إذ طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " الاستئثار بالفائض الاقتصادي "مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي.

[1] عبد القادر خليل – الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد دراسة إقتصادية تقييمية حول الجزائر – مجلة بحوث إقتصادية عربية – عدد 46 – ربيع 2009 – ص90.

ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي، ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر، كما يقرر إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات[1].

وباختصار يعد الفساد المعوق الأول للتنمية المستدامة، ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد، والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخصيص وتوزيع الموارد العامة (ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسئولون المحليون الفاسدون، ولكن يبقى البلاد الفقيرة فقيرة، ويعوقها من أن تصبح غنية، وعليه يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، سؤ تخصيص لموارد هذا المجتمع، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية[2].

كل هاته العوامل تمثل مناخا مناسبا لتغلغل المرض الهولندي، وما تتميز به أن تغلغل المرض الهولندي من خلالها، أو بسببها يكون طويل الأجل، ويتطلب سياسات إقتصادية ذات فعالية وتكون على المدى الطويل، حتى يتم التخفيف من آثارها تدريجيا، إضافة إلى سياسات ردعية من خلال سن قوانين تعمل على مكافحة هاته المسببات تكون مصاحبة للسياسات الإقتصادية.

[1] حنان بن عاتق وآخرون- محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية – مداخلة في الملتقى الوطني حول "سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية " – جامعة 20 أوت بسكيكدة - 04-05 ديسمبر2006 – ص 07 .

[2] نفس المرجع – ص08.

خاتمة الفصل الأول:

تعود تسمية المرض الهولندي إلى المجلة المتخصصة البريطانية The Économiste سنة 1977م، وهو مصطلح إقتصادي لأنصار للمدرسة الكينزية يطلق على ظاهرة تراجع القطاعات الإقتصادية المحركة للنمو سواء التبادلية أو غير التبادلية لصالح القطاعات الإستخراجية، وقد أستعمل لتفسير الظاهرة الناجمة عن إكتشاف النفط في بحر الشمال في هولندا سنة 1951م ، وما نجم عنه من إنحلال في القطاع الصناعي بصفة خاصة والقطاعات المحركة للنمو بصفة عامة لصالح إزدهار الصناعات الإستخراجية.

ترتكز نظرية المرض الهولندي في الأساس على وجود صدمة إقتصادية موجبة ودائمة متأتية من تدفقات العملة الصعبة للمنتج التصديري بالدرجة الأولى، إلا أن هذه التدفقات تكون متوقعة في حال ثبات أسعار المنتج التصديري وإستقرارها في الأسواق العالمية، وتكون غير متوقعة في حال تذبذب الأسعار للمنتج التصديري، مما يؤدي إلى إختلالات هيكلية نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وقابليته للتكيف وإمتصاص الصدمة الموجبة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور آثار غير مرغوبة في الإقتصاد.

في الأخير تطرقنا إلى أهم العوامل التي تقودنا إلى الحكم على إقتصاد معين بأنه يعاني من المرض الهولندي أم لا، من خلال تشخيص أعراض المرض الهولندي في الإقتصاد ومدى تغلغله من خلال تتبع آثاره على الإقتصاد ككل وعلى القطاعات بصفة خاصة، وهذا بضبط أهم آثاره المتمثلة في أثر حركة الموارد " عوامل الإنتاج" وأثر الإنفاق، إضافة إلى عوامل أخرى تعد ثانوية، إلا أنها تعكس بصفة جلية مدى تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

الفصل الثاني:

النماذج المفسرة لظاهرة المرض الهولندي.

مقدمة الفصل الثاني:

نتطرق في هذا الفصل إلى أهم النماذج أو النظريات الإقتصادية على إختلافها، والتي عالجت ظاهرة المرض الهولندي في مختلف الإقتصاديات، وتتميز هذه النماذج الإقتصادية على إختلافها وتعددها، بأنها تعالج الظاهرة في إطار فكري لكل من المدرسة النيوكلاسيكية، التي تبني نماذجها على تحليل الآثار السلبية أو الإيجابية على التبادل التجاري الخارجي، ومدى تأثيره على القطاعات الاقتصادية المحلية، التي تتعرض للمنافسة الأجنبية، بحيث أنها تركز في تحليلها على الآثار التي يخلفها إكتشاف مورد طبيعي ذو طلب عالي في الأسواق العالمية، وإنعكاسات ذلك على القطاعات الأخرى في الاقتصاد المحلي، هذا عن جانب المدرسة النيوكلاسيكية، أما الإتجاه الثاني فقد ظهر بع تبلور مصطلح المرض الهولندي في المجلة المتخصصة The économiste، وهو مصطلح إقتصادي للمدرسة الكينزية، التي تبني نماذجها على التأثيرات المختلفة التي تخلفها صدمات مواتية ناتجة عن إكتشاف مورد طبيعي، يشكل قطاعا مزدهرا أو تدفقات خارجية للعملة الصعبة من مصادر أخرى، بحيث يكون لهاته الصدمات المواتية أثر في تراجع القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المحلي، سواء التبادلية أو غير التبادلية لصالح القطاعات الاستخراجية المزدهرة، بحيث يقع الاقتصاد المحلي في مفارقة وفرة الموارد الطبيعية ذات المردودية المالية الضخمة من جهة، وإختلالات إقتصادية وتشوهات هيكلية على مستوى إقتصادها المحلي، وإنعكاسات خطيرة على قطاعي الصناعة والفلاحة على وجه التحديد من خلال الإنحلال التدريجي، عرف فيما بعد بظاهرة المرض الهولندي، والتي قدم الكثير من الإقتصاديين نماذج مختلفة ومتعددة في تفسيرها، يمكن أن نورد أهمها النحو الآتي:

المبحث الأول: نموذج سالتير وسوان ونموذج غريغوري في تفسير تأثر القطاع المنتعش على القطاعات الأخرى.

المبحث الثاني: نموذج كوردن ونيري لتفسير المرض الهولندي.

المبحث الثالث: نماذج أخرى في تفسير ظاهرة المرض الهولندي.

المبحث الأول: نموذج سالتير وسوان ونموذج غريغوري في تفسير تأثر القطاع المنتعش على القطاعات الأخرى.

قبل تبلور مصطلح المرض الهولندي في المجلة المتخصصة The Économiste البريطانية سنة 1977م، وهو مصطلح إقتصادي لأنصار للمدرسة الكينزية يطلق على ظاهرة تراجع القطاعات الإقتصادية المحركة للنمو سواء التبادلية أو غير التبادلية لصالح القطاعات الإستخراجية، ظهرت دراسات إقتصادية تعالج ظاهرة إكتشاف مورد طبيعي وتأثيره السلبي على القطاعات الأخرى في الاقتصاد لمحلي، أهمها نموذج غريغوري سنة 1976، وقبله نموذج سالتير وسوان سنة 1959 على سبيل المثال لا الحصر، وسنتناول النموذجين في هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: نموذج سالتير وسوان في تفسير ظاهرة المرض الهولندي.

سنتناول هذا المطلب من خلال محورين أساسيين هما على النحو الآتي:

أولا: تقديم النموذج وفرضياته:

عانت أستراليا بعد اكتشاف مناجم الذهب في سنوات الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، من إختلالات إقتصادية وتشوهات هيكلية على مستوى إقتصادها المحلي وإنعكاسات خطيرة على القطاع الصناعي المحلي، هذه الظاهرة (ظاهرة إنحلال التصنيع المحلي)، التي سميت فيما بعد بظاهرة المرض الهولندي، إسْتَرعَتْ الاقتصاديين سالتير وسوان، بحيث قاما بدراسة سنة 1959 وسنة 1960، تم من خلالها وضع نموذج يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين[1]:

الهدف الأول: محاولة فهم الإنعكاسات السلبية المتمثلة في ظهور إختلالات هيكلية في الإقتصاد المحلي، نتيجة تفاعل بعض العناصر الاقتصادية.

الهدف الثاني: توفير إطار تحليلي شامل للتدابير والسياسات الاقتصادية والعواقب المحتملة لها، ومدى تأثير التبادل التجاري الدولي على الإقتصاد المحلي.

وقد بنى الكاتبان النموذج على **فكرة إختلاف السلع**، بحيث قسما السلع إلى قسمين هما:

[1] Karen therfelder and cherman Robinson – Trade and Tradability ; Export,imports,and Factor Markets in the Salter-Swane Model – The economic Record – Vol 79 No244 March 2003 – p104.

1. سلع قابلة للتبادل على المستوى الدولي، أي انها سلع قابلة للإستيراد والتصدير، وتتحدد أسعارها في الأسواق العالمية.
2. سلع غير قابلة للتداول على المستوى الدولي " كالخدمات، البنى التحتية، الكهرباء....الخ"، وتتحدد أسعارها من خلال قوى العرض والطلب المحليين.

نشير هنا إلى أن نموذج سالتير وسوان لا يقوم في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي على فكرة الصدمة المواتية الخارجية المتأتية من القطاع المزدهر، وإنما يقوم في تحليله على تاثير التبادل التجاري الدولي.

وقد **بني النموذج على الفرضيات التالية:**

يقوم نموذج سالتير وسوان في تفسيره لمدى تأثير التبادل التجاري الدولي على الاقتصاد المحلي على العديد من الفرضيات نذكر منها:

1. يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن الإقتصاد المحلي ينتج ثلاثة أنواع من السلع:

- ❖ سلع x يمكن تصديرها إلى الخارج وتتعرض للمنافسة الأجنبية ؛
- ❖ سلع M يمكن إستيرادها، وتنتج محليا، أي نفس السلعة تنتج محليا وتستورد، وبالتالي فهما في منافسة من خلال السعر، بحيث يكون طلب كل منهما حسب السعر الأقل؛
- ❖ سلع N غير قابلة للتداول على المستوى الدولي مثل العقارات وخدمات النقل وغيرها؛

2. يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي تتحدد في الاسواق العالمية، والمعبر عنها بالعملة الوطنية، وباسعار صرف اسمية ثابتة، وهو ما يعادل سعر الصرف الحقيقي في حالة التوازن، في حين تتحدد اسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي Pn حسب قوى العرض والطلب في السوق المحلي؛
3. يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن معدل التبادل التجاري الدولي ثابت في المدى القصير والمتوسط؛
4. يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن أسواق السلع والخدمات وعوامل الانتاج (العمل ورأس المال) تسودها المنافسة التامة، وعليه يبقى السعر هو المتغير الأكثر تأثيرا[1]؛

[1] Karen therfelder and cherman Robinson – ibid – p104.

5. يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن الاقتصاد المحلي في حالة تشغيل كامل، وان كل الطاقات الإنتاجية به مشغلة وتعمل في حدها الأقصى؛

6. يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن عوامل الإنتاج يمكنها التحرك ما بين القطاعات، إلا أنه خصص المدى الممكن لحركة كل عنصر إنتاجي، حيث أن اليد العاملة يمكنها التحرك على المدى القصير لأنها أكثر مرونة في الاستجابة لتغيرات الأجر الحقيقي، خاصة إذا كانت لا تتصف بالتخصص، في حين أن رأس المال يمكنه التحرك على المدى الطويل، على إعتبار أنه يتميز بالتخصص أكثر، ومن جهة أخرى فإن تغيير النشاط بسبب إرتفاع الأرباح في قطاع آخر يتطلب وقتا أطول للتكيف.

ثانيا: تحليل نموذج سالتير وسوان.

ينطلق النموذج في تحليله من خلال تأكيد فرضية أن الاقتصاد المحلي إقتصاد صغير قائم على التبادل التجاري الدولي، ويقوم النموذج بتجميع السلع في نوعين هما سلع قابلة للتبادل على المستوى التجاري الدولي، وسلع غير قابلة للتبادل الدولي، وأن شروط التبادل الدولي، في الأجل القصير والمتوسط ثابتة من خلال السعر النسبي بين أسعار السلع القابلة للتبادل وأسعار السلع غير القالبة للتبادل[1].

[1] Karen Thierfelder and Sherman Robinson- TRADE AND TRADABILITY: EXPORTS, IMPORTS, AND FACTOR MARKETS IN THE SALTER-SWAN MODEL - International Food Policy Research Institute Washington, D.C. 20006, U.S.A. May 2002 – p p 2 – 5.

الشكل رقم01-02: شكل بياني يشرح نموذج سالتير وسوان.

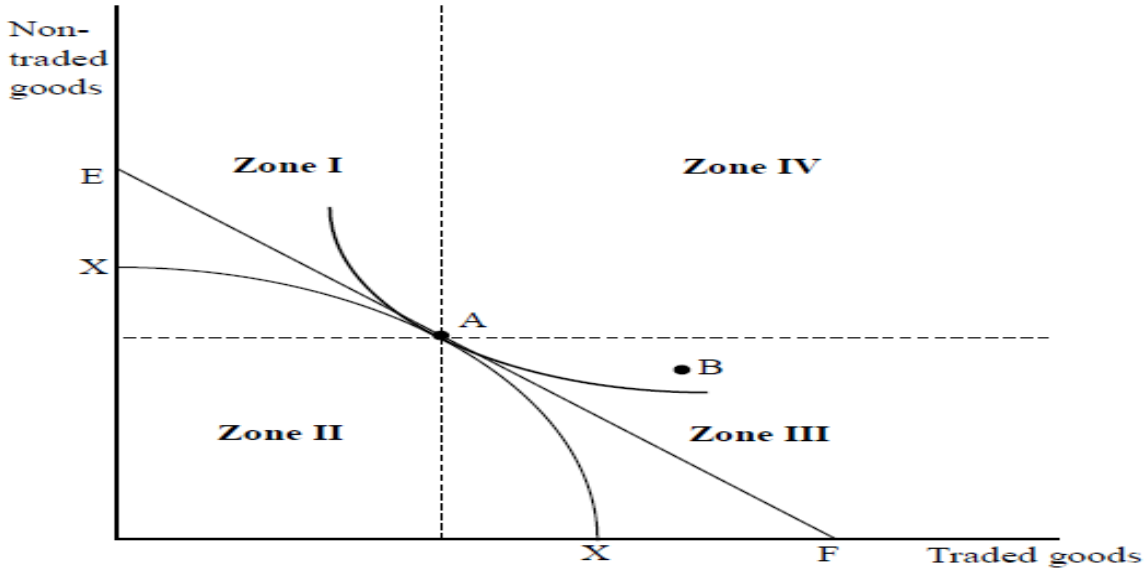

Source : Phillip Edmund Metaxas Ernst Juerg Weber - AN AUSTRALIAN CONTRIBUTION TO INTERNATIONAL TRADE THEORY: THE DEPENDENT ECONOMY MODEL - Business School University of Western Australia Crawley WA 6009 May 2013 – p 36.

- المحور العمودي: السلع غير القابلة للتبادل.
- المحور الأفقي: السلع القابلة للتبادل.
- XX منحنى إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد المحلي.
- EF منحنى قيد الدخل في الاقتصاد المحلي، وهو يعكس التوليفة من السلع التبادلية وغير التبادلية التي يمكن شراؤها عند إنفاق كل الدخل وفق الأسعار المعطاة، ويحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري الدولي(px/pn).

لدينا من خلال الشكل:

وحسب النموذج فإن أي صدمة مواتية والتي تؤدي إلى طرح كتلة نقدية جديدة للتداول في الاقتصاد المحلي، سيؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع التبادلية والسلع غير التبادلية، وبما أن أسعار السلع التبادلية تتحدد في السوق الدولية والتي تتميز بثباتها نسبيا، تبقى أسعار السلع غير التبادلية التي تحددها عوامل العرض والطلب المحليين، وعلى إعتبار ثبات إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد المحلي، فإن هذا التزايد في الطلب دون الزيادة في العرض نتيجة ثبات إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد المحلي فإن هذا سيؤدي إلى

إزاحة التوازن الى النقطة B في صورة إختلال، وهي صورة تعكس التضخم في أسعار السلع غير التبادلية وهذا دلالة على تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي[1].

المطلب الثاني: نموذج غريغوري في تفسير ظاهرة المرض الهولندي.

سنتناول هذا المطلب من خلال محورين أساسيين على النحو الآتي:

أولا: تقديم النموذج وفرضياته:

في سنة 1976 إسترعت الإقتصادي الأسترالي غريغوري ظاهرة تطور فكرة الموارد الطبيعية، التي تفرض هبوط في القطاعات الإقتصادية الأخرى، خاصة قطاع الصناعة والقطاع الفلاحي، وهذا من خلال دراسة أجراها سنة 1976 على الاقتصاد الاسترالي الذي شهد نموا كبيرا في قطاع المناجم ومدى تأثير هذا الإزدهار على القطاعات الاقتصادية الاخرى في الاقتصاد الاسترالي، وقد سلط الضوء على تغير الهياكل الاقتصادية المرئية جراء هذا التطور أو الازدهار في الإقتصاد الاسترالي.

يقوم نموذج غريغوري في تفسيره لمدى تأثير القطاع المزدهر المتمثل في قطاع المناجم في أستراليا الذي قام الاقتصادي غريغوري بدراسته، على قطاع الصناعة المحلية والقطاع الفلاحي، من خلال تأثير تدفقات ريوع القطاع وتأثيراته على سعر الصرف الاسمي والحقيقي للعملة المحلية، ومن ثمة إنعكاساتها على باقي القطاعات في الاقتصاد المحلي، وقد بنى غريغوري نموذجه في تفسيره لتأثير الانفجار في قطاع الموارد الطبيعية على باقي القطاعات الاخرى على العديد من الفرضيات، نوردها على الآتي:

1. يقوم نموذج غريغوري على فرضية إكتشاف مورد طبيعي "متمثل في قطاع المناجم في أستراليا في هذا النموذج" ذو طلب عالي على سلعه في السوق الدولية، هذا الاكتشاف يكون له التأثير الواضح على رفع مستوى صادرات الإقتصاد المحلي بشكل ملحوظ، وبالتالي تدفق كبير للعملة الصعبة إلى الداخل؛
2. يقوم نموذج غريغوري على فرضية تقسيم الإقتصاد المحلي إلى قطاعين هما:

[1] Phillip Edmund Metaxas Ernst Juerg Weber - AN AUSTRALIAN CONTRIBUTION TO INTERNATIONAL TRADE THEORY: THE DEPENDENT ECONOMY MODEL - Business School University of Western Australia Crawley WA 6009 May 2013 – p p 34-36.

a. **قطاع ينتج سلع تجارية** خارج قطاع الموارد الطبيعية (خارج قطاع المناجم على وجه التحديد) مثل قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات (القطاع غير التبادلي)، هذا القطاع يقوم بتصدير منتجاته للخارج ويتعرض للمنافسة الدولية.

b. **قطاع الموارد الطبيعية:** وهو القطاع المنجمي عند غريغوري على إعتبار أن ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الاسترالي كان مصدرها مناجم الذهب، هذا القطاع يقوم بتصدير سلع ذات طلب كبير في الاسواق العالمية.

3. يقوم نموذج غريغوري على فرضية أن الميزان التجاري هو المكون الأساسي لميزان المدفوعات، إذ أنه ليس للنموذج فكرة واضحة حول حركة رؤوس الأموال، وبالتالي فهو يركز تحليله على الميزان التجاري، ويستبعد كل المكونات الأخرى في ميزان المدفوعات على إختلاف تأثيرها ومدى مساهمتها في تركيبة ميزان المدفوعات للاقتصاد المحلي؛

4. يقوم نموذج غريغوري على فرضية إتخاذ معدل الصرف الحقيقي الذي يوضح العلاقة بين السلع التجارية والسلع غير التجارية، كما أنه يفترض أن آجال الصرف ثابتة، وأن حركة الصرف الإسمية التي تقوم بالتسوية، فإرتفاع سعر الصرف الإسمي مع إنخفاض السعر النسبي للسلع التجارية من غير قطاع المناجم، والتي يكون سعرها أكبر من سعر الواردات التي تأتي بأقل ثمن بالعملة المحلية، وإنخفاض سعر الصرف الحقيقي، كل هذا يؤدي إلى زيادة في الواردات والزيادة في الصادرات من غير القطاع المزدهر تكون متماثلة؛

وهنا يعمل غريغوري على إستبعاد صاردات القطاع الصناعي والفلاحي من غير قطاع المناجم في الميزان التجاري، ويعمل على تحقيق فرضية تساويها مع الواردات وبذلك لا يبقى في التحليل سوى صادرات القطاع المزدهر.

5. بما أن القطاع المزدهر يرتبط غالبا بعقود طويلة ومتوسطة الأجل في تصدير سلعه إلى العالم الخارجي، فهنا يبني غريغوري نموذجه على فرضية أن تعديل ميزان المدفوعات، أو بالأحرى الميزان التجاري لن يكون إلا بتخفيض الصادرات من القطاع الأول على إعتبار أن القطاع الثاني تربطه عقود دولية لا يمكن إلغاؤها أو تعديلها، وبالتالي فإن التعديل سيكون من القطاع غير الإستخراجي أو من خلال زيادة الواردات؛

6. يقوم نموذج غريغوري على فرضية إستثمار العوائد الريعية للقطاع المنجمي في الخارج أو ما يسمى بتعقيم الدخل، وذلك من أجل تجنب الآثار السلبية لتدفق العوائد الريعية دفعة واحدة إلى الإقتصاد المحلي، بحيث يتم تحويل هاته العملة الصعبة إلى مقابل للكتلة النقدية المحلية، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، أي أنه في حالة لم يقم المسؤولين بتعقيم الدخل سنكون أمام حالة تضخم مستورد، والذي يعيق عمل الاقتصاد المحلي، ويخص هذا التحليل جميع القطاعات التي تؤثر على الميزان التجاري، فتطور القطاع المزدهر أو القطاع الصناعي الذي تنتج سلع كبدائل للواردات الموجودة التي تؤدي الى ضعف إنتاج السلع المحلية؛

7. يقوم نموذج غريغوري على فرضية ثبات محددات التبادل التجاري الدولي، أي ثبات النسبة بين مؤشر سعر الصادرات ومؤشر سعر الواردات لمنتوج معين، والذي يعكس القوة الشرائية لصادرات البلد بالنسبة للواردات، أي أنه يركز على مدى ربحية الميزان التجاري[1].

من خلال هاه الفرضية وعند تثبيت معدل التبادل التجاري الدولي، فإن غريغوري يعطي النموذج صفة الثبات.

ثانيا: تأثير القطاع المنتعش على القطاع المحلي – تحليل النموذج.

قدم غريغوري نموذج تفسير تأثير القطاع المنتعش على باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد المحلي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02-02: نموذج غريغوري في تفسير المرض الهولندي.

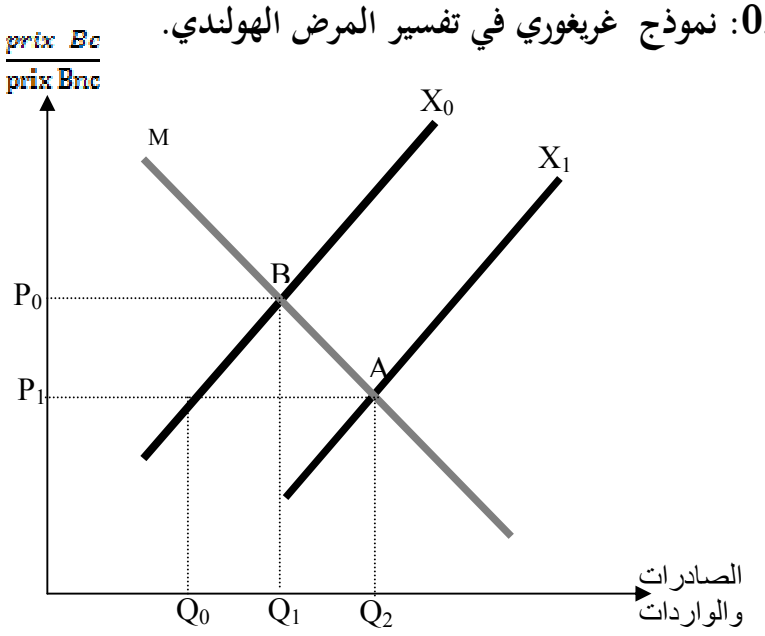

Source : Jean-Philippe Koutassila – Ibid – p07.

[1] لطيفة بهلول – نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابة 2012 – ص.ص 82.81.

- يمثل المحور العمودي سعر الصرف الحقيقي.

- يمثل المحور الأفقي كمية الصادرات والواردات.
- يمثل المنحنى X_0 الصادرات خارج القطاع المزدهر، M0 منحنى الطلب على الواردات.
- X1 يمثل الصادرات للقطاع التبادلي (صادرات القطاع المزدهر + صاردات القطاع التقليدي بعد الإكتشاف المنجمي الجديد).
- بما أن النموذج يفترض ثبات معدل التبادل التجاري الدولي، وعليه تتساوى الصادرات من القطاع التقليدي مع الواردات في مستوى السعر الإبتدائي P0 وتمثل النقطة B نقطة التوازن الأصلية.

من هاته النقطة ينطلق غريغوري في تحليله، بحيث أنه مع إكتشاف موارد منجمية جديدة فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع في حجم الصادرات المحلية للقطاع المنجمي، على إعتبار توفر مورد جديد للتمويل، وبالتالي يتوسع القطاع، من خلال هذا الاكتشاف فان منحنى الصادرات ينتقل من X_0 إلى X1، في حين يبقى منحنى الواردات على حاله دون تغيير في المرحلة الأولى، وتسمح حركة الصرف بتصحيح الوضع، لأن إرتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تراجع الصادرات المحلية، بحيث أنها تصبح أغلى في نظر الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى إرتفاع الواردات، لأنها تصبح اقل ثمنا في نظر المستهلك المحلي، مما يؤدي إلى إنتقال نقطة التوازن من C إلى B مترجمة إنتقال الكميات من Q0إلى Q1، بعد هذا فإن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية يترتب عليه تراجع في قطاع الصناعات المحلية المنتجة للسلع التجارية والصناعات المصدرة قبل اكتشاف المورد الطبيعي الجديد، وارتفاع الواردات الناتجة عن إرتفاع سعر الصرف الحقيقي[1].

ينادي غريغوري بتدخل الدولة لضبط إيقاع السوق بحيث أن نسبة السعر لا تنخفض، وعليه فإن الفائض الحالي يظهر من خلال التراكم في حالة إستغلال الموارد الطبيعية، وهذا لا يعطي أي فائدة للإقتصاد، ويعتقد غريغوري أن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الإقتصاد يضطر الدولة للتدخل في المدى القصير بإجراءات عاجلة تتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية، أو من خلال تقديم إعانات للقطاع الانتاجي من غير القطاع المزدهر[2].

[1] Gregory .R.G – Some Implication of the Growthe of the Mineral sector – Australian journal of Agricultural Economics 1976 – Vol20 – p 71-91.

[2] لطيفة بهلول – مرجع سبق ذكره – ص82.

هذا التغير في هيكل الاقتصاد في الأجل القصير يجعل التوازن يكون من خلال جانبين، إما الإنخفاض في قطاع الصناعة المحلي، أو من خلال تدخل الدولة بإعانات للقطاع الإنتاجي، إلا أنه ما يجب أن نشير إليه أن الإعانات في هذه الحالة لا يمكنها حماية القطاع الصناعي المحلي، الذي يتأثر من خلال الفائض، وأيضا تخفيض قيمة العملة المحلية، ويرى الكاتب أن الإعانات أنه لن يكون لها أثر دائم ولا يمكنها أن تحمي قطاع سلع التبادل التجاري، بل على العكس فإنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري، وبالتالي تدفع أكثر سعر الصرف نحو الارتفاع من جديد، أما تخفيض قيمة العملة، فإنه غير مرغوب فيه لأن هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من حجم الأرباح التي تأتي من تصدير الموارد المنجمية بالنسبة للاقتصاد المحلي.

ثم يستخلص الكاتب أنه لا توجد أي وسيلة لتجنب التراجع النسبي لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري باستثناء الاستثمار الخارجي للمداخيل المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية، و أن الحماية الكاملة للاقتصاد تتطلب استثمار كل المداخيل في الخارج مما يمنع الاقتصاد المحلي من الاستفادة من انتعاش قطاع الموارد المنجمية.

وفي الأخير فإن الكاتب يرى أن هذا التحليل ينطبق على كل حالة يكون فيها للقطاع المنتعش تأثير على الميزان التجاري، حيث ينصرف التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أو زراعية، إلى انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي يتراجع نسبيا إنتاجها المحلي من جهة، ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى، و في غياب أي تدخل للدولة فإن الممتلكين لهذه الموارد والأشخاص الموظفين في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري (الخدمات، البناء...)، هم المستفيد الأكبر من الحصيلة المالية، على حساب اليد العاملة الموظفة في قطع سلع التبادل التجاري[1].

[1] سيدي محمد شكوري – وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص نقود مالية و بنوك– جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان – 2012 – ص15.

المبحث الثاني: نموذج كوردن ونيري لتفسير المرض الهولندي.

في هذا المبحث سنتناول نموذج كورن ونيري لتفسير ظاهرة المرض الهولندي الذي تم صياغته سنة 1982، تحت عنوان " القطاع المزدهر وإنحلال التصنيع في إقتصاد صغير ومفتوح"، إلا أن النموذج قد طوره كوردن فيما بعد تحت عنوان "النموذج الأصلي للمرض الهولندي" سنة 1984، وما يجب أن نشير إليه هنا أن نموذج كوردن ونيري يرتكز في التحليل على أثر الصدمة الخارجية الموجبة، التي تترك اثرين على الإقتصاد هما أثر الإنفاق واثر حركة الموارد، والتي تم ذكرها في الفصل السابق على اساس أنها عوامل تشخيص وجود المرض الهولندي في اقتصاد معين، إلا أننا هنا سنتناولها من الجانب التحليلي، وبشكل أكثر تفصيلا ضمن نموذج تفسير ظاهرة المرض الهولندي.

المطلب الأول: تقديم نموذج كوردن ونيري وفرضياته لتفسير المرض الهولندي.

أولا: تقديم النموذج.

يركز الإقتصاديان "كوردن ونيري" في تفسيرهما لظاهرة المرض الهولندي على أعراض الظاهرة، المتمثلة في أثر الإنفاق واثر تحرك عوامل الانتاج ما بين القطاعات داخل الاقتصاد المحلي، إضافة إلى أثر إختلال التوازن النقدي، هاته الآثار التي مصدرها صدمة مواتية متأتية من الإرتفاع المفاجئ لأسعار المنتج التصديري للقطاع المزدهر، أو من إكتشاف مورد طبيعي جديد، كما أنهما يعرضان في تحليلهما أثر الصدمة على الإقتصاد ككل وعلى تفكك قطاع التصديري التبادلي بصفة خاصة.

ثانيا: فرضيات النموذج.

1. **فرضيات المرض الهولندي:** تقوم نظرية ظاهرة المرض الهولندي على العديد من الفرضيات العقلانية أكسبتها صلابة وقيمة في الدراسات الإقتصادية، يمكن تلخيص أهم هذه الفرضيات فيما يلي[1]:

1.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية سيادة المنافسة التامة في الأسواق الدولية، بحيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في السوق، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات، إضافة إلى إمكانيات الإنتاج لكل دولة التي تعمل على أن يكون إقتصادها في حالة تشغيل

[1] عبد القادر دربال ومختار دقيش – العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 – 2006 – مجلة العلوم الاقتصادية – العدد 11 لسنة 2011 – ص ص 112 – 113.

كامل، وهي تركز على عاملين أساسيين في العملية الإنتاجية (العمل – رأس المال)، اللذان تفترض عدم تنقلها دوليا وحرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات داخل الإقتصاد، وعدم تنقل عنصر رأس المال نظرا لطبيعته التخصصية في العملية الإنتاجية.

2.2 تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية أن الإقتصاد في دورة إقتصادية في نهاية مرحلة الإنكماش الإقتصادي وبداية مرحلة التوسع الإقتصادي، وأن هناك صدمات موجبة خارجية غير متوقعة ودائمة نسبيا، ناتجة عن إرتفاع أسعار القطاع الإستخراجي بصفة خاصة تسمح بتدفق قوي للعملة الصعبة، والتي يتم إنفاقها بصفة كلية بطريقة تحفظ توازن الميزان التجاري، مع فرضية عدم وجود تهريب أو تحويل لرؤوس الأموال إلى الخارج، تقوم بعملية عكسية تفقد الصدمة الموجبة فعاليتها وتعكسها إلى صدمة سالبة تكون تأثيراتها السلبية أكبر من تراجع أسعار المورد الطبيعي المعتمد عليه.

3.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية أن الدخل المفاجئ أو غير المتوقع سيؤثر فقط على الدائرة الحقيقية في الإقتصاد الوطني، أما الدائرة النقدية فهي مستبعدة من هذا التأثير.

4.2 تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية الفترة الطويلة في التحليل، بحيث أنه لملاحظة أعراض المرض الهولندي بشكل جلي يستلزم مرور فترة طويلة تفوق 05 سنوات حتى تتجلى آثاره في الإقتصاد، حتى وإن كانت في بعض الأحيان يكون إنعكاس بعض مسببات العلة الهولندية فوريا.

4.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية تقسيم الإقتصاد إلى **ثلاث قطاعات متخصصة** كما يلي:

- **قطاع التصدير التبادلي**: موجهة للإستهلاك داخليا، ويقوم بالتصدير للخارج، يتصف بإكتساب ميزة تنافسية قادرة على الصمود أمام المنتوج الأجنبي، وهو يتمثل في قطاع الفلاحة والقطاع الصناعي.
- **القطاع المزدهر**: وهو الذي يعتبر المسؤول الأول عن إحداث ظاهرة المرض الهولندي، بإعتبار أن إنتاجه موجه للسوق العالمي، وتأثيراته عادة ما تكون سلبية من خلال صدمات تقلبات الأسعار في السوق الدولية، خاصة إذا كان الإقتصاد المحلي يعتمد عليه بصفة كبيرة، وهو ما يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات ودورات إقتصادية خطيرة.

بإعتبار أن القطاعين الأول والثاني يواجهان منافسة دولية للسلع والخدمات المصدرة من قبلهما للخارج، فإنه يمكن دمجهما في قطاع واحد يمكنه التبادل مع العالم الخارجي.

❖ **القطاع غير التبادلي**: وهو القطاع الذي لا يصدر للعالم الخارجي، إما لعدم قدرته على المنافسة في السوق الدولية لعدم إكتسابه ميزة تنافسية، أو لطبيعته التخصصية غير الموجهة للتبادل كقطاع البناء والأشغال العمومية.

5.2 المزج بين عاملي الإنتاج " رأس المال والعمل" اللذين يتصفان بإنعدام التنقل على المستوى الدولي، تبعا للإختلالات الظرفية في الاقتصاد المحلي كتغير الأجور الحقيقية نتيجة الصدمة المواتية، كما يفترض النموذج أن رأس المال يتصف بأنه عاجز عن التحرك بين القطاعات داخل الاقتصاد المحلي على إعتبار أن ذو طبيعة إنعزالية بفعل التخصص، ليبقى عنصر العمل هو العامل الوحيد الذي يتميز بحرية الحركة بين القطاعات .

6.2 كما يفترض النموذج لسنة 1984 (النموذج المطور)، أن الإقتصاد مفتوح للتبادل الدولي إلى حد متقدم، كما أنه لا يؤثر في العرض والطلب الدوليين على إعتبار وجود منافسين في السوق الدولية من جهة، وحجم الإقتصاد المحلي مقارنة بالإقتصاد العالمي، خاصة وأن النموذج يقوم على فرضية انه إقتصاد صغير حتى يحقق التأثير المطلوب.

7.2 يفترض النموذج أن الإقتصاد في حال دورة إقتصادية كاملة، وأنه في نهاية مرحلة الإنكماش وبداية مرحلة التوسع الإقتصادي، وأن الإقتصاد يواجه صدمة مواتية ودائمة نسبيا ناتجة عن إكتشاف مورد طبيعي جديد، أو صدمة موجبة في اسعار المنتج التصديري.

المطلب الثاني: الإطار التحليلي لنموذج كوردن ونيري في تفسير المرض الهولندي.

قدم الاقتصاديان كوردن ونيري في دراسة لهما بعنوان " القطاع المزدهر وإنحلال التصنيع في إقتصاد صغير ومفتوح" نشرت في مجلة the économiste البريطانية سنة 1982، وقد تناولت الدراسة اثر صدمة خارجية موجبة مصدرها إكتشاف جديد في قطاع الموارد الطبيعية، أو من إرتفاع أسعار المنتج التصديري، وقد توصل الإقتصاديان إلى نتيجة مفادها، أن الصدمة الخارجية يكون لها أثرين هما: أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد، إلا انه هناك اثر ثالث هو أثر إختلال التوازن النقدي، تمت اضافته من قبل الاقتصاديين Aok.M و S. Edwards سنة 1982 بعد صدور دراسة كوردن ونيري

وقد قدما تحليلهما للظاهرة على النحو لآتي:

الشكل رقم 03-02: منحنى الطلب والعرض للسلع غير التبادلية.

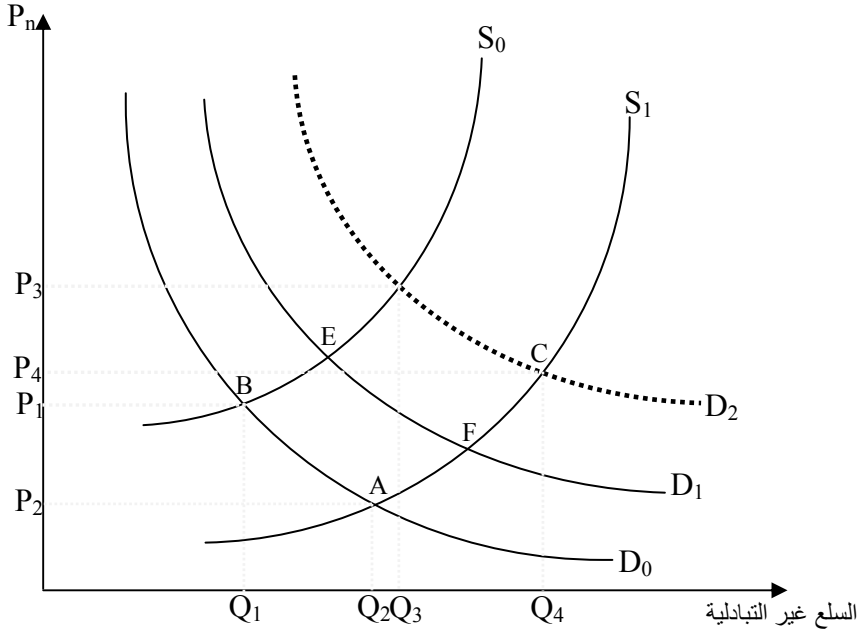

Source : Marc-Antoine Adam « La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole », Université Montr&al, automme 2003,p10.

- المحور الأفقي: كمية السلع للقطاع غير التبادلي.
- المحور العمودي: يمثل الأسعارpn للقطاع غير التبادلي.
- يمثل D_0 وD_1 وD_2 منحنى الطلب لسلع القطاع غير التبادلي.
- يمثل S_0و S_1 منحنى العرض لسلع القطاع غير التبادلي.
- تمثل النقاط f,A,B,C,E الأوضاع التوازنية.

حسب كوردن ونيري فإن آثار الصدمة من خلال تحليل المنحنى تكون كما يلي:

1. **أثر الإنفاق:** يحدث أثر الإنفاق نتيجة إرتفاع المداخيل الحقيقية التي مصدرها صدمة مواتية، متأتية من القطاع المزدهر نتيجة إكتشاف مورد طبيعي جديد، أو إرتفاع الأسعار للمنتج التصديري للقطاع المزدهر، ولأن الأسعار هي المتغير الأكثر تأثيرا، أي أنها تلعب دور الآلية الوحيدة للتعديل إذا ما تم تثبيت كل العوامل الأخرى، وعليه فإن أسعار السلع غير القابلة للتبادل تكون مرنة بالنسبة للطلب، وعليه فإنه إذا ما تم إنفاق جزء من الفائض للدخل الحقيقي المكتسب الجديد، فإن أسعار السلع غير القابلة للتداول سوف

ترتفع مقارنة بأسعار قطاع التصدير التبادلي، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي فإن التوازن الإقتصادي في النقطة A إلى النقطة D، نتيجة تحرك الطلب من D0 إلى D1، يصاحبه في ذلك إرتفاع الأسعار pn، وهذا ما يدفع بعناصر الإنتاج في القطاع المزدهر وقطاع التصدير التبادلي إلى التحرك نحو القطاع غير التبادلي، على إعتبار ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية في القطاع لزيادة العرض، فإذا ما أردنا الرجوع للوضع التوازني الأول عند النقطة A لن يكون ذلك إلا بإرتفاع كافي لسعر الصرف الحقيقي، لأن تجاوب سعر الصرف الحقيقي نحو الإرتفاع ناتج عن كون سوق السلع غير التبادلية لا يتعرض للمنافسة الدولية، وأن قوى العرض والطلب المحلية هي المحددات الرئيسية له.

إن إرتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة الصدمة المواتية والذي يؤدي إلى إرتفاع في سعر السلع غير التبادلية، يكون له أثر على حجم الطلب على السلع غير التبادلية من جهة، من جهة أخرى فإن إرتفاع الأسعار يعني إرتفاع ربحية القطاع غير التبادلي أكبر من نظيرتها في القطاع التبادلي، الأمر الذي يدفع بالمنتجين في القطاع التبادلي، وبالتحديد قطاع التصدير التبادلي إلى التوجه نحو القطاع غير التبادلي سعيا وراء تعظيم الأرباح، هذا التحرك يؤدي إلى إرتفاع الطلب على اليد العاملة التي يحركها إرتفاع الأجر الحقيقي، على إعتبار أن النموذج يفترض أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وأن الانتاجية الحدية للعمل متساوية في كل القطاعات، فإذا لم يكن هناك تغير موجب في مستوى الأجر الحقيقي فلن يكون هناك تحرك لليد العاملة من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي، الأمر الذي يؤدي إلى إنكماش في القطاع الأول، وبذلك نكون أمام حالة من إنحلال التصنيع غير المباشر.

حسب هذا التحليل، عند إرتفاع ربحية القطاع غير التبادلي ودخول منتجين قادمين من القطاع التبادلي، فإن هذا الأمر يؤدي إلى إرتفاع مستوى العرض في القطاع غير التبادلي، وبالتالي يرتفع منحنى العرض من S_0 إلى S_1 ونكون أمام وضع توازني جديد في النقطة E، والملاحظ هنا أنه إذا ما أردنا الرجوع إلى المستوى التوازني الأصلي عند النقطة A حتى بإنخفاض الأسعار للسلع المحلية فإن ذلك يكون من المستحيل في المدى المتوسط، نظرا إلى أن الطلب ينخفض نتيجة إرتفاع الأسعار، لكن العرض يبقى في نفس المستوى في المدى القصير والمتوسط، إذ حسب النظرية الجزئية* أن أي سلوك للمستهلك يحكمه السعر بالدرجة الأولى، فإذا ما كان هناك تحسن في سعر الصرف الحقيقي نتيجة الصدمة المواتية فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض

* أنظر المبحث الثالث – المطلب الأول – إنعكاسات أثر الإنفاق على سوق السلع – الفصل السابق.

الطلب على السلع غير التبادلية، وبالتالي فإن المنحنى D_1 يرجع إلى الأصل D_0[**]، لأن سعر السلع التبادلية يصبح أرخص مقارنة بنظيرتها غير التبادلية، وعليه فإن الإستهلاك يتجه نحو السلع التبادلية.

2. اثر حركة الموارد:

من خلال تحليل المنحنى أعلاه يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر، إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه مما يترتب عنه تحرك اليد العاملة من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نحو القطاع المزدهر، ويؤدي هذا التأثير حسب كورن إلى أثرين هامين هما:

- ❖ تحول اليد العاملة من القطاع التبادلي إلى القطاع المزدهر، يجعل إنتاج الأول ينخفض، ويسمى هذا بالأثر المباشر لإنحلال القطاع الصناعي، وهو مباشر لأن القطاع غير التبادلي محايد وليس له أي تأثير منه، وهذا التأثير لم يكن نتيجة إرتفاع سعر الصرف الحقيقي؛
- ❖ كذلك هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي إلى القطاع المزدهر، وفي هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى إزاحة منحنى العرض من S_0 إلى S_1 (إنخفاض إنتاج القطاع غير التبادلي بسبب تحول الموارد نحو القطاع المزدهر)، وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج القطاع غير التبادلي يضاف للطلب الناتج عن اثر الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى إزاحة منحنى الطلب في الشكل أعلاه إلى المنحنى D_2 [1].

ويتولد عن الجمع بين الأثرين، تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع غير التبادلي، وبالتالي ظهور ما يسمى بالأثر غير المباشر لإنحلال القطاع الصناعي، والذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول عنصر العمل من القطاع التبادلي، ويلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي، يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الإبتدائية، حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادته، وأثر حركة الموارد يجعله ينخفض.

3. أثر إختلال التوازن النقدي:

بينت دراسات كورد ونيري التي ركزت على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الإنتعاش إلى باقي الاقتصاد، بينت أن التوسع في القطاع المزدهر يؤدي في الحالة العامة الى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة

[**] في الحقيقة لا يمكن الرجوع إلى المنحنى الأول، لأن المستهلك يحاول دائما المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك أو مستوى المعيشة الذي وصل إليه، حتى وإن لجأ إلى الإستدانة.

[1] سيدي محمد شكوري - مرجع سبق ذكره – ص17.

المحلية، وزيادة الانتاج في القطاع غير التبادلي، وإلى تراجع الانتاج وهروب اليد العاملة في قطاع التصدير التبادلي، ويحدث هذا التحول في الاقتصاد من خلال أثر ين هما اثر الانفاق واثر حركة الموارد، وهذا التاثير يكون على مستوى الدائرة الحقيقية في الاقتصاد[1].

نشير إلى أن هناك دراسات أخرى تناولت تأثيرا آخر على الدائرة النقدية في الاقتصاد، أمثال J.P.neary & S.Van Wjinbergen(1986) و S.Edwards (1985) الذي وضع نموذج لحالة اقتصاد صغير ومفتوح سائر في طريق النمو، يفتقر لوجود أسواق مالية محلية وإنعدام الرقابة على حركة رؤوس الأموال، يتكون هذا الإقتصاد من دائرة حقيقية ودائرة نقدية[2].

عبر عن الدائرة النقدية بمعادلتين: $Mt = \alpha Rt + (1-\alpha)DCRt$.....01

Mt : معدل نمو عرض النقود. $DCRt$: معدل نمو القروض المحلية الموجهة للاقتصاد.

Rt : الاحتياطات الاجنبية معبر عنها بالعملة المحلية.

تبين هذه المعادلة ان عرض النقود في الاقتصاد مصدره الاحتياطات الاجنبية والقروض المقدمة للاقتصاد.

$$Rt = \gamma\left[M_t^{\,d} - M_{t-1}\right] + \gamma P_t^c \text{.....02}$$

$M_t^{\,d}$: طلب النقود في الفترة t. M_{t-1} : عرض النقود في الفترة t−1. P_t^c : أسعار السلع المصدرة معبر عنها بالعملة المحلية للفترة t.

حسب هذه المعادلة فإن رصيد الصرف الاجنبي يتأثر بعاملين هما:

الأول: أن الفائض في طلب النقود أو عرضها ينعكس في صورة إرتفاع أو إنخفاض الرصيد الأجنبي للصرف؛

الثاني: أن التغير في الاسعار المحلية للسلع المصدرة في الفترةt، يؤدي إلى تغير في الاحتياطات الاجنبية لنفس الفترة[3].

فإرتفاع أسعار السلع المصدرة يؤدي إلى زيادة تدفق العملة الصعبة وتراكمها لدى البنك المركزي، الذي بدوره يقوم بإستعمالها كغطاء لإصدار العملة المحلية الجديدة.

ويضيف النموذج للجانب النقدي المعادلة 03 التي تصف تغير الطلب على النقود في الاقتصاد:

---

[1] سيدي محمد شكوري– مرجع سبق ذكره – ص.ص 18-20.

[2] نفس المرجع – ص.ص 18-20.

[3] نفس المرجع –ص 21.

$M_t^d = Pt + \sigma Yt$..... 03 Pt : معدل التضخم. Yt : الدخل الحقيقي.

أما الدائرة الحقيقية فيعبر عنها بمعادلة الدخل الحقيقي $Yt = g + \lambda\left(P_t^{*c} - P_{Tt}^{*}\right)$.....04

g : معدل نمو الانتاج في المدى الطويل. P_t^{*c} : اسعار السلع المصدرة معبر عنها بما يعادلها من العملة المحلية. P_{Tt}^{*} : معدل التغير في اسعار الصادرات معبر عنها بالعملة الاجنبية.

وكما هو معلوم فإن ارتفاع اسعار السلع المصدرة للخارج تؤدي الى ارتفاع الدخل الحقيقي، وكذا اسعار السلع غير التبادلية، وهذا كله يؤثر في حجم الطلب على النقود كنتيجة لإنتعاش القطاع المزدهر، كما أنها تؤدي إلى تراجع الاسعار المحلية في حالة عدم تغير عرض النقود بعد الانتعاش، وعليه فإن التوازن النقدي يتحقق إما بإنخفاض الدخل الحقيقي أو بتضخم سالب[1].

إن حدوث صدمة مواتية في القطاع المزدهر تؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع الاحتياطات الاجنبية للصرف، فإذا ما تم تحويلها الى العملة المحلية فان هذا سيؤدي الى ارتفاع في التضخم وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، فاذا كان الاقتصاد يطبق نظام صرف ثابت فان الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف يؤدي الى انخفاض في مستوى الاسعار المحلية، وفي حالة نظام سعر صرف مرن فإن الارتفاع يصبح نموا في معدل التضخم[2].

من خلال ما سبق تستنتج هذه الدراسات أن المرض الهولندي من خلال الصدمة المواتية يؤدي إلى إرتفاع الدخل الحقيقي وزيادة الاحتياطات الاجنبية للصرف الذي يمثل الاثر النقدي للمرض الهولندي يضاف إلى الأثرين السابقين.

[1] سيدي محمد شكوري– مرجع سبق ذكره – ص.ص 21.

[2] نفس المرجع – ص.ص 21.

المطلب الثالث: الحالات الممكنة لتنقل عوامل الإنتاج وآثارها حسب نموذج كوردن ونيري.

يفرق نموذج كوردن ونيري في أثر حركة عوامل الإنتاج ما بين القطاعات في الدول النامية وفي الدول المتقدمة كل على حدى، ومن ثمة يقوم النموذج بتفصيل مختلف الآثار الممكن حدوثها في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات.

أولا: تحرك عوامل الإنتاج حسب تقدم الدول.

هنا نجد النموذج يفرق ما بين مستويين من الدول وهما على النحو الآتي:

1. الدول النامية:

يتميز قطاع التصدير التبادلي في الدول النامية بأنه يعتمد على الصادرات الزراعية والصناعات الغذائية التي تعتمد على قطاع الزراعة*، وبالتالي تعمل في أغلب الأحيان على منافسة الواردات في السوق المحلية فقط، وعليه فإن حدوث صدمة موجبة في القطاع المزدهر قد يؤدي ذلك إلى تراجع أو إنكماش قطاع التصدير التبادلي[1].

عند توسيع التحليل إلى المدى الطويل، بحيث تصبح عوامل الانتاج قابلة للتحرك بين القطاعات عدى الأرض، وعليه فإن إنتقال اليد العاملة على سبيل المثال من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي إلى القطاع المزدهر، وعلى إعتبار أن رأس المال في القطاع المزدهر ذو طبيعة إنعزالية، في حين يمكنه الحركة بين القطاعين الآخرين، فإن كِلاَ هذين القطاعين يشهدان تراجع في الإنتاج.

وبما أن النتيجة تتعلق بمدى كثافة إستعمال عناصر الانتاج (تركيبة توليفة عناصر الإنتاج)، فإنه وبالرغم من أن أثر الانفاق يؤدي إلى إنكماش القطاع التبادلي، إلا أنه في حالة ما إذا كان القطاع يعتمد على كثافة رأس المال في تركيبة توليفة عناصر الإنتاج في عمليته الإنتاجية، فإنه يستطيع تلافي هذا الاثر السلبي، بل وحتى تحقيق توسع في الانتاج إن لم يحافظ على مستواه، وعلى العكس من ذلك فإذا كان القطاع التبادلي يعتمد على كثافة في اليد العاملة في توليفة الإنتاج، فإن حركة العوامل يمكن أن تؤدي إلى إرتفاع إنتاج القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي، ويمكن أن يرتفع إنتاج القطاع غير التبادلي إلى غاية تشبع

* يجب التنويه هنا أنه يمكن حدوث إخلال في قطاع التصدير التبادلي في حال حدوث دورة إقتصادية نتيجة العوامل الطبيعية كالجفاف المتواصل أو فيضانات أو غيرها، وبالتالي يكون هناك إخلال في قطاع التصدير التبادلي خارج عن نموذج التحليل لنظرية المرض الهولندي.

[1] عبد الله منصوري – مرجع سبق ذكره – ص265.

السوق وبالتالي تراجع وانخفاض الاسعار نتيجة وفرة العرض، مما يؤدي إلى تراجع سعر الصرف على خلاف الحالة العادية، هذا من جهة تحرك عنصر العمل، أما من جهة تحرك عنصر رأس المال فليس هناك نتيجة على وجه التحديد والدقة ممكنة الحدوث، إذ ليس هناك أي إفتراض بأن أحد القطاعات سيعرف إرتفاعا أو إنخفاضا في الإنتاج.

2. الدول المتقدمة:

تتوافق حالة الدول المتقدمة بصفة اكثر مع فرضيات النموذج، إذ أن معظم الاقتصاديات المتقدمة تشهد حالة التشغيل الكامل، أي أنه توجد بطالة في حدودها الدنيا، وبالتالي يمكن تتبع وجود المرض الهولندي بسهولة من خلال أثر حركة عوامل الإنتاج خاصة اليد العاملة والتي يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

1.2 تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التبادلي إلى القطاع المزدهر سيؤدي إلى تراجع إنتاجية عنصر العمل فيه، وهذا لإنخفاض الطلب على العمل وذلك على إعتبار فرضية أن الإقتصاد يشهد حالة تشغيل كامل، مما يؤدي غلى نقص في اليد العاملة في القطاع التبادلي، نتيجة إنتقالها إلى القطاع المزدهر، هنا يكون القطاع التبادلي أمام إشكالية عدم توفر الموارد اللازمة للتشغيل، مما يجعله في حالة إنحلال التصنيع المباشر؛

2.2 تحول اليد العاملة من القطاع غير التبادلي إلى القطاع المزدهر، كوضع مؤقت ناتج عن الصدمة الموجبة، إذ أن القطاع المزدهر يشهد صدمة موجبة نتيجة إكتشاف جديد، وبالتالي يكون بحاجة ليد عاملة جديدة يستقدمها من القطاع غير التبادلي، أو أن الصدمة متأتية من إرتفاع أسعار المنتج التصديري للقطاع المزدهر، وعليه يكون تحول اليد العاملة ناتج عن إرتفاع الأجور في هذا القطاع وهو تحول مؤقت؛

3.2 تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التبادلي إلى القطاع غير التبادلي، من خلال أثر الإنفاق، إذ بإرتفاع المداخيل الناتجة عن الصدمة المواتية من القطاع المزدهر، تتوسع الدولة في مشاريع البنى التحتية كالسدود والطرقات السريعة والبناء والكهرباء...الخ، والتي تتطلب وسائل ضخمة، ومن بينها اليد العاملة الماهرة، وبما أن المستثمر يحركه الربح فإن القطاع التبادلي يشهد نزوحا للإستثمار نحو القطاع غير التبادلي التوسعي كمرحلة أولى، ثم ما تلبث أن تتجه إلى قطاع الخدمات في نفس القطاع، خاصة وأن حركة اليد

العاملة محدودة في قطاع الخدمات على المستوى الدولي، هذه الحالة تؤدي إلى إمتصاص اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاع غير التبادلي، وهو ما يسمى بإنحلال التصنيع غير المباشر[1].

ثانيا: حسب مدى إمكانية تحرك عوامل الإنتاج.

حسب كوردن ونيري فإن المرض الهولندي ومدى تغلغله في الإقتصاد، يكون حسب الآثار المختلفة لحركة عوامل الانتاج ما بين القطاعات الثلاث داخل الاقتصاد المحلي، والتي تؤدي في النهاية الى اختلالات هيكلية داخل الاقتصاد المحلي، متجلية في صورة نقص الإنتاج في قطاع التصديري التبادلي وبداية إنحلاله تدريجيا، وحسب هذا المعيار، فإن عوامل الإنتاج تتحرك على النحو الآتي:

1. الأثر التوسعي لحركة عوامل الانتاج ما بين قطاعين:

في حال أخذنا قطاعين من القطاعات الثلاث، وليكونا قطاع التصدير التبادلي والقطاع غير التبادلي، ومدة التحليل تكون على المديين المتوسط والطويل حسب الشكل أدناه.

الشكل رقم 04-02 : أثر تحرك عوامل النتاج ما بين قطاعين.

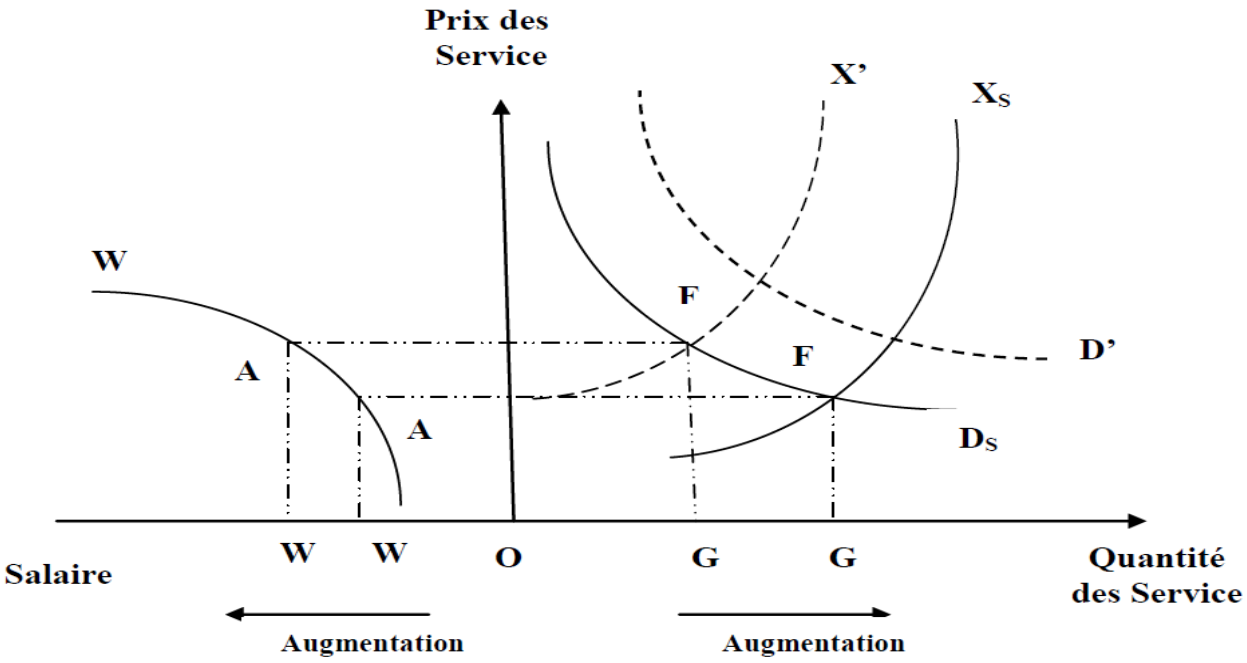

Source : W.Max Corden ; J.Peter Neary " Booming sector and dindustralisation in smal open countrie " The Economic Journal, vol. 92, No.368, decembre 1982

[1] Jean – Philippe Koutassila – Ibid - p10.

- تمثل الجهة اليمنى سوق الطلب والعرض لعوامل الانتاج للقطاع غير التبادلي.
- تمثل الجهة اليسرى سوق العمل في القطاع غير التبادلي.
- Ds منحنى الطلب الابتدائي لعوامل الانتاج في القطاع غير التبادلي.
- Xs منحنى العرض الكلي لعوامل الإنتاج في القطاعين التبادلي وغير التبادلي.
- F نقطة التوازن الأصلية. – A نقطة التوازن في سوق العمل للقطاع غير التبادلي قبل حدوث الصدمة.

على إعتبار أن القطاع غير التبادلي ذو كثافة عالية في اليد العاملة في تركيبة توليفة الانتاج لديه، وأن قطاع التصدير التبادلي ذو كثافة عالية في رأس المال في تركيبة توليفة عناصر الانتاج لديه، هذه التركيبة لدى هذا الأخير ستؤدي الى توسعه على حساب القطاع غير التبادلي، الأمر الذي يؤدي الى تراجع الكميات من OG إلى OG'، هذا الأثر السلبي يعتبر مؤقتا لأن التوسع في قطاع التصدير التبادلي يتطلب زيادة الطلب على عوامل الانتاج فيما بعد، والتي ترتفع أسعارها نتيجة لزيادة الطلب عليها، أي إرتفاع الأجور ومن ورائه التكلفة ترتفع أكبر مقارنة بالقطاع غير التبادلي، وهذا ما يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال الى القطاع غير التبادلي.

2. حركة عوامل الانتاج بين ثلاث قطاعات:

قبل بداية تحليل المنحنى نشير إلى أن أثر الإنفاق غير واضح بسبب إستقلالية الأسعار، لأنها موزعة بين عوامل الانتاج وهيكل الطلب، كما أن الأجور وعوائد رأس المال يتم تحديدها من خلال مدى قدرة البلد إدخال التكنولوجيات الجديدة ومدى قدرته على استعمالها في العملية الانتاجية.

الشكل رقم05 – 02 : أثر حركة عوامل الإنتاج ما بين ثلاث قطاعات.

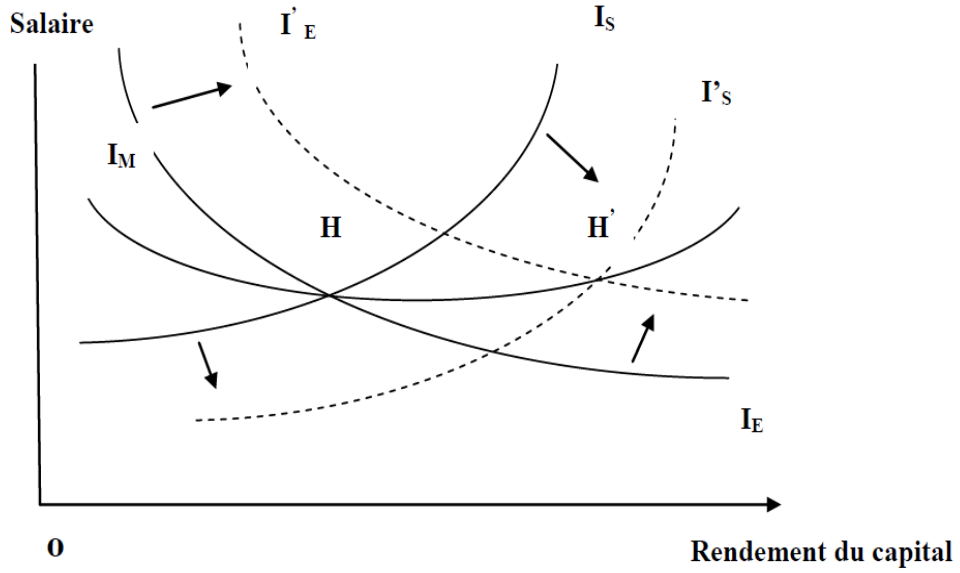

Sourc W.Max Corden ; J.Peter Neary – Ibid.

- يمثل المحور العمودي اسعار عوامل الانتاج، فيما المحور الافقي يمثل عوائد راس المال.
- Ie يمثل منحنى القطاع المزدهر. — IM يمثل منحنى القطاع التبادلي – Is منحنى القطاع غير التبادلي.

— H نقطة التوازن الأصلية قبل حدوث الصدمة، وهنا يكون القطاع التبادلي أكثر كثافة في رأس المال من القطاع غير التبادلي وأقل من القطاع المزدهر.

من خلال الشكل أعلاه:

يؤدي التوسع في قطاع التعدين إلى انتقال المنحنى من الحالة الابتدائية Ie إلى I'e أعلى منها، في حين يبقى القطاع التبادلي على حاله، وبذلك ينتقل المستوى الوازني من H إلى 'H هذا من جهة، من جهة أخرى يؤدي التوسع الى انخفاض الأجور الحقيقية مما يساهم في تراجع أسعار القطاع غير التبادلي.

من هذا التحليل توصل الكاتبان إلى إستنتاج أنه يكون لدينا:

- حدوث زيادة في أسعار الخدمات والأجور الحقيقية في حالة كثافة رأس المال في القطاع التبادلي على حساب القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي؛
- زيادة في اسعار الخدمات وانخفاض الاجور الحقيقية في حالة كثافة راس المال في القطاع التبادلي مقارنة بالقطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي؛
- إنخفاض في اسعار الخدمات وكذا الاجور الحقيقية في حالة كثافة راس المال في القطاع التبادلي مقارنة بالقطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي؛
- إنخفاض في اسعار الخدمات وكذا الاجور الحقيقية في حالة كثافة راس المال في القطاع التبادلي أقل منها في القطاع المزدهر وأكثر منها في القطاع غير التبادلي؛
- وجود أسعار سلع القطاع غير التبادلي بأجور مرتفعة في حالة كثافة راس المال في القطاع التبادلي أكبر منها في القطاع المزدهر، وأقل كثافة بالنسبة لقطاع الخدمات[1].

من خلال ما سبق فإن حركة عوامل النتاج وعلى الخصوص حركة اليد العاملة، لها أثر واضح على القطاع التبادلي، أما القطاع غير التبادلي فيرتبط بالدرجة الأولى بتقنية الانتاج المعتمدة، وكما ذكرنا سابقا إذا كانت تقنية الانتاج ذات كثافة في رأس المال فإن أثر الإنفاق يشجع الانتاج وبذلك يتوسع القطاع، أما إذا كانت ذات كثافة في اليد العاملة فإن أثر الإنفاق يعرقل الانتاج وبذلك ينكمش القطاع[2] .

[1] سيف الدين بوزاهر— أسعار الصرف واسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر — رسالة ماجستير غير منشورة — جامعة تلمسان 2011 – ص.ص71-72.

[2] مختار دقيش — العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر — رسالة ماجستير غير منشورة — وهران 2010 – ص 15.

المبحث الثالث: نماذج أخرى في تفسير ظاهرة المرض الهولندي.

هناك العديد من النماذج الأخرى التي حاولت تفسير ظاهرة المرض الهولندي، سواء قبل تبلور مصطلح المرض الهولندي سنة 1977م في المجلة الاقتصادية البريطانية أو بعدها، وقد تناولت هذه النماذج الظاهرة من خلال الآثار السلبية لمختلف المتغيرات الإقتصادية، سواء كانت صدمات خارجية موجبة أو سالبة على إختلاف مصادرها، أو من خلال تأثير العلاقات الإقتصادية الدولية السلبية على الاقتصاد المحلي، والتي تحدث فيه تغيرات وإختلالات هيكلية وتشوهات في القطاعات المحركة للنمو الإقتصادي تكون في مجملها آثارا شبيهة لآثار المرض الهولندي المتمثلة في إنحلال التصنيع المحلي.

المطلب الأول: نموذج ماكينون في تفسير المرض الهولندي.

نتناول هذا المطلب من خلال عنصرين التاليين كما يلي[1]:

أولا: تقديم نموذج ماكينون وفرضياته.

بنى ماكينون نموذجه التحليلي في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي سنة 1976م على فرضية إقتصاد صغير ومفتوح، ينتج نوعين من السلع سلع قابلة للتبادل على المستوى الدولي، وسلع غير قابلة للتداول، ويتمثل مبدأ العمل في التحليل لهذا النموذج من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على إختلاف أنواعها، بحيث تولد صدمة موجبة في الاقتصاد المحلي، وهو جوهر نظرية المرض الهولندي، وعليه فهو يبني تحليله على تتبع تأثير وإنعكاسات الصدمات الخارجية المواتية على سعر الصرف الأجنبي.

يبني ماكنون نموذجه في تفسير ظاهرة المرض الهولندي على العديد من الفرضيات نذكر منها:

1. **يقوم نموذج ماكنون على فرضية:** أن الإقتصاد يقوم بإنتاج نوعين من السلع كالآتي:

- ❖ سلع قابلة للتبادل على المستوى الدولي، أي أنها سلع قابلة للإستيراد والتصدير، وتتحدد أسعارها في الأسواق العالمية.
- ❖ سلع غير قابلة للتداول على المستوى الدولي "كالخدمات، البنى التحتية، الكهرباء....الخ"، وتتحدد أسعارها من خلال قوى العرض والطلب المحليين.

[1] محمد أمين بربري– الإختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الجزائر 03 2011 – ص.ص127-128.

2. **يقوم نموذج ماكنون على فرضية:** تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إلى الإقتصاد المحلي محددة خارجية، على إعتبار أن النموذج يقوم على فرضية أن الإقتصاد المحلي إقتصاد صغير ومفتوح، وبالتالي فإن تأثيره على الإقتصاد العالمي يكون محدودا، وبذلك فإن عدد أنواع رؤوس الأموال تكون محدودة، ويمكن ضبطها أو على الأقل التنبؤ بها.

3. **يقوم نموذج ماكنون على فرضية:** أن التوازن في سوق عناصر الإنتاج تضمنه مرونة أسعار عوامل الإنتاج، ونشير هنا أن ماكينون ليس له فرضية واضحة حول مدى إمكانية تحرك عناصر الإنتاج بين القطاعات في الاقتصاد المحلي، إلا أننا يمكن ملاحظة ذلك ضمنيا من خلال هاته الفرضية، بحيث أنه هناك حركة عوامل إنتاج من خلال فرضية مرونة أسعارها وإن كانت هاته الحركية على نطاق محدود.

ثانيا: تحليل نموذج ماكينون.

إنطلق ماكينون في تحليله لظاهرة المرض الهولندي من أثر الإنفاق، كآلية لإنتقال الأعراض السلبية لظاهرة المرض الهولندي والتشوهات الهيكلية إلى الإقتصاد المحلي، من خلال فرضية تعرض الإقتصاد المحلي لصدمة خارجية موجبة تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال إلى الإقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي المتاح في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التبادلية المحلية كالعقارات والبناء والبنى التحتية بصفة عامة، وبما أن زيادة الطلب تؤدي إلى رفع سعر السلعة* فإن هذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى إرتفاع الأسعار التي تجر معها إرتفاع في معدل الصرف الحقيقي، مما يجعل هاته السلعة أكثر جاذبية لعوامل الإنتاج، سواء اليد العاملة نتيجة توسع قطاع إنتاج السلع غير التبادلية، أو رأس المال نتيجة إرتفاع هامش الربح**، أي أن هذا الأثر يرفع من العائد المالي لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى حركة نزوح نحو القطاع غير التبادلي، وبالتالي يؤثر على قطاع السلع القابلة للتداول.

ومما اشار إليه ماكنون أنه يمكن تلافي الأعراض السلبية لظاهرة المرض الهولندي، من خلال إنتهاج سياسة حمائية للمنتوج المحلي في وجه السلع الأجنبية المنافسة، مما يؤدي إلى إزدهار قطاع السلع المحلية المتاجر بها.

* على إفتراض أن جميع السلع هي سلع عادية.

** وهو جوهر طرح أثر الإنفاق.

المطلب الثاني: نموذج النمو المفقر لباغواتي.

نتناول هذا المطلب من خلال عنصرين التاليين على النحو الآتي:

أولا: تقديم نوذج باغواتي وفرضياته.

يرتكز نموذج النمو المفقر في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي على مفهوم عرقلة التنمية الإقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، وينص النموذج على أن كل تحسن في صادرات بلد ما لسلعة مصدرة قبلا تؤدي إلى إنخفاض أسعارها[1] في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد، أي أنه يمكن أن تكون هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي وتراجع مستوى الإستهلاك (إفقار)، بسبب تدهور معدل التبادل التجاري مع الخارج، وتكون هاته الحالة في الدول ذات التخصص في تصدير المواد الأولية من المورد الطبيعية، بحيث أن التوسع في إستغلال هذا المورد الطبيعي من خلال زيادة الصادرات ينتج عنه إنخفاض في الأسعار مقارنة بالسلع المستوردة، مما يجعل الإستهلاك ينخفض لأنه على الدولة تصدير كميات أكبر من أجل إستيراد كميات أقل، كما أن معدل التبادل التجاري الدولي يمكن أن يحدث جراء إرتفاع أسعار السلع المستوردة الناتج عن زيادة الطلب على الواردات والناتجة في حد ذاتها عن النمو الإقتصادي في الإقتصاد المحلي[2].

وقد بنى **باغواتي نموذجه على الفرضيات** التالية:

1. يقوم نموذج باغواتي علي فرضية: أنه لا توجد أي إختلالات قطاعية في الاقتصاد المحلي؛
2. يقوم نموذج باغواتي علي فرضية: أن إقتصاد الدولة كبير وله تأثير جد كبير على السوق العالمي من خلال حجم العرض الذي يمكن توفيره، بحيث أن الزيادة في عرض المنتج التصديري يؤدي إلى إنخفاض أسعاره عالميا؛
3. يقوم نموذج باغواتي علي فرضية: أن الإقتصاد المحلي قائم على التجارة الخارجية، أي أنه يتخصص في إنتاج سلع لا يستهلكها ويقوم بإستيراد سلع لا ينتجها محليا، وأن معدل التبادل التجاري الدولي هو المحدد

[1] سيف الدين بوزاهر– مرجع سبق ذكره – ص.58.

[2] نوال عبابسة – التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة منتوري بقسنطينة 2009- ص.47.

الرئيسي للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المحلي، وبذلك فهو يبني نموذجه على إشكالية إنسداد النمو في التجارة الخارجية[3].

ثانيا: تحليل نموذج باغواتي.

ينطلق نموذج باغواتي في تحليله من فكرة بسيطة، حيث يمكن للنمو الاقتصادي لأي بلد أن يؤدي إلى إفقار البلد، ونقصد بذلك إستهلاكا أقل من خلال تدهور معدل التبادل التجاري الدولي، أي أن إرتفاع إمكانيات العرض للسلع التي تتخصص الدولة في تصديره، تؤدي الى خفض أسعاره هذا المنتج في الاسواق العالمية إلى درجة يصبح النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد المحلي من جراء التوسع في تصدير هذا المنتج، يصبح ذو آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، وهذه الحالة تتركز أكثر في الدول التي تتخصص في تصدير المواد الأولية من الموارد الطبيعية كمنتج تصديري وحيد تعتمد عليه الدولة بصفة شبه كلية، أو على الأقل بصفة كبيرة، كما أن المنتج التصديري الذي تصدره يكون ذو كثافة في، رأس المال في تركيبة توليفة الإنتاج، والذي يعمل على تحقيق نمو اقتصادي ضعيف، إذ أن التوسع في إستغلال الموارد الطبيعية يؤدي بطريقة معينة إلى إفقار الإقتصاد المحلي، خاصة وأن طبيعة التجارة الدولية تقوم على العقود في البورصات العالمية، وبذلك يكون المتعاملين مجبرين على تنفيذ العقود حتى ولو لم تكن في صالحهم، ويمكن تقديم تحليل نموذج باغواتي من خلال الآتي[1]:

[3]MPONGA BAKAND'OLINGA- CAUSES ET CONSÉQUENCES DES PROGRAMMES D'AJUSTEMENT STRUCTUREL EN RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO (R.D.C.) - THÈSE de DOCTORAT - UNIVERSITÉ PARIS OUEST NANTERRE – mars 2014 – p.p173-174.

[1] نوال عبابسة – مرجع سبق ذكره – ص.ص 47-49.

الشكل رقم 06-02: نموذج باغواتي مع فرضية ثبات معدل التبادل التجاري الدولي.

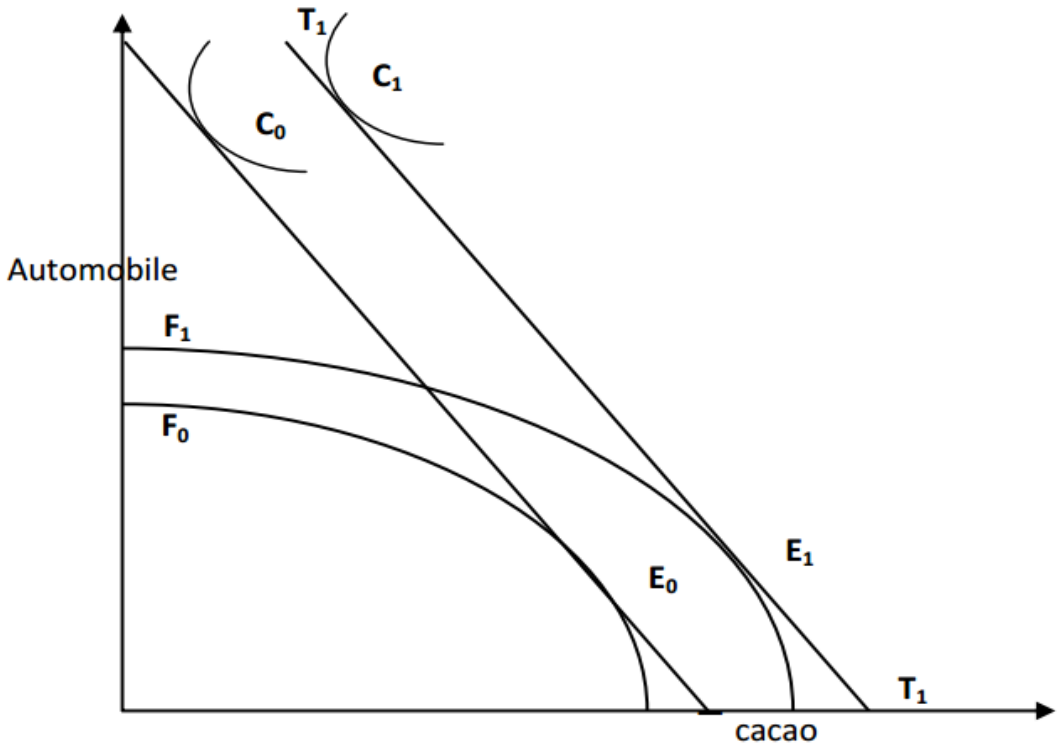

Source: kautassila Jean Phillipe: **Syndrome Hollandais Théorie et vérification empriquè au Congo et Cameroun** ، centre d'économie du développement ، Université Mantesqueu ،Bordeaux IV، Paris p 03.

ليكن بلد ينتج الكاكاو والسيارات، منفتح على السوق الخارجية، ولكنه متخصص في إنتاج الكاكاو.

نفترض أنه في الزمن t_0 إنتاجه ممثل بالنقطة E_0 على منحنى الإنتاجF_0 .

وطبقا لمعدلا لتبادل العالمي للكاكاو و السيارات، المساوي للميلTT يكون الاستهلاك ممثل بالنقطة c_0.

إن عملية النمو في قطاع الكاكاو، يجعل منحنى إمكانيات الإنتاج ينزاح من النقطة f_0 إلى النقطة f_1 إذا كان معدل التبادل العالمي لا يتغير، فإن مستوى الإنتاج في البلد يمثل بالنقطة E_1 ومستوى الإستهلاك بـ c_1 أكبر من c_0 وبالتالي، فإن النمو في قطاع الكاكاو قد ترجم برفع مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد، وهكذا فإن هذه الدولة لا تعاني من نمو مفقر.

لكن في حالة ما إذا انخفض معدل التبادل العالمي للكاكاو والسيارات بشكل كبير، يصل مثلا إلى المستوى الممثل بـ'TT ، فإن مستوى الإنتاج والاستهلاك يتغير، وتكون الدولة في حالة نمو مفقر، وهو ما نفصله على النحو الآتي:

الشكل رقم 07-02: نموذج باغواتي مع فرضية تدهور معدل التبادل التجاري الدولي.

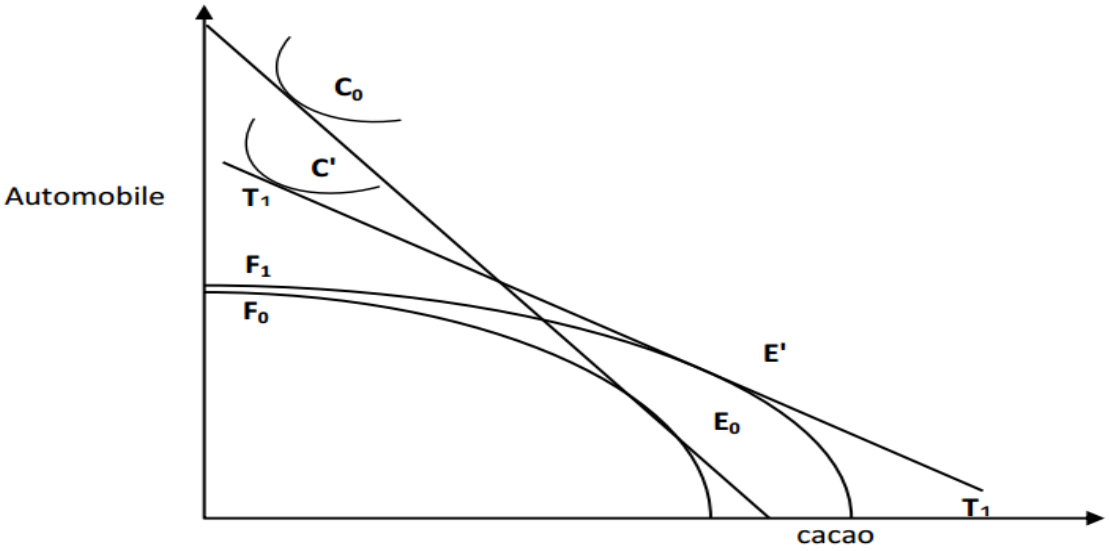

Source :**Ibid** , p3

يمكن أن يأتي انخفاض معدل التبادل من ارتفاع الواردات (حالة البلدان المصدرة للبترول) بسبب ارتفاع طلب الواردات التي تنتج من النمو.

نلاحظ أن إنتاج البلد سيمثل بالنقطة E' ومستوى الاستهلاك بـ c' إن تطور الإنتاج في قطاع الكاكاو يتجسد إذن بفقدان الاستهلاك) بما أن c' متواجد على منحنى منفعة منخفض المستوى بالنسبة إلى c_0 ومستوى الرفاه الاقتصادي ينخفض يستنتج باغواتي أن البلد كان ضحية نمو.

المطلب الثالث: نموذج ربكزانسكي Rybczynski في تفسير المرض الهولندي.

نتناول هذا المطلب من خلال عنصرين التاليين على النحو الآتي:

أولا: تقديم نوذج ربكزانسكي Rybczynski وفرضياته.

تعد نظرية Rybczynski من المدرسة النيوكلاسيكية التي تبحث في آليات قيام التجارة الدولية، والعوامل التي تحدد نوع السلع التي يقوم عليها التبادل الدولي، في إطار تحليل الوفرة النسبية التي تنص عليها نظرية هيكشر- أولين، والتي مفادها أن الدولة الغنية نسبيا في عنصر العمل تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة العمل نسبيا، وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبيا، وكذلك الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر رأس المال، وبالتالي يتحدد نمط التخصص والتبادل الدوليين، وترجع هذه النظرية الفروق في الأسعار النسبية للسلعة ومن ثم الميزة النسبية بين الدول إلي الفروق في هبات عوامل الإنتاج (بما يترتب

عليها من وفرة نسبية في احد العوامل، وندرة نسبية في العامل الإنتاجي الأخر). أي أن هذه الفروق هي التي تحدد الميزة النسبية ونمط التجارة الدولية[1].

يقوم نموذج Rybczynski على العديد من الفرضيات، نذكر منها:

1. يقوم نموذج Rybczynski على فرضية: سيادة المنافسة التامة في الأسواق الدولية، بحيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في السوق، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات، إضافة إلى إمكانيات الإنتاج لكل دولة، التي تعمل على أن يكون إقتصادها في حالة تشغيل كامل، وهي تركز على عاملين أساسيين في العملية الإنتاجية (العمل – رأس المال)، اللذان تفترض عدم تنقلها دوليا وحرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات داخل الإقتصاد، وعدم تنقل عنصر رأس المال نظرا لطبيعته التخصصية في العملية الإنتاجية؛

2. يقوم نموذج Rybczynski على فرضية: أن نسبة مساهمة الإقتصاد المحلي في التجارة الدولية صغيرة، أو بالأحرى متناهية في الصغر بالنسبة لبقية العالم، بحيث أنه لا يكون لها تأثير على شروط التبادل الدولي؛

3. يقوم نموذج Rybczynski على فرضية: أن الإقتصاد المحلي يقوم بإنتاج سلعتين Xو Y، وهما سلعتان تبادليتان، تستخدمان إثنين من عوامل الانتاج العمل L ورأس المال K، ويقوم إنتاج السلعة الأولى على كثافة في عنصر العمل في تركيبة توليفة الإنتاج، في حين تكون السلعة الثانية ذات كثافة في عنصر رأس المال في تركيبة توليفة عوامل الانتاج، وعليه تكون الفوارق في وفرة عوامل الانتاج هي المحدد الأول للميزة النسبية لإحدى السلعتين وبالتالي تحدد نمط التجارة الدولية؛

4. يقوم نموذج Rybczynski على فرضية: أن كل السلع عادية وبذلك فهو يستبعد من التحليل صفة السلع الرديئة والضرورية ويعاملها كلها على انها سلع عادية؛

5. يقوم نموذج Rybczynski على فرضية: أن الإقتصاد المحلي مغلق، إلى غاية حدوث وفرة نسبية في عامل انتاجي معين، يؤدي إلى زيادة في سلعة تكون ذات كثافة عالية في توليفة انتاجها من هذا العنصر، مما يؤدي الى إكسابها ميزة نسبية تنافسية على حساب السلعة الأخرى التي تشهد تأخرا، هذا الوضع يؤدي بالاقتصاد المحلي إلى التخصص في السلعة ذات الميزة النسبية وينفتح على التبادل التجاري مع الخارج؛

[1] محمد عبد المنعم واحمد فريد مصطفى – الاقتصاد الدولي – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية 1999 – ص.ص 20-21.

6. يقوم نموذج Rybczynski على فرضية: أن عوائد السلعتين المنتجتين متساوية[1].

ثانيا: تحليل نموذج Rybczynski.

ينطلق Rybczynski في تحليله من وجود سلعتين عاديتين تستخدمان عاملي إنتاج في توليفة عناصر الانتاج وهما العمل ورأس المال، بحيث تكون الأولى ذات كثافة في في توليفة انتاجها، في حين تكون الثانية ذات كثافة في عنصر رأس المال، وعليه ففي آجال التبادل الثابت وعند حدوث تراكم لعنصر إنتاجي معين دون آخر، فإن هذا يؤدي إلى تناقص مطلق في إنتاج السلع ذات الكثافة الأقل في العنصر الانتاجي المتراكم، في حين تشهد إنتاج السلعة ذات الكثافة العالية في العنصر الانتاجي المتراكم نموا في الانتاج نتيجة الوفرة النسبية لهذا العنصر، مما يكسبها ميزة تنافسية على حساب السلعة الأخرى[2].

ويمكن تقديم التحليل لنموذج Rybczynski من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 08-02: منحنى إمكانيات الانتاج في الاقتصاد المحلي " إقتصاد و.م.أ" .

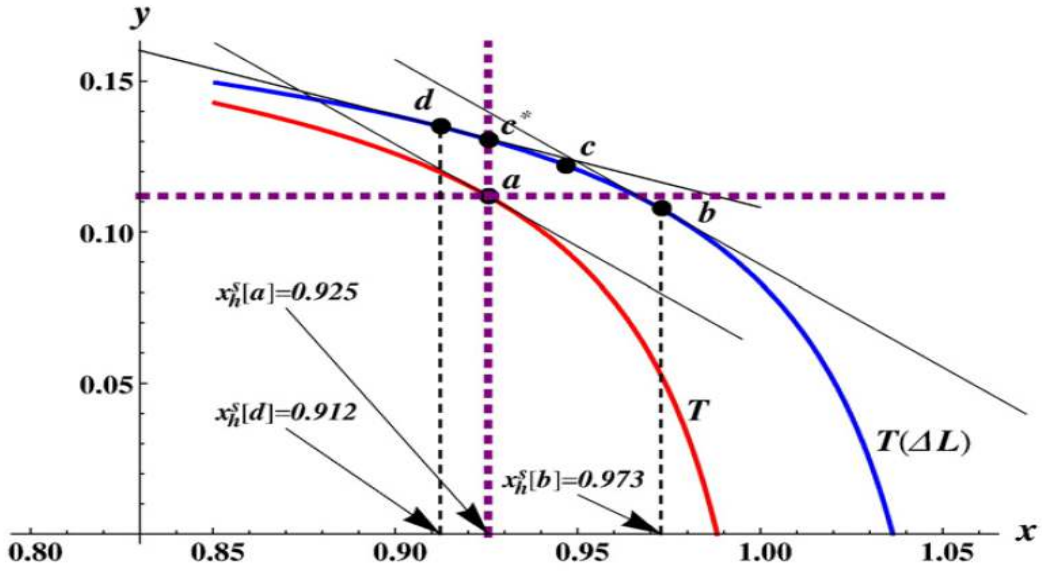

Source : Marcus M. Opp, Hugo F. Sonnenschein ؛ Christis G. Tombazos - Rybczynski's Theorem in the Heckscher–Ohlin World — Anything Goes- Journal of International Economics May 2009 – p138.

ليكن لدينا منحنى إمكانيات الإنتاج T.

[1] T.M.Rybzynski،Factor endowment and relative commodity prices, Economica, New series vol. XXII, n° 85-88, (1955) , p336 .

2 Daniel Lederman William F. Maloney - A Natural *Resources Neither Curse nor Destiny* - 2007 The - International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank – p327.

وعليه فإن تراكم عنصر إنتاجي معين وليكن العمل* L فإن هذا سوف يؤدي إلى إنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج يمينا إلى المنحنى $T\Delta L$، مما يؤدي إلى إرتفاع الانتاج في السلعة التي تستعمل كثافة في توليفة انتاجها من عنصر العمل وبالتالي ينتقل التوازن من A إلى B، هذا التوسع في الانتاج يؤدي الى تراجع في إنتاج السلعة الأخرى، على إعتبار أنها ذات ميزة نسبية أقل، مما يؤدي إنتقال عوامل الانتاج إلى إنتاج اسلعة الأخرى ذات العائد الأكبر[1].

من هذا التحليل يستنتج Rybczynski أنه في حال ظهور قطاع مزدهر كقطاع المناجم أو المحروقات في بلد معين، فإن هذا سيؤثر على تأخر تطور الانتاج في القطاعات الأخرى المحركة للنمو، التي تفقد ميزتها النسبية تدريجيا لصالح السلع المستوردة، إذ أن القطاع المزدهر يقوم بجذب عوامل الانتاج من القطاع الصناعي مما يؤدي إلى إنحلال تدريجي في التصنيع في الاقتصاد المحلي[2].

* يأخذ في تحليله وجود وفرة في عنصر العمل لأنه ياخذ بعين الاعتبار العمالة المهاجرة إلى الولايات المتحدة الامريكية، كما يفترِضْ ان هذه العمالة متخصصة وغير متخصصة، وعليه فهي توفر ميزة نسبية حسب تخصصها.

[1] Marcus M. Opp, Hugo F. Sonnenschein ȣ Christis G. Tombazos - Rybczynski's Theorem in the Heckscher–Ohlin World — Anything Goes- Journal of International Economics May 2009 – p138.

[2] DANIEL LEDERMAN WILLIAM F. MALONEY - In Search of the Missing Resource Curse – project muse today's Reaserch tomorrow's inspiration – Economia fall2008 – p.p 35-39.

خاتمة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي لظاهرة المرض الهولندي، من خلال النماذج التي حاولت تفسير الظاهرة الناتجة عن إكتشاف مورد طبيعي جديد تكون له عوائد ريعية كبيرة، وآثاره على القطاعات الأخرى فيما عرف بظاهرة إنحلال التصنيع أي إنحلال القطاع التبادلي بفرعيه الصناعي والفلاحي، وقد حاولنا ترتيب النماذج المقدمة حسب تناولها للموضوع، بحيث قدمنا في المبحث الأول نموذج سالتير وسوان 1959 -1960، ونموذج غريغوري، بحيث يعالج النموذجان الظاهرة الناتجة عن إكتشاف مناجم الذهب في أستراليا وإنحلال القطاع التبادلي المحلي لصالح قطاع المناجم، أما المبحث الثاني فقد قدمنا نموذج كوردن ونيري ، بحيث قدم الكاتبان معا أو كل على حدى نموذجا يفسر ظاهرة المرض الهولندي، وذلك بعد تبلور المصطلح، ويرتكز النموذج على أثر صدمة خارجية موجبة، ناتجة عن إكتشاف مورد طبيعي، والتي تجعل الإقتصاد المحلي يعاني من ظاهرة إنحلال التصنيع المحلي، بحيث يصبح تابع كليا لقطاع الموارد الطبيعية، وفي الأخير نورد نماذج أخرى تناولت دراسة الظاهرة، وقد إرتكزت على الآثار الناجمة عن التبادلي التجاري الدولي، ويكمن الإختلاف الجوهري بين هاته النماذج في الفرضيات التي يقوم عليها كل نموذج على حدى، من إقتصاد صغير لا يؤثر في السوق الدولية، وبالتالي فإن ظاهرة المرض الهولندي تكون من خلال تأثره بالمنافسة الدولية، إلى إقتصاد كبير يؤثر بصفة كبيرة في الأسواق الدولية، وهنا يكون تأثره من خلال صدمات العرض السالبة على إعتبار مساهمته بحصة كبيرة في العرض العالمي.

الفصل الثالث:

السياسة المالية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

مقدمة الفصل الثالث:

يعد توفر الموارد الطبيعية الخام كالمحروقات والمناجم في الجزائر، يعد من الناحية النظرية أمرا إيجابي، بحيث أنه يوفر الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عملية التنمية المحلية المستدامة، تجعل الإقتصاد المحلي في غنى عن رؤوس الموال الأجنبية بإختلاف صيغها، إلا أنه من الناحية العملية فإن توفير الموارد المالية الضخمة من عوائد الموارد الطبيعية، تنعكس سلبا على الإقتصاد المحلي، وتجعله إقتصادا إتكاليا على التدفقات الريعية من هاته الموارد، وبذلك يكون الإقتصاد المحلي في مفارقة توفر الموارد المالية من جهة والتخلف التنموي على كافة الأصعدة من جهة أخرى، تعرف هذه الظاهرة بظاهرة المرض الهولندي.

تعالج الظاهرة في الإقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي التي عرفت جنوحا هائلا في إستخدام العوائد الريعية للمحروقات في تمويل المشاريع التي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية وخدمات جعلتنا أمام فرضية وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، خاصة وأن أسعار المحروقات التي تعتبر المنتج التصديري الوحيد تعرضت إلى العديد من الصدمات المواتية وغير المواتية، المتأتية بالدرجة الأولى من تذبذبات أسعار المحروقات، والتي تصنف على أنها صدمات حقيقية في جانب العرض أو صدمات سيولة نقدية من خلال استعمال هذا الريع كمقابل للكتلة النقدية، بداية من صدمات طلب وعرض النقود، وصولا إلى صدمات أسعار الفائدة وصدمات أسعار الصرف، والتي أدت إلى تزايد تأكيد فرضية تغلغل المرض الهولندي على طول فترة الدراسة، وعليه سوف نتناول في هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2015 أبرز سمات المرض الهولندي.

المبحث الثاني:أثر الإنفاق وأثر الموارد في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015.

المبحث الثالث: سياسة الإنعاش الإقتصادي ودورها في تغلغل المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

المبحث الأول: تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2015 أبرز سمات المرض الهولندي.

سنتطرق في المبحث إلى إنعكاسات الصدمات المواتية للقطاع المزهر على تركيبة الناتج المحلي الخام، ومدى تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من خلال تتبع تأثير نمو القطاع المزدهر على إنحلال القطاع التبادلي وإزدهار القطاع غير التبادلي، ويكون ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مساهمة القطاع المزدهر في تركيبة الناتج م.خ. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

يكتسب قطاع الطاقة في الجزائر أهمية بالغة نظرا لمدى حساسيته و ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الوطني، حيث يساهم بنسبة 97% في الصادرات ، كما ، أنه مصدر لإيرادات خزينة الدولة من خلال الجباية البترولية بنسبة 78%، في حين يساهم بنسبة تقارب 46% تزيد أو تقل عنها حسب تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سوف نتطرق لتطورات أسعار النفط في فترة الدراسة، بالإضافة إلى نمو قطاع المحروقات بالمقارنة مع نمو الناتج المحلي الخام، وفي الأخير مكانة قطاع المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1. نظرة على تذبذبات أسعار النفط: .

الجدول رقم 01–03: تطور أسعار النفط للفترة 2002–2015.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر المرجعي	19	19	19	19	19	19	19	19
سعر البرميل لضبط الموازنة	19	19	19	19	19	19	19	19
سعر البرميل عند التصدير	24.3	28.8	24.8	38.4	54.6	-	74,4	99
السعر في السوق العالمي	20.3	24.3	28.2	36	50.6	61.0	60,3	91,1
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعر المرجعي	37	37	37	37	37	37	37	37
سعر البرميل لضبط الموازنة	100	50	60	90	90	100	90	100
سعر البرميل عند التصدير	61,62	79,91	112,9	110,7	109,1	NA	NA	30
السعر في السوق العالمي	81,1	124,4	110,3	143,2	107,1	117,6	126,6	45

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

2002-2006- نعيمة حمادي – مرجع سبق ذكره.

- سمية موري – آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2010.

* 2007 -2015 MINISTERE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011 - 28 Septembre 2010.

تأخذ الجهات الرسمية سعر البرميل عند التصدير في الحسبان عند إعداد الموازنة العامة في الجزائر، وهو يعبر عن سعر البرميل للنفط الجزائري، والذي يكون سعره أكبر من سعر البرميل للنفط في السوق العالمي*، أما السعر المأخوذ في التحليل عند أغلب الإقتصاديين فهو سعر سلة أوبك على إعتبارها الممون الأول للسوق العالمي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذبات أسعار النفط وعدم إستقرارها على طول فترة الدراسة، إلا أن هناك محطات كبرى نتعرض لها كان لها بالغ الأثر على سعر النفط عالميا، بداية من الإنخفاض الذي حدث سنة 2001، الناتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001، وما نتج عنه من تباطؤ في النمو العالمي، واجهته منظمة الأوبك بتخفيض الانتاج بـ 1.5 مليون برميل يوميا، أدى مع مرور الوقت إلى رفع الأسعار، بعد ذلك شهدت الأسعار إنخفاض شديدا سنة 2003 متأثرة بالعدوان على العراق، بحيث عملت و.م.أ على زيادة الإنتاج من النفط العراقي إلى الحدود القصوى لخفض الأسعار، إلا أن ذلك لم يدم طويلا بحيث صاحب ذلك توتر في نيجيريا وإضرابات في فنزويلا عكست الأمر فارتفعت الأسعار، إلا أنه في سنة 2007 شهدت أسعار النفط إرتفاعا بالغا تسببت في ضعف القدرة الانتاجية لدول الاوبك عن تلبية الطلب العالمي المتزايد، ناهيك عن ضعف القدرة التكريرية للمصانع، بالإضافة إلى نقص الاستثمارات الجديدة للدول المنتجة في القطاع النفطي، إلا أن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا، فقد إنخفضت الأسعار إلى 61 دولار للبرميل متأثرة بدورة أسعار المساكن في الولايات المتحدة والتي طالت الشركات النفطية أيضا وتباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة انتقال الازمة، إلا أن الإنخفاض الذي صاحب ما بات يسمى بثورات الربيع العربي بداية من 2010، كان له الأثر البالغ على تراجع الأسعار، خاصة الإضطرابات في العراق وسوريا ونهب النفط من هاته الدول وبيعه بأرخص الأثمان، بالإضافة الى زيادة الانتاج بشكل غير مسبوق من قبل السعودية لكسر الأسعار بسبب الخلفيات السياسية لها بحيث وصل سعر البرميل إلى ما دون 34 دولار للبرميل.

* يعتبر النفط الجزائري من أجود أنواع النفط في العالم، يسمى صحاري بلند، وهو من النوع الحلو الخفيف، الذي يتميز بإنخفاض كمية الكبريت والشوائب الأخرى، ويعد سهل التكرير، وأكثر مردودية من الأنواع الأخرى.

2. نمو قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000–2015.

يشكل قطاع المحروقات قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر، ولذلك لم تنفك الجزائر تضخ فيه إستثمارات ضخمة، إنعكست في شكل نمو للقطاع من خلال حجم الانتاج المتزايد من النفط والغاز الطبيعي، وعليه سوف نتطرق إلى معدلات نمو القطاع، لنعرج بعد ذلك إلى حجم الإنتاج المتزايد للقطاع على النحو الآتي:

جدول رقم02–03: معدل النمو بالحجم لقطاع المحروقات والناتج المحلي الخام الاسمي في الجزائر للفترة 2000 –2019.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات	4.9	1.6 -	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5 -	0.9 -	2.3 -
PIB%	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016 – 2019*	
المحروقات	1.6	2.6 -	-3.3	-3.4	-6	-0.6	0.2	-	
PIB%	2.4	4	2.8	3.3	2.8	3.8	3.9	4.5 – 5.4	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2008 و 2010 و2013و 2014 و2015.
- صندوق النقد الدولي – آفاق الإقتصاد العالمي – 25 أفريل 2016 (* توقعات).

شهدت أسعار المحروقات تحسنا ملحوظا مع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي سنة 2000 مسجلة معدلات نمو إقتصادية موجبة على طول فترة الخماسيات الثلاث، بلغت ذروتها سنة 2003 بمعدل نمو 6.9% عندما وصل سعر برميل النفط الجزائري متوسط 25 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى نمو القطاع على طول فترة الدراسة، إلا أننا هنا نلاحظ في الجدول أعلاه أن القطاع حقق معدلات نمو سالبة، وهذا مرده إلى تراجع الأسعار وليس حجم الإستثمارات المتدفقة للقطاع أو القدرة الإنتاجية.

الشكل رقم01-03: تطور إنتاج واستهلاك وتصدير النفط في الجزائر 2004-2014.

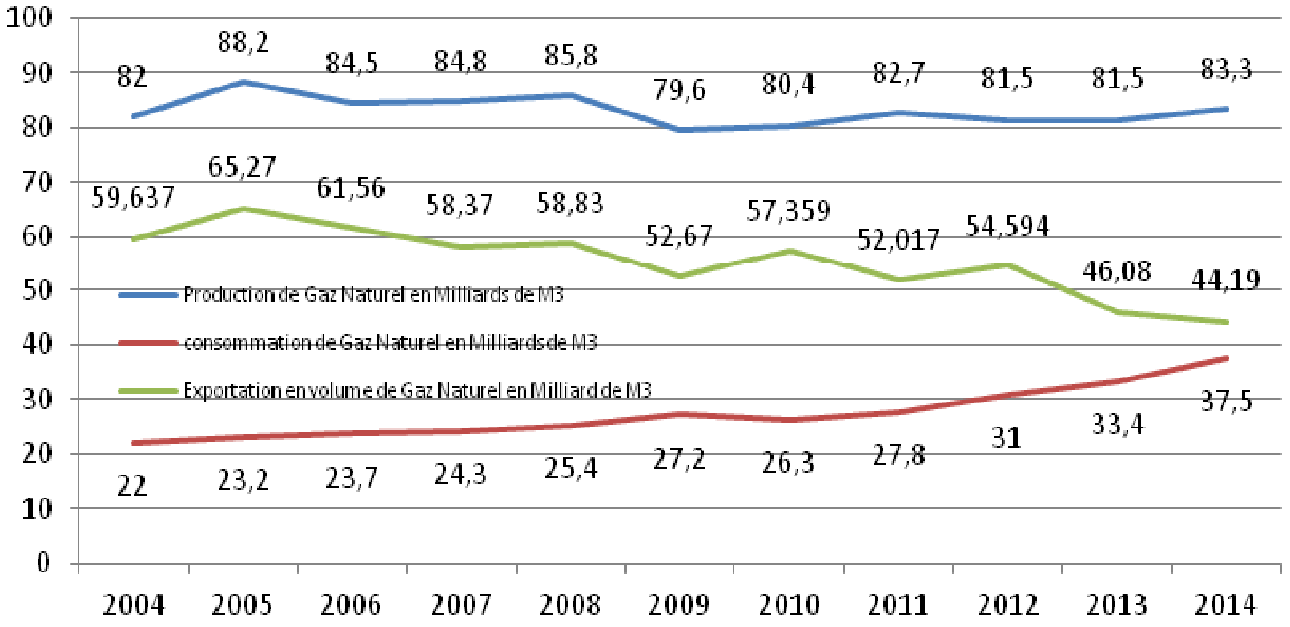

المصدر: المجلس الإقتصادي والإجتماعي- تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015 – ص94.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الحجم الهائل لتطور الإنتاج في قطاع المحروقات سواء البترول أو الغاز الطبيعي، والموجه إلى التصدير بالدرجة الأولى كمنتج تصديري مزدهر، والباقي للإستهلاك الداخلي، هذا التزايد في حجم الإنتاج الذي شهده القطاع، إنعكس بصورة إيجابية على نمو الناتج المحلي الخام، وتعزيز مكانة قطاع المحروقات كقطاع أساسي في تركيبة الناتج الداخلي الخام على طول فترة الدراسة، بالرغم من تراجعات شهدها القطاع من فترة لأخرى، إلا أنه يبقى المساهم الأول في تركيبة الناتج متفوقا على كل القطاعات، مما يكرس الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري وتبعيته لقطاع المحروقات، وهذا ما نقدمه في الجدول الآتي:

جدول رقم03-03: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000 – 2015.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات %	31.54	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
المحروقات %	31.2	34.9	36.1	34.4	30.0	27	18.8		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2008 و 2010 و2013و 2014 و 2016.

من خلال الجدول نجد أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى ببلوغها نسبة 31.4% سنة 2000 ليعزز القطاع مكانته ببلوغه نسبة 45.6% سنة 2006 ونسبة 43.7% سنة 2007، ليشهد تراجعا ما بين سنتي 2009 و 2010 نتيجة تخفيض الشريك الأجنبي لحصة التصدير للنفط بفعل تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008*، هذه الوضعية كرست الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري على طول فترة الدراسة بإعتماده الكامل على القطاع المزدهر، مما عزز فرضية وجود المرض الهولندي، على إعتبار أن القطاع المزدهر يؤدي إلى إنحلال تدريجي في القطاع التبادلي، لصالح القطاع غير التبادلي نتيجة أثر الإنفاق وأثر تحرك الموارد.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع التبادلي في تركيبة الناتج م.خ. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

تميز القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي في الجزائر الذي يعتبر قطاعا تقليديا بأنه غير قادر على إمتصاص اليد العاملة بالقدر المطلوب، ناهيك على أن العمالة فيه موسمية، والقطاع الصناعي الذي تحول إلى سياسة الأخذ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة الدراسة، والتي بلغت نسبة 61% منها للقطاع غير التبادلي، خاصة الأشغال العمومية وأعمال المنفعة العامة، هذا الوضع كرس متلازمة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في القطاع التبادلي وضاعف من ركوده وأفقده قيادة قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين:

1. **قلة الأيدي العالمة المؤهلة:** حيث وقع إختلال بين إنشاء المصانع وتكوين الإطارات والأيدي العاملة المؤهلة والمكونة القادرة على إدارة وتشغيل هذه المصانع بالكفاءة المطلوبة، إضافة إلى القدرة على صيانتها.
2. **المشاكل التنظيمية:** عرف تسيير القطاع العام الذي كان الوجه الوحيد للإستثمار نقائص تعود إلى حجم الإستثمارات وإلى تعدد وظائفها، وكثرة الأعمال الفرعية التي تقوم بها مما أدى إلى تداخل الصلاحيات الإقتصادية، أدى في النهاية إلى إعادة الهيكلة التي لم تؤتي ثمارها في القطاعين معاً الفلاحي والصناعي على حد سواء، لتجد الحكومة نفسها مضطرة إلى الخوصصة التي أدت إلى إنحلال القطاع الصناعي.

* تم تخفيض الانتاج بواقع 6%من قبل شركة BPالبريطانية نتيجة تراجع الاسعار، والذي جاء كنتيجة للانكماش الاقتصادي الذي صاحب ازمة الرهن العقاري.

بالإضافة إلى هذين العاملين نجد عامل مهم أدى إلى إختلال التوازنات الكلية للإقتصاد، والتي نجمت عن المخططات الإنمائية التي لم تكن متوازنة في معظمها، حيث كان كل مخطط يمنح الأولوية لقطاع على حساب قطاع آخر[1]، ناهيك عن تأزم الوضعية المالية سنة 1986، وإستمرار العجز المزدوج في الميزانية العامة وميزان المدفوعات إلى غاية سنة 2000.

من جهة أخرى ساهمت السياسة النقدية المنتهجة عند بدء برامج الإصلاح الإقتصادي بإرتفاع أسعار إلى زيادة تكاليف المشاريع الصناعية خاصة وإنخفاض هامش الربح، ما أثر على تكاليف المستثمرين، هذا بالإضافة إلى إنخفاض الطلب على السلع المحلية نتيجة تضييق حجم السوق وإنخفاض الانتاج المحلي والاستثمار، أدى إلى تحجيم الصناعات التصديرية.

ما نود الوصول إليه هنا أن وضعية القطاع التبادلي في الجزائر والتي أدت إلى إنحلاله، ليس مردها بالدرجة الأولى إلى أعراض المرض الهولندي فقط، وإنما أيضا إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، من خلال فشل برامج التعديل الهيكلي بشقيه التثبيت والإستقرار، ناهيك عن الفشل الذريع لبرنامج الخوصصة الذي عمل بقصد أو بدون قصد على تفكيك القاعدة الصناعية.

جدول رقم04 – 03: يبين نمو القطاع التبادلي مقارنة مع نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000–2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	5-	5.3 -	0.5 -	13.2	1.3-	19.7	3.1	1.9	4.9
الصناعة	3.9-	1.9	1.2	2	2.9	1.5	1.3 -	4.5 -	2.2 -
الفلاحة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
الفلاحة	21.1	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	6		
الصناعة	8.5	3.4	3.9	5.1	4	4	84		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2008 و 2010 و2013و 2014 و 2015.

من خلال الجدول أعلاه سجل القطاع الفلاحي في الجزائر في هاته الفترة معدلات نمو سالبة تعود بالدرجة الأولى النزوح الريفي بسبب العشرية السوداء، من جهة أخرى فإن القطاع الفلاحي في الجزائر يتميز بأنه قطاع تقليدي يعتمد على الزراعة الموسمية المناخية أساسيا، أي أن تراجع القطاع في هاته الفترات مرده

[1] الهادي خالدي – المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – دار هومه – الجزائر 1996 – ص106.

إلى السنوات العجاف التي شهدها في الفترة الممتدة من 2000 – 2004، إلا أنه بعد إنتهاء برنامج الانعاش الاقتصادي سنة 2004، بدأت آثاره من خلال برنامج الدعم الفلاحي تظهر جلية في شكل تحسن ملحوظ في معدلات نمو القطاع والتي تبقى موجبة على طول فترة الدراسة، بإستثناء سنة 2005 التي تبقى قيمة شاذة.

من جهته القطاع الصناعي شهد تراجعا مس كل قطاع الصناعة دون إستثناء، إبتداءا من سنة 1994 بواقع -4.4% سنة 1994 لتصل – 7.9% سنة 1997، وهذه الأرقام إن دلت على شيئ فإنما تدل على حجم الانحلال المتسارع في القطاع الصناعي، وبما أن سياسة التحول تقتضي فتح السوق للقطاع الخاص الداخلي والخارجي، مما زاد من أزمة قطاع الصناعة الذي يفتقر للميزة التنافسية، هذا الوضع أدى إلي تراجع في القطاع الصناعي الذي يتربط بعلاقة وثيقة من خلال الصناعة التحويلية الغذائية، تراجع وصل إلى 30% من قدرة الإنتاج مما أدى إلى تعطيل نسبة كبيرة في الآلات الإنتاجية والتوجه نحو تفكيكها، ونهدف من خلال هذا العرض إلى إبراز أثر فترة التعديل الهيكلي وبرنامج الخوصصة في هاته الفترة على القطاع الصناعي، الذي ما إنفك يشهد إنحلالا متسارعا وصولا إلى فترة الدراسة حيث سجلت أكثر من 88 مؤسسة كبيرة تم خوصصتها ليتم تفكيكها فيما بعد، نتيجة عدم الخبرة أو عوامل أخرى، ونتيجة لهذا شهدت على الرغم من برامج الدعم والإنقاذ للمؤسسات الصناعية خاصة الاستراتيجية منها، شهدت معدلات نمو سابلة في سنوات الدراسة كما يبينه الجدول أعلاه، إلا أن هذا الوضع لم يمنع من تسجيل معدلات موجبة إلا أن البارز هو تذبذب نمو القطاع على طول فترة الدراسة.

جدول رقم05-03: مساهمة القطاع التبادلي في تركيبة ن.م.خ في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة %	12.73	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6
الصناعة %	9.57	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
الفلاحة %	9.3	8.4	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6		
الصناعة %	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.4		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2008 و 2010 و2013و 2014 و2016.

من خلال الجدول أعلاه تبقى مساهمة القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي دون المستوى المطلوب، بل على العكس من هذا شهد في العديد من المرات معدلات نمو سالبة، تعكس التراجع المستمر لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، بنسب نمو تراوحت 12.72% إلى 20% في حالات قليلة، وهي تأخذ إتجاها تصاعديا بدالة نمو أسي للفترة 2000 – 2015 [*] $Y = 5.2581 \times 1.0683^{t}$ ، وبمعدل نمو أسي 0.07% لهاته الفترة، إلا أن الملاحظ أنه يبقى دون القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، وبل وحتى دون معدل نمو الرسوم الجمركية، التي تساهم بنسبة أكبر من هذا القطاع الذي من المفروض أن يكون محرك النمو الاقتصادي في الجزائر، ويعود وزن قطاع الفلاحة في تركيبة الناتج بالرغم من تذبذبها إلى برامج الدعم الفلاحي بإختلاف صيغها لفترة الدراسة، أهمها الإستراتيجية الوطنية للتجديد الفلاحي عام 2006 التي ركزت على تحفيز الإستغلال الفلاحي، بالإضافة برنامج التجديد الريفي الذي 2007 – 2013، وقبله برنامج المخطط الوطني للتنمية والتجديد الريفي PNDAR، هاته البرامج عرف من خلالها القطاع معدلات نمو موجبة بلغت مستويات مرتفعة بـ 9.8 % سنة 2003، لتبقى متذبذبة إلا أنها موجبة على طول فترة الدراسة بفعل هاته البرامج.

من جهته القطاع الصناعي وبالرغم من معدلات النمو السابلة السابقة الذكر، يبقى يساهم بنسبة متدنية مقارنة بباقي القطاعات، وهذا راجع إلى فشل برنامج الخوصصة، والتركيز على الصناعات الخفيفة المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه للإنصاف فإن القطاع الصناعي وبغض النظر عن التنافسية والجودة وغياب التطوير والبحث على مستوى مؤسساته، نشير إلى أن الدخول في مرحلة إقتصاد السوق وتحرير القطاع للخواص كانت فعليا بداية من سنة 2000، على إعتبار الوضع الأمني قبل هاته السنة، ما يجعل الصناعيين الخواص المستثمرين لا يملكون خبرة في تسيير المجال الصناعي حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والواقع يدل على ذلك.

من خلال هذا التحليل، وحسب نظرية المرض الهولندي فإن القطاع التبادلي يساهم بنسبة أقل من مما يساهم به القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي كل على حدى، إلا أننا لا نستطيع الجزم هنا بوجود الظاهرة حسب هذا المؤشر، لأن إنحلال القطاع الصناعي كما أشرنا مرده إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، وليس حسب نظرية المرض الهولندي وتأثير القطاع المزدهر، في غمرة هذا التعقيد هناك من الخبراء

[*] **تم** تقديرها ببرنامج Excel بناءا على بيانات فترة الدراسة.

الاقتصاديين من يلجأ إلى الحكم عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في فترة الدراسة من خلال سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تم توجيه أغلب مشاريعها إلى القطاع غير التبادلي بنسبة تصل إلى 61.3% من المؤسسات المنجزة[1]، وهو ما يرجح فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع غير التبادلي في تركيبة ن م.خ. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

تصدر القطاع غير التبادلي في الجزائر مع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي المشهد الإقتصادي والتنموي، وذلك بالنظر للمكانة التي أعطتها له هاته السياسة، والتي كانت ممولة بشكل كلي من ريع المحروقات، المتأتي من إرتفاع أسعار النفط في فترة الدراسة، الأمر الذي أدى إلى إزدهار القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي، في تجل واضح لأعراض المرض الهولندي.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى هاته الإشكالية، والتي مفادها أن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، هي المسبب الأول لإزدهار القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي، وأدت إلى تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم06–03: يبين نمو قطاعي الخدمات والبناء أ.ع. في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البناء . أ. ع	9.8	9.8	5.1	2.8	8	7.1	11.6	9.8	9.8
الخدمات	2.1	6	5.3	4.2	7.7	6	6.5	6.8	7.8
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
البناء . أ. ع	9.1	6.6	5.2	8.2	6.8	6.8	4.7		
الخدمات	7.2	7.3	7.3	6.4	8.5	8.1	5.3		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2008 و 2010 و2013و 2014 و2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور المطرد الذي شهده قطاع البناء والأشغال العمومية، بحيث يسجل القطاع معدلات نمو موجبة على طول فترة الدراسة، بداية من بـ 9.8% سنة 2000 و2001،

[1] تقرير بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – التقرير السنوي 2013 – ص26.

وبالرغم من تذبذبها إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول فترة الدراسة، ببلوغها أعلى نسبة لها في سنة 2008 بـ 11.6% وهي أعلى نسبة نمو يسجلها القطاع.

من جهة أخرى يسجل قطاع الخدمات معدلات نمو موجبة ومتصاعدة وغير متذبذبة على طول فترة الدراسة، وقد بلغت قيمتها القصوى سنة 2008 بنسبة نمو 7.8% .

هذا عن نمو القطاعين، أما عن أسباب النمو فسنتطرق إليها من خلال مساهمة القطاعين في تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم07–03: مساهمة القطاع غير التبادلي في تركيبة ن.م.خ في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البناء . أ. ع %	9.8	8.5	9.1	8.5	8.3	7.5	7.9	8.8	8.6
الخدمات %	24.6	33	33.2	31.7	31	28.5	27.9	29.1	29.2
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
البناء . أ. ع %	11	10.5	9.2	9.3	9.9	10.4	11.5		
الخدمات %	36	35.4	36.1	36.4	38.4	40.2	44.6		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2004-2014 و2016.

من خلال الجدول، نلاحظ التطور الذي عرفه قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي ما إنفك يعزز مكانته في تركيبة الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، حيث إنتقلت النسبة من 9.8% سنة 2000 لتصل إلى 11% كأعلى نسبة يسجلها القطاع، ويعود السبب في هذا إلى إنطلاق برامج سياسة الانعاش الاقتصادي، من خلال محور البرامج الكبرى والهياكل القاعدية، في إطار مشروع 02 مليون وحدة سكنية بالإضافة إلى الطريق السيار شرق – غرب، والطريق السيار شمال – جنوب، وما يلاحظ من الجدول هو تراجع النسبة عند نهاية فترة تطبيق كل برنامج، مثل سنة 2004، وسنة 2009، والتي نرده إلى إنتهاء بعض الأشغال الكبرى، وما يلاحظ على معدلات مساهمة القطاع في الناتج المحلي هو أن نسبه غير متذبذبة بشكل كبير، إذ لا تقل عن 7%على طول فترة الدراسة، معززة بذلك مكانة القطاع كثالث مساهم في الناتج المحلي الخام في الجزائر بعد القطاع المزدهر وقطاع الخدمات.

هذا الأخير الذي يتميز بنسب مساهمة عالية في الناتج المحلي الخام على طول فترة الدراسة، ببلوغه نسبة تفوق الـ 33% 2002، لتصل إلى 36% سنة 2009 كأعلى نسبة للقطاع، ويعود الفضل في ذلك إلى البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال التوسع في منح

خطوط النقل وبناء محطات الكهرباء، ناهيك عن خدمات الإدارات العمومية، كل هذا لعب دور القاطرة التي تقوم بالجر الخلفي لقطاع الخدمات.

ما يمز القطاع غير التبادلي في الجزائر هو أنه ممول بشكل كلي من الصدمة الموجبة للريع البترولي، والتي كانت صدمات موجبة على طول فترة الدراسة، بإستثناء السنوات الأخيرة بداية من النصف الثاني من سنة 2014، بسبب تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي والتنافس السعودي الايراني من خلال إستعمال إنتاج النفط كوسيلة للمواجهة بينهما.

وبالرغم من تميز الإقتصاد الجزائري بنوع من التعقيد، إلا أن الثابت فيه هو الجنوح الهائل في إستخدام الموارد النفطية في الإنفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 45 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني.

ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن قطاع الخدمات وعلى رأسه قطاع النقل والكهرباء توسع بشكل ملحوظ وهذا، يخدم البنية التحتية ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ أن النقل والكهرباء والتشييد هما سلع معمرة يكون لها فضل كبير عند الخروج من وضعية الاعتماد على القطاع المزدهر، إلا أن ما يعاب على سياسة الإنعاش الاقتصادي هو معالجتها للبطالة من جانب إجتماعي وليس إقتصادي، من خلال سياسة التشغيل المنتهجة حتى سنة 2012، المتمثلة في التشغيل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل ومكاتب المساعدة على الإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى الإعتماد على الأشغال ذات الكثافة العالية في اليد العاملة الموجهة للمنفعة العامة، هاته السياسة التشغيلية أدت مع مرور الوقت إلى تضخم الجهاز الإداري بشكل غير مسبوق، أدى فيما بعد إلى إضطرابات إجتماعية أثرت على سيرورة القطاعات الإدارية، من جهة أخرى فإن الجهاز الإداري هو جهاز مستهلك وليس جهاز منتج، أي يتم من خلاله تحريك الدورة الاقتصادية من خلال المضاعف، على اعتبار أنها سياسة كينزية توسعية في هذا الجانب، وبصيغة أخرى إن هذا التضخم ما هو إلا هدر للموارد الاقتصادية واليد العاملة، والذي يشكل في الأصل بطالة مقنعة لا غير، تكشف تخبط السلطات وعدم قدرتها على تطبيق سياسة ناجعة لإمتصاص البطالة بمشاريع منتجة.

من المعروف أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تركز في إستراتيجيتها المالية على الحماية الاجتماعية والأشغال القاعدية الكبرى، بالإضافة إلى تضخيم الجهاز الإداري فيما بات يعرف بسياسة شراء السلم الاجتماعي، ومن المسلم به أن هاته السياسة ببرامجها الضخمة ممولة بشكل كلي من ريع القطاع المزدهر، الذي أدى التوسع فيه إلى إنحلال القطاع التبادلي للأسباب السابقة الذكر، وإن كان القطاع المزدهر هو سبب الانحلال بصورة أقل، إلا أن الثابت هو نمو القطاع التبادلي، من خلال الجنوح الهائل للإنفاق العام الممول من الريع الخارجي للمحروقات، على حساب القطاع التبادلي، وهو ما يظهر جليا في شكل أعراض لظاهرة المرض الهولندي في الجزائر لهاته الفترة.

المبحث الثاني:أثر الإنفاق وأثر الموارد في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015.

نهدف في هذا المبحث إلى تتبع أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015، وذلك بهدف التوصل إلى **إثبات وجود** المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري حسب هذين المؤشرين من **عدمه**، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: صدمات القطاع المزدهر وأثر الإنفاق في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

يحدث أثر الإنفاق من خلال إستعمال الإيرادات المتأتية من القطاع المزدهر خاصة بعد حدوث صدمة موجبة، ما يؤدي إلى إرتفاع في الدخل الوطني، وكذا الدخل الفردي وفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق من خلال التوسع في الإستهلاك لدى الأفراد أو من خلال الإنفاق الحكومي، إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا، وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعية تمحور الطلب على العرض، وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير التبادلية وانكماش إنتاج القطاع التبادلي خارج القطاع المزدهر، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع سعر السلع غير التبادلية وهو ما نتناوله في هذا المطلب، والذي يؤدي إلى حدوث حركة لعوامل الإنتاج من القطاعين المزدهر والقطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي لتلبية الطلب العالي على السلع غير التبادلية وهو سنتناوله في المطلب الموالي.

أي أننا سوف نتتبع أثر الصدمات الخارجية لريع القطاع المزدهر وتأثيرها على **إرتفاع أسعار سلع القطاع غير التبادلي**، في حين نترك أثر إرتفاع أسعار الصرف وتأثيرها على ميزان المدفوعات إلى الفصل الموالي للتفصيل فيها، ونكتفي في هذا المطلب بالتركيز على أسعار السلع غير التبادلي، في القطاع غير التبادلي، والتي من المفروض أنها ترتفع كنتيجة حتمية لصدمات ريع القطاع المزدهر.

1. صدمات القطاع المزدهر وتركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

جدول رقم 08 – 03: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007–2015.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جباية بترولية	973.0	970.2	1628.5	1835.8	1472.4	1561.6	1615.9	1577.7	1722.9
جباية عادية	829.6	953.8	1158.1	1245.7	1520.0	1894.0	2204.1	2640.5	3161.7
مجموع الإيرادات	1802.6	1924.0	2786.6	3081.5	2992.4	3455.6	3820.0	4218.2	4884.6
نفقات التسيير	1534.9	2015.0	2593.7	2838.0	3434.3	4608.3	4335.6	4714.5	4972.3
نفقات التجهيز	2048.9	2304.9	2597.8	3022.9	3184.1	2820.4	2544.2	2941.7	3885.8
مجموع الإعتمادات	3583.8	4322.9	5191.5	5860.9	6618.4	7428.7	6879.8	7656.2	8858.1
رصيد الموازنة	-1781	-2399	- 2405	- 2779	-3626	-3973	-3060	-3438	-3974

Source: MINISTERE DES FINANCES-La note de présentation du projet de la loi de finances .

من خلال الجدول وعند تصفح الموازنات السنوية لفترة الدراسة، يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الإنتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 54% سنة 2007 لتصل نسبة 59.6% سنة 2010، إلا أنه مع بداية سنة 2011 تسجل تراجعا لصالح الجباية العادية التي بلغت 54.6% سنة 2012 لتبلغ نسبة 64.7% سنة 2015بدعم من القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الأشغال العمومية والخدمات هذا عن جانب الإيرادات.

أما عن جانب النفقات فإننا نلاحظ تفوق نفقات التجهيز من خلال البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، ببلوغها نسبة 57.17% سنة 2007 لتبقى محافظة على تفوقها ببلوغها نسبة 51.6% سنة 2010، إلا أنه بعد بداية سنة 2011 وبضغط من الجبهة الإجتماعية وضغط النقابات العمالية تراجعت النسبة لصالح نفقات التسيير للفترة 2011 – 2015 بنسب تتراوح 51.89% إلى 56% لينعكس بذلك في صورة تضخم على إعتبار أن الجهاز الإنتاجي في الجزائر غير مرن، وهو ما يحول دون تحقيق الآثار المرغوبة من تزايد النفقات العامة المتمثلة في أثر المضاعف وأثر المعجل.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2007 – 2015، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في إستخدام الموارد النفطية في الانفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني.

2. تأثير صدمات القطاع المزدهر على أسعار القطاع غير التبادلي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

ما تتميز به الموازنة العامة السنوية في الجزائر أنها تسير بقوانين المالية التكميلية*، بحيث لا توجد سنة على طول فترة الدراسة من 2000 – 2015 لا تتضمن قانون مالية تكميلي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأجهزة الإحصائية، التي تقوم بتقدير حقيقي للنفقات العامة وحجم المشاريع بالقيمة المالية الحقيقية لها، وعليه فقد أوجد هذا الوضع حالة من عدم اليقين فيما يخص القيم المالية الحقيقية للمشاريع المبرمجة في الموازنة العامة، وجعلها تابعة لحجم الإيرادات المالية المتعلقة بالجباية البترولية والمرتبطة أصلا بصدمات أسعار النفط العالمية، فإذا ما شهدت صدمات موجبة تم الترخيص بنفقات أخرى لم يتضمنها قانون المالية السنوي العادي.

ما نشير إليه هنا أن المتفحص لقوانين المالية التكميلية في الجزائر لفترة الدراسة، يلاحظ أن إعادة التقييم في أغلبها تخص نفقات التجهيز بالدرجة الأولى، أما نفقات التسيير فهي نفقات إضافية لم يتضمنها القانون العادي وغالبا ما تكون طارئة، أما نفقات التجهيز وهي موضوعنا، فهي تتضمن إعادة تقييم للمشاريع (نفقات التجهيز) السابقة غير المنتهية، وعليه فإننا سنتتبع قوانين المالية التكميلية وإنعكاسات الصدمات المالية الخارجية للقطاع المزدهر على نفقات التجهيز، تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار، وهي مخصصة للقطاعات الإقتصادية (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات...)، وهي متضمنة في الجدول "ج" من قانون المالية السنوي. لإثبات أثر الإنفاق في الجزائر أو نفيه.

* **قانون المالية التكميلي**:وهو القانون الذي يصدر بقصد تغيير التقديرات المتعلقة بالايرادات وبهدف الترخيص لنفقات لم يتضمنها قانون المالية السنوي ويمكن أن يتضمن استحداث إيرادات جديدة.

شهدت أسعار المحروقات مع بداية سنة 2000 صدمة موجبة، تم إستغلال مواردها المالية في تطبيق مخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي بخماسياتها الثلاثة للفترة 2000- 2014، وهي برامج تضم في ثناياها القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي،، غير أن القطاع غير التبادلي إستحوذ على الحصة الأكبر من خلال محور الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وقد شهدت هاته البرامج مرات متتالية عملية إعادة التقييم ناتجة عن أثر الإنفاق المتأتي من إرتفاع حجم الإنفاق العام الممول من إيرادات القطاع المزدهر، بحيث تم رصد مبالغ إضافية تجاوزت أحيانا حجم الغلاف المالي الأصلي للبرنامج الأولي، وذلك بسبب إرتفاع أسعار المواد الأولية للقطاع غير التبادلي في اثر واضح للإنفاق، وسوف نقوم بالتفصيل في إعادة تقييم البرامج وإبراز الأثر السبي للإنفاق الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات على النحو الآتي:

أ. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000–2004**: بلغت نفقات التجهيز لهذا البرنامج 2325.6 مليار دج للفترة 2000 – 2004، إلا أن حجم المشاريع المنفذة بهاته المبالغ المرصودة بلغ 3/1 (الثلث) من مجموع النفقات المرصودة، أمام هاته الوضعية إضطرت الحكومة إلى تسجيل الباقي كبرنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، وقد أدت هذه الوضعية إلى عدم ظهور الآثار التنموية للبرنامج بالشكل المرغوب فيه..

وقد بلغ حجم الغلاف المالي لإعادة التقييم 563.21 مليار دج مقارنة بالغلاف المالي للبرنامج المقدر بـ 526 مليار دج، أي بنسبة 105.25% عن المبلغ الأولي للبرنامج، ونسبة 23.7 % من مجموع نفقات التجهيز خلال فترة البرنامج، هاته الوضعية أظهرت عجز السوق المحلية عن إستيعاب حجم المشاريع المرصودة والممولة من الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، والتي إنعكست في شكل إرتفاع أسعار السلع المستخدمة في القطاع غير التبادلي، خاصة مواد البناء والأشغال العمومية، وعليه نصل هنا إلى نتيجة مفادها أن الأغلفة المالية الضخمة للبرنامج متأتية بالدرجة الأولى من ارتفاع أسعار السلع الأولية لهذا القطاع ، وهذا ما يدل على الأثر السلبي لإرتفاع حجم الإنفاق على سلع القطاع غير التبادلي الناتج عن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر المعروف بـ (أثر الإنفاق)، والجدول الموالي يبين حجم نفقات التجهيز لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

جدول رقم09 – 03:نفقات التجهيز المسطرة ضمن البرنامج وخارج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
مجموع النفقات العامة	1452.9	1560	1710.3	1877.7	6600.9
نفقات التجهيز خارج مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	298.8	324.1	499.8	677.9	1800.6
نفقات التجهيز المسطرة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	205.4	185.9	113.2	20.5	525
مجموع نفقات التجهيز	504.2	510	613	698.4	2325.6

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية.

ب. **برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005–2009**: شهد البرنامج اعادة تقييم ضخمة، ناهيك عن برامج تكميلية إضافية من غير الغلاف المالي لإعادة التقييم، بحيث بلغ حجم الغلاف المالي للبرنامج التكميلي مبلغ 2070 مليار دج توزعت على النحو الآتي:

- ❖ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب 377 مليار دج .
- ❖ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا 673 مليار دج.
- ❖ البرنامج التكميلي الموجه للقضاء على السكن غير اللائق 800 مليار دج.

هذا عن البرامج التكميلية الإضافية من غير الغلاف المالي لإعادة التقييم، أما عن الغلاف المال لإعادة تقييم البرنامج فكان على النحو الآتي:

جدول رقم 10–03: نفقات التجهيز التكميلية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

السنوات	المبالغ
نفقات التجهيز لسنة 2010	956.91
نفقات التجهيز لسنة 2011	.890.92
المجموع:	1847.83

المصدر: قوانين المالية التكميلية للسنوات المعنية.

من خلال الجدول بلغ حجم مبالغ إعادة التقييم المرصودة قانون المالية التكميلي 2010 و 2011 بلغت 1847.83 مليار دج، بسنبة 43.96 %من حجم البرنامج المقدر بـ 4202.7 مليار دج، ما يعكس بوضوح أثر الإنفاق الناجم عن إرتفاع أسعار السلع للقطاع غير التبادلي.

ت. برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010– 2014:

شهد هذا البرنامج بدوره إعادة تقييم ضخمة، ناهيك عن برامج تكميلية إضافية من غير الغلاف المالي لإعادة التقييم،

جدول رقم 11–03: نفقات التجهيز التكميلية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي – مليار دج.

السنوات	المبالغ
نفقات التجهيز لسنة 2014	231.5
نفقات التجهيز لسنة 2015	344.7
المجموع:	576.2

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2014 وسنة 2015.

من خلال ما سبق يمكننا أن نصل إلى نتيجة مفادها أن الصدمات الموجبة للقطاع المزدهر، والتي تمول النفقات العامة على طول فترة الدراسة، تحدث أثر إنفاق، تماما مثلما تنص عليه نظرية المرض الهولندي، بحيث أن إرتفاع الإيرادات المالية في الموازنة العامة الناتجة عن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع للقطاع غير التبادلي محدثة أثر إنفاق، وهو يؤكد فرضية وجود المرض الهولندي في الجزائر حسب هذا المؤشر.

المطلب الثاني:أثر إنتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات في الجزائر للفترة 2000– 2015.

كما سبق تفصيله تقوم نظرية المرض الهولندي بتقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات، يتميز كل قطاع عن آخر كما يلي:

1. **القطاع المزدهر**: والذي يمثل قطاع المحروقات في الجزائر، يتصف بتدفق كبير للإيرادات الريعية، ومنه إرتفاع الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي القابل للإنتقال بين القطاعات (من الناحية النظرية)، وهو ما يؤدي إلى هجرة عنصر العمل بصفة خاصة من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، وهذا ما يؤدي إلى إنكماش في القطاعات الأخرى لصالح القطاع المزدهر، ويتميز بأن عنصر العمل فيه ذو طبيعة تخصصية غير قابلة للإنتقال بين القطاعات، بل على العكس تماما يتميز القطاع المزدهر بجذب عوامل الإنتاج من القطاعات

الأخرى دون أن تكون هناك إنتقال منه إلى القطاعات الأخرى، بفعل الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، وبالتالي فهو ذو طبيعة إنعزالية.

يكون إنتقال عوامل الإنتاج من قطاع التصدير التقليدي إلى القطاع المزدهر "من قطاع الصناعة والفلاحة إلى قطاع المحروقات في الجزائر، ثم يعاود الإنتقال مرة أخرى من القطاع المزدهر إلى القطاع غير التبادلي " قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات"، بفعل الطاقة الإستيعابية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع (القطاع المزدهر)، أو بفعل الطبيعة التخصصية له مما يجعل هذا الإنتقال نادر الوقوع، بصيغة أخرى فإن تحرك عوامل الإنتاج من القطاع التبادلي إلى القطاع المزدهر غير موجودة، وإن وجدت فإنها نادرة جدا ومحدودة، بحيث لا يكون لها أي تأثير يذكر على باقي القطاعات.

جدول رقم12–03: حجم القوة العاملة في القطاع المزدهر في الجزائر للفترة 2004 – 2010.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القوة النشطة (1)	9469946	9492508	10104645	9968906	10315000	10544000	10812000
القوة المشغلة (2)	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000
القوة المشغلة في قطاع المحروقات (3)	36626	37000	38012	39733	41204	47566	47963
نسبة (3) إلى (1) %	0,39	0,39	0,38	0,40	0,40	0,45	0,44
نسبة (3) إلى (2) %	0,47	0,46	0,43	0,46	0,45	0,50	0,49

المصدر: سنوات 2004-2005 بوزاهر سيف الدين – مرجع سبق ذكره – ص128.

سنوات 2006-2010 – تقرير سونطراك السنوي 2010.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حجم القوة المشغلة في القطاع المزدهر، والتي تكاد تكون مهملة أمام حجم القوة النشطة، أو القوة المشغلة، وقد بلغت في أحسن الأحوال 0.5% في أحسن الأحوال سنة 2009، وما نشير إليه هنا أن الجدول لا يعطينا تفصيل عن حجم القوة المشغلة في القطاع ما بين العمالة الأجنبية والمحلية، أي أنه يعطينا مجمل اليد العاملة المشغلة في القطاع، وعليه فإذا ما إستثنينا العمالة الأجنبية فإن النسبة تقل أكثر فأكثر، وإن كانت العمالة الأجنبية قليلة جدا وهي مقتصرة على المشاريع المشتركة.

أمام هاته الحالة تبقى معدلات البطالة المرتفعة تشكل عائقا كبيرا أمام عملية تتبع حركة إنتقال عنصر العمل بين القطاعات، إلا أنه بالتركيز على معدلات التشغيل في القطاعات، نجد أن قطاع المحروقات في الجزائر بتشغيله لليد العاملة الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة عمليتي التسيير والاستخراج، وهذا النوع من اليد العاملة لا يمكنه الإنتقال إلى قطاع آخر بتاتا، وهو بذلك يعكس صورة متقدمة لتغلغل المرض الهولندي

المتمثلة في إستيراد اليد العاملة الأجنبية على حساب المحلية، لتبقى الأعمال الثانوية لليد العاملة المحلية التي تتصف بنوع من عدم التكوين والتخصص التي يمكنها الإنتقال إلى القطاعات الأخرى، إلا أنها بدورها لا تنتقل إلى قطاع آخر بفعل الإستقرار الذي يشهده قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى ناهيك عن إرتفاع الأجور نوعا ما هذا من جهة، من جهة أخرى فإن قطاع المحروقات لا يستوعب سوى 1% من القوة العاملة النشيطة وهو ما يجعل إنتقال عنصر العمل إليه قليل التأثير ولا يعكس وجود أعراض المرض الهولندي بفعل إنحصار قطاع المحروقات، إلا أنه حسب النظرية لا يوجد حركة موارد من قطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر عندها **تسقط فرضية إنحلال التصنيع المباشر** كما في حالتنا هاته، أي أنه في حالتنا هاته فإن أثر تحرك الموارد من القطاع التبادلي إلى القطاع المزدهر غير موجودة، وإن كان إرتفاع الأرباح والأجور هو الأعلى في هذا القطاع، وذلك نظرا لطبيعته التخصصية، وعليه فإنه حسب هذا الوضع **تسقط فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر**، وبذلك تختفي فرضية وجود المرض الهولندي.

2. **قطاع التصدير التقليدي:** شهد قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي خاصة في فترة التحول إنحلالا مباشرا بفعل الفشل في إدارة عملية التحول الذي شهدته البلاد منذ 1986، وكذا بفعل الوضع الإستثنائي المتمثل في الوضع الأمني فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى إنحلال القطاع الفلاحي وتدهوره نتيجة النزوح الريفي نحو المدن هذا من جهة، من جهة أخرى كان لبرامج التعديل الهيكلي وإتفاقيات الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأثر البالغ في إنحلال قطاع التصدير التقليدي بفعل فشل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية، وما نتج عنه من تسريح لليد العاملة، خاصة وأن القطاعين " الفلاحي والصناعي" مملوكين للدولة، وعدم قدرتهما على المنافسة الخارجية، والتخريب الذي طالهما بفعل الفساد والظروف الأمنية، وبالتالي تعميق الهوة لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، ومع بداية سنة 2000 ودخول سياسة الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ، أعطي دعم للقطاع التبادلي بحيث أصبح يستوعب ما يقارب 31% من القوة العاملة.

جدول رقم13–03: حجم القوة العاملة في القطاع التبادلي من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	1380520	16009633	1170897	1252000
%	14,12	21,06	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591	1027817	1141000
%	13,37	13,82	12,03	13,6	13,16	14,25	11,96	12,48
القطاع التبادلي	1698940	2173188	2216492	2677910	2439355	17273224	2198714	2393000
%	27,49	34,88	33,16	34,34	30,32	32,4	25,58	26,17
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الفلاحة	1416012	1581685	1766743	1925749	2129879	2332217	2535120	
%	13,1	11,7	11,7	9	10,6	9,5	8,7	
الصناعة	1281343	1456887	1640455	1855354	2096550	2360716	2667609	
%	12,3	13,7	12,6	13,1	13	12,6	13	
القطاع التبادلي	2697355	3038572	3407197	3781104	4226429	4692933	5202730	
%	25,4	25,4	24,3	22,1	23,6	22,1	21,7	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

تقارير بنك الجزائر سنوات 2004 – 2014.

النشريات الثلاثية للديوان الوطني للإحصاء 2010-2015.

يشهد قطاع الصناعة تراجع فيه حجم قوة التشغيل التي يستوعبها على طول فترة الدراسة بتسجيله تراجعا في سنة 2007 بواقع -2.29% وذلك عن سنة 2006، ويعود السبب في ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي، وإلى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، ما أدى إلى إنخفاض حجم القوة العاملة فيه، يليه قطاع الفلاحة الذي أعيد له الإعتبار من خلال برامج الدعم الفلاحي، وقد بلغت حجم القوة المشغلة فيه ما بين 17% إلى 21% لنفسر الفترة، إلا أنه هو الآخر لم يستطع المحافظة على حجم قوة التشغيل التي يستوعبها، والسبب هنا يعود إلى الطبيعة التقليدية للقطاع، فهو يرتكز على الفلاحة المطرية الموسمية (الحبوب والبقول الجافة) التي تتميز بأنها ذات عمالة موسمية.

وعموما من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع التبادلي بشقيه يشهد تراجعا في حجم القوة المشغلة المستوعبة لديه من سنة لأخرى، ما يؤكد بما لا يدع مجالا للتساؤل أو الشك عن إنتقال اليد العاملة من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي، على إعتبار أن القطاع المزدهر لا يستقبل عوامل الانتاج كما فصلنا سابقا.

وعليه فإننا هنا نكون أمام تأكيد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشرة، من خلال إنتقال اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع غير التبادلي، وبالتالي نكون أمام **تأكيد وقوع حالة المرض الهولندي** حسب هذا المؤشر في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

3. **القطاع غير التبادلي**: يستحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من القوة العاملة في الإقتصاد الوطني منذ 1995 للتسارع الوتيرة مع دخول برنامج الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ بإستقطابه لـ 10% من القوة العاملة النشطة، و16.7% من حجم القوة المشغلة، أي 2.5 مرة عن قطاع التصدير التقليدي، إلا أنه ما يميز هذا القطاع هو إعتماده على قطاع العائلات والمؤسسات الفردية في إطار دعم تشغيل الشباب.

جدول رقم 14–03: حجم القوة العاملة في القطاع غير التبادلي من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأشغال العمومية	617357	650012	799914	967568	1212022	1257703	1523610	1575000
%	9,99	10,44	11,97	12,41	15,07	14,18	17,73	17,22
الخدمات	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877	4871916	5178000
%	62,52	54,67	54,87	53,25	54,61	53,42	56,69	56,61
المجموع	4481052	4055584	4467564	5120502	5604865	5995580	6395526	6753000
%	72,51	65,11	66,84	65,66	69,68	67,6	74,42	73,83
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الأشغال العمومية	1836450	2141301	2496757	2911218	3394480	3957964	4622902	
%	16,6	16,6	16,6	16,6	16,6	16,6	16,8	
الخدمات	8082858	12544596	19870639	32110953	50992194	82301401	132999064	
%	56,1	55,2	58,4	61,6	58,8	61,4	61,6	
المجموع	9919308	14685897	22367397	35022171	54386674	86259365	137621966	
%	72,7	71,8	75	78,2	75,4	78	78,4	

من إعداد الطالب بناءا على:

تقارير بنك الجزائر سنوات 2004 – 2014.

النشريات الثلاثية للديوان الوطني للإحصاء 2010-2015.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على حصة الأسد من حجم القوة العاملة، بعد أن كانت تتركز بشكل رئيسي في قطاعي الصناعة والزراعة، وهذا راجع لبرامج التشغيل المنتهجة ، والتي توجه اليد العاملة نحو قطاع الإدارة العمومية غير المنتجة للثروة، إذ بلغت نسبة اليد العاملة

في قطاع الخدمات نسبة تتراوح ما بين 53% إلى 65% للفترة 2000-2012، كما أن قطاع الأشغال العمومية لا ينفك يعزز مكانته من سنة لأخرى.

ما نشير إليه هنا أن سياسة الإنعاش الإقتصادي كان لها أثر كبير على القطاعين التبادلي وغير التبادلي بتثبيت حصة القوة المشغلة في القطاع الأول، إلا أنها توسعت في القطاع الثاني بصفة كبيرة خاصة وأنه ذو مردودية كبيرة مقارنة بقطاع التصدير التقليدي، مما يجعل تنقل عنصر العمل حتمية إلزامية، كما أن قطاع المحروقات ورغم تراجع صادراته بفعل تخفيض الشريك الأجنبي لحصته، لا يزال يحسن باستمرار مكانته في مساهمته في الناتج المحلي الخام، وهو ما يؤكد وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال أثر إنتقال الموارد، خاصة وأن أغلب المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات موضوع نشاطها القطاع غير التبادلي كمقاولات البناء والأشغال العمومية وخدمات كراء السيارات والنقل والتجارة وغيرها، وبذلك تشكل نسبة تفوق 60% من حجم المشاريع المدعمة من قبل الدولة كـ ANSEJ. وCNAC وغيرها بنسبة نجاح في المشاريع تصل 70%من حجم المشاريع، على عكس نظيرتها في القطاع الصناعي والفلاحي والتي تشكل حجم أقل من 40% من مجموع المشاريع ونسبة نجاح لا تتعدى 50%، ناهيك عن ارتفاع مردودية مشاريع قطاع الخدمات والمقاولاتية، كل هذا جعل الراغبين في الاستثمار يتوجهون إلى هاته المشاريع، خاصة وأن فترة الاسترداد قصيرة مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة، وهذا الوضع عمق من حركة عوامل الإنتاج بإتجاه القطاع غير التبادلي على حساب القطاع المتأخر، وهو ما يجعلنا أمام تأكيد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر.

من خلال هذا التحليل يتبين أن القطاع غير التبادلي يستحوذ على الحصة الأكبر في حجم القوة العاملة المشغلة، والذي ما ينفك يعزز مكانته من سنة لأخرى حسب الجدول أعلاه، وهذا ما يدل على إستقطابه وإستيعابه للقوة العاملة المتحركة من القطاع التبادلي بشقيه إلى هذا القطاع، وعليه فإننا نؤكد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر في الجزائر لفترة الدراسة، وعليه فإن حالة المرض الهولندي أمر واقع لا جدال فيه.

للإنصاف نشير إلى أن الحالة التي يعاني منها القطاع التبادلي لم تكن سببها سياسة الإنعاش الإقتصادي، وإنما في جزء كبير منها مرده إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، وما سببته عملية التحول والوضع الأمني في عقد التسعينات، ناهيك عن سياسة التعديل الهيكلي بشقيها الاستقرار والتثبيت وخاصة المدعومة من قبل المؤسسات الدولية وعدم نجاعة تلك الوصفات المقدمة، بالاضافة إلى برنامج الخوصصة الذي شهد

فشلا ذريعا، وأدى إلى تفكيك القاعدة الصناعية وتسريح العمالة التي كان يستوعبها القطاع، والتي من المسلم به إستوعبها القطاع غير التبادلي.

حسب هاته المعطيات التي تجعلنا أمام حالة تحرك عوامل الإنتاج حسب ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي، وبالتالي تأكيد فرضية **إنحلال التصنيع غير المباشر**، وعليه نجزم حسب هاته المعطيات بوجود **العلة الهولندية في الجزائر**، نشير هنا إلى أن هذا التحرك موجود وحسب النظرية، على إعتبار أن السياسة الصناعية ترتكز الآن على الاستثمار والشراكة الأجنبية التي عوضت بشكل ولو جزئي القاعدة الصناعية المفككة، ناهيك عن التركيز على الصناعات الخفيفة المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: سياسة الإنعاش الإقتصادي ودورها في تغلغل المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

تعد سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تم الانطلاق فيها بداية سنة 2000، سياسة مالية توسعية، تستهدف رفع النمو الاقتصادي وإستدامته، وتعمل على خروج الاقتصاد من حالة الركود التي يعانيها، وهي سياسة كينزية تستهدف النمو عن طريق تنشيط الطلب الفعال من خلال مضاعف الإنفاق العام والإعفاءات الجبائية، ناهيك عن إجراءات مصاحبة تصب في ذات الهدف، إلا أن هاته السياسة أدت إلى بروز أعراض المرض الهولندي من خلال أثر الإنفاق، كما أنها كرست الطابع الريعي للإقصاد الجزائري، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث بالإضافة إلى جوانبها، علاقتها بالمرض الهولندي والدولة الريعية في الجزائر.

المطلب الأول: سياسة الإنعاش الإقتصادي، مفهومها، وإستراتيجيتها المالية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والغلاف المالي لكل برنامج على حدى، لنتطرق بعدها إلى الإستراتيجية المالية للسياسة وطريقة تنفيذها، وأهم الإجراءات المصاحبة لها، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.

ينصرف مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبارها سياسة مالية توسعية كينزية إلى أنها " تلك السياسة التي تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية ،مستخدمة العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك ،تسهيلات القرض.. الخ. وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، نشير هنا إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار"[1].

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن سياسة الإنعاش الاقتصادي تستهدف تحريك النمو الاقتصادي والعمل على استدامته عند حدود معينة، ويكون ذلك من خلال النفقات العامة، التي غالبا ما تكون اكبر من الإيرادات العامة، أي أنها تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي دون التوازن المالي، الذي يعد وسيلة بالنسبة لها.

[1] عبد المجيد قدي – مرجع سبق ذكره – ص32.

تم تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في شكل برامج خماسية هي:

1. برنامج الإنعاش الإقتصادي 2000-2004.
2. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.
3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

وقد تم تخصيص الأغلفة المالية لبرامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على النحو الآتي:

أ. **برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000–2004.**

جدول رقم 16 –03: تخصيص الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000 – 2004.

القطاع	حجم الإعتمادات بمليار دج	النسبة %
البنية التحتية والأشغال الكبرى	210.5	40.1
تنمية بشرية ومحلية	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: عثمان علام – واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2000 – 2014 – مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الول " العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي" – 25 -28 يناير 2015 ، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية .

كان يستهدف معدل نمو في حدود 4%، إضافة إلى تخفيض المديونية الخارجية، وتقليص معدلات البطالة المرتفعة.

ب. **برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005–2009.**

جدول رقم 17–03: تخصيص الغلاف المالي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي 2005 – 2009.

القطاع	حجم الإعتمادات بمليار دج	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة والإتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: عثمان علام – مرجع سبق ذكره.

هدف إلى تحقيق معدلات نمو في حدود 5% - 6%، إضافة إلى التركيز على برنامج تحسين المعيشة للسكان وقطاع التكنولوجيات الجديدة إضافة الى البنية التحتية.

ت. برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2000–2004.

جدول رقم18–03: تخصيص الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو 2010 – 2014.

القطاع	حجم الإعتمادات بمليار دج	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.5
تطوير البنية التحتية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: عثمان علام –مرجع سبق ذكره.

هدف إلى تحقيق معدلات نمو في حدود 5% – 6%، إضافة إلى التركيز على برنامج التنمية البشرية والبحث العلمي.

الفرع الثاني: الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وآليات تنفيذها.

1. الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي:

إعتمدت سياسة الإنعاش الاقتصادي على إستراتيجية فعالة من الناحية النظرية، من شأنها العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة، تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، فيما إذا تم التقيد بها وتطبيقها بالشكل الذي يحقق هدفها، وقد كانت الإستراتيجية المالية لهاته السياسة على النحو الاتي[1]:

أ. **التحكم في كتلة الأجور:** بعد البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر مع بداية سنة 2000، والناتجة عن إرتفاع أسعار المحروقات، بدأت النقابات العمالية في القطاع العام بالمطالبة برفع الأجور، وهو ما كلف الخزينة نفقات إضافية، من خلال رفع الأجر القاعدي إلى 18000 دج على مراحل متتالية، هاته الإستراتيجية تهدف إلى تثبيت الكتلة الأجرية، وضرورة العمل على أن يكون هناك توازن، بين معدل زيادة الأجور ومعدل نمو الثروة الوطنية، مما لا يتيح مجالا لبروز ضغوط تضخمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

[1] محمد سعودي – مرجع سبق ذكره – ص 194.

ب. **أكثر تحكم في آليات تمويل القطاع العمومي:** إن الجزائر اليوم وفي ظل طموحاتها للرفع من معدلات نمو اقتصادها، أكثر تعويلا على القطاع الخاص منه على القطاع العمومي، رغم امتلاكها قطاعا عموميا اقتصاديا معتبرا، ومن أجل تجسيد هذا الطموح على أرض الواقع فإنها مصرة على توفير مناخ استثماري جد ملائم لتوسيع القطاع الخاص، ومن هنا فإنها ستعمل على توفير فرص تمويلية متكافئة لكلا القطاعين دون أدنى تمييز بينهما، وذلك بخضوع كليهما لنفس الآليات والمقاييس، ومتحصلان على امتيازات هامة في مجال الحصول على موارد تمويلية.

ج. **التوسع في نفقات التجهيز:** تعتبر نفقات التجهيز المحور الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي، ومن خلالها برنامج دعم النمو، وهذا يجعل منها أهم عامل لا بد من أن يوضع بعين الاعتبار ،حيث يرى القائمون على البرنامج ضرورة أن لا ينزل المعدل المتوسط لنفقات التجهيز من مجموع الناتج المحلي الخام عن نسبة12,7% طيلة الفترة 2005-2009 ،حيث من شأن هذا المقدار من النفقات التجهيزية أن يساهم في خلق طلب فعال، يكون دعامة رئيسية لتحفيز الاستثمار، ومن ثم الحصول على معدلات نمو مقبولة، مصحوبة بأكبر استغلال للموارد المعطلة.

2. آليات تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تم تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بآليتا الطلب والعرض معا، بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة لها، وذلك على النحو الآتي[1]:

أ. **تنفيذ سياسة الإنعاش بواسطة الطلب:** تتم من خلال:

- ❖ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد.
- ❖ الإنفاق العمومي الكلي الاستهلاكي والاستثماري.
- ❖ تخفيض الضرائب بغرض الرفع في مداخيل الأفراد.

ب. **تنفيذ سياسة الإنعاش بواسطة العرض:** تتم من خلال:

- ❖ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة ، بغرض تشجيع الاستثمار الخاص.
- ❖ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع

[1] محمد سعودي – أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – تخصص نقود ومالية – جامعة الجزائر 03 – سنة 2015 - ص98.

نشاطها ،مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات.... الخ.

المطلب الثاني: سياسة الإنعاش الإقتصادي، وعلاقتها بالمرض الهولندي في الجزائر.

مع إرتفاع اسعار النفط سنة 1999، عرفت الخزينة العمومية نوعا من الراحة المالية، مكنتها من الدخول في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وقد نتج عن هاته الصدمة الموجبة ارتفاع الإيرادات واستقرار الدين العمومي بعد التسديد المسبق له، بالإضافة الى تخفيض العجز الموازني في الموازنة السنوية للدولة، إلا أن ما تميزت به سياسة الإنعاش الاقتصادي هو قدرتها على تحقيق الاستقرار والتأثير إيجابا على المتغيرات الاقتصادية الكلية، غير أن ذلك يبقى مرهونا بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، وهو ما أضفى عليها ميزة الضعف نتيجة تأثرها بالصدمات الخارجية للقطاع المزدهر سواء كانت الصدمة سالبة أو موجبة.

ودون الخوض في المقاربات النظرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي والآثار المرتقبة منها إن كانت كينزية أو غير كينزية، فإن سياسة الإنعاش الاقتصادي كان لها الأثر البالغ في تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، إذ أن الصدمة المواتية التي عرفها الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2014 أدت إلى إرتفاع مداخيل الجباية البترولية، وهو ما إنعكس في شكل البرامج الخماسية الثلاثة، كما أن الصدمة السالبة التي عرفها للفترة 2014-2016 والتي انهارت فيها أسعار المحروقات أدت إلى إلغاء العديد من المشاريع وتجميد أخرى.

من هنا يظهر لنا الإرتباط الوثيق بين الصدمات المواتية للقطاع المزدهر وسياسة الإنعاش الاقتصادي، إذ تشير الدراسات إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومي بـ (1 :أو دينار جزائري)سيكون لذا أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي على طول فترة الاستجابة ،إذ سيصل إلي حدود 0.1435 كحد أقصي، كما يقدر هذا الأثر على الناتج المحلى الإجمالي بمقدار المضاعف وهو 0.067636 :كحد أقصي، عموما خلصت الدراسة إلى أن الصدمات الإيجابية للإيرادات العمومية- ارتفاع أسعار النفط مثلا -تترك نوعا من الآثار الكينزية إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات لهذه الأخيرة[1].

[1] عبد الرحيم شيبي وآخرون – الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية – مجلة منتدى البحوث الإقتصادية – عدد 2010.

وعليه فإن اثر الإنفاق للمرض الهولندي يظهر جليا ومتفاقما بشكل خطير حيث أدي ارتفاع الطلب الكلي الداخلي إلى امتصاص كل ما يتم إنتاجه محليا ويدفع بذلك إلي زيادة الطلب على المنتجات الخارجية مما يرفع حجم الاستيراد، إلا أن ذلك ينعكس بصورة أفضل على النفقات العامة الموجهة للقطاع غير التبادلي، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 19–03: حجم النفقات العامة الموجهة للقطاع غير التبادلي للفترة 2000 – 2016.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قطاع السكن	69.5	78.0	88.4	74.9	65.9	67.5	89.7	184.6	187.6
قطاع المنشآت الاقتصادية والادارية	63.8	84.6	94.2	102.3	101.2	185.2	263.9	434.8	619.6
التعليم والتدريب	38.8	53.5	56.0	60	61.8	84.5	84.1	126.2	135.7
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	12.3	15.9	27.4	31.5	30.8	35.6	32.9	41.8	54.9
التنمية المحلية	30.9	36.1	41.1	43.1	27.9	37.2	51.1	79.3	78.9
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
قطاع السكن	230.8	293.5	86.87	409.66	87.2	116.4	234.3	24.48	
قطاع المنشآت الاقتصادية والادارية	484.2	495.4	1473.5	1496.8	1113.7	920.3	1854.3	441.3	
التعليم والتدريب	144.9	153.5	310.5	198.5	169.9	231.7	227.8	78.65	
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	68.5	71.2	254.3	91.125	113.4	219.3	151.4	32.7	
التنمية المحلية	77.6	65.3	60	67	40	65	100	60	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على قوانين المالية السنوية للسنوات المعنية – نفقات التجهيز "رخص البرامج".

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم النفقات العامة المتزايدة من سنة لأخرى، الموجهة للقطاع غير التبادلي، ساهمت في تعميق أثر الإنفاق للمرض الهولندي الذي سببته سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي انعكست بشكل ايجابي على معدلات نمو هذه القطاعات وعلى معدل النمو الكلي دون أن يظهر هذا أثر على الصادرات، نظرا لكونها موجهة بصفة كلية للطلب الداخلي وفي غالب الأحيان يترتب عنها ارتفاع في الواردات يقلص من قيم الميزان التجاري ويجع ل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة المواتية تتآكل بشكل سريع[1] ،وهو ما يعكس تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالات الصدمات المواتية.

[1] محمد سعودي – المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر – مرجع سبق ذكره – ص314.

المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الإقتصادي وجدلية الإقتصاد الريعي والدولة الريعية ولعنة الموارد في الجزائر.

في هذا المطلب سنعالج طبيعة الاقتصاد الجزائري في فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، التي أضفت عليه طابعا ريعيا، كرسته الإيرادات الكبيرة لصادرات المحروقات، والتي تميزت بتذبذها جراء تذبذب أسعار النفط، من جهة أخرى كان لسياسة الإنعاش الاقتصادي دور كبير في تعزيز فرضية الدولة الريعية، او حتى أنها عملت على الانتقال إليها فيما إذا ما سلمنا بريعية الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال أن الدولة هي المستلم الوحيد للريع الخارجي للقطاع المزدهر، وهي التي تتولى توزيعه على باقي القطاعات الاقتصادية، ناهيك عن مدى مساهمة الأعوان الإقتصاديون في إنتاج هذا الريع، من خلال نسبة اليد العاملة التي يشغلها القطاع، وعليه فإننا نتوصل إلى الحكم على الجزائر بأنها دولة ريعية، وأنها تعاني من لعنة الموارد من عدمها، من خلال المؤشرات التي تم التطرق إليها سابقا، والتي تدل على وجود الدولة الريعية ولعنة الموارد من عدمها في الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

1. حجم الفئة المساهمة في إنتاج الريع:

بإعتبار أن الجزائر مرتبطة بالموارد الطبيعية، وكما اشرنا سابقا، فإن القطاع المزدهر في الجزائر يتميز بميزتين أساسيتن هما الإنحصار، إذ أنه يساهم في استيعاب اليد العاملة بنسبة لا تتجاوز 1% من حجم القوة المشغلة إن لم تكن أقل، كما انه يتميز بالإنعزالية من خلال تقنية الانتاج الرأسمالية التي يختص بها، ناهيك عن أن عوامل الانتاج في القطاع المزدهر تتميز بعدم حركيتها صوب القطاعات الأخرى، وعليه فإن القطاع المزدهر (قطاع المحروقات)، وهو القطاع الريعي لا يشغل يد عاملة كبيرة، اي أن فئة قليلة في المجتمع هي التي تقوم بإستغلال الريع، أما الباقي فهي الفئة المستهلكة للريع من خلال توزيع الريع بإختلاف الصيغ من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي أخذت الحماية الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، الأولوية في برامجها الخماسية، ومن هنا فقد تحققت سمة الدولة الريعية، وهي أن الريع تنتجه فئة صغيرة جدا في المجتمع، وتستهلكه الفئة الكبيرة.

2. ملكية العوائد الريعية:

تعود ملكية قطاع المحروقات في الجزائر بشكل كامل للدولة، وذلك بعد تأميم قطاع المحروقات سنة 1971، كما أن هناك مشاريع ذات شراكة أجنبية بقاعدة 49/51%، وبذلك فإن ملكية القطاع تعود بشكل كامل للدولة وبشكل مباشر، هذا الوضع كرس تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل طغى على المبادرات الفردية التي تبقى محدودة، وإن وجدت فهي مشاريع تقتات على مشاريع الانفاق العام الكبرى

المرصودة في برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2014، في شكل جنوح هائل للإنفاق العام الممول من ريع المحروقات، اي انه لا يعدو كونه توزيع للريع من قبل الدولة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. جمود هيكل الإنتاج خارج المحروقات:

مع إنتهاء برامج التعديل الهيكلي وبرنامج الخوصصة، وبداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، وجدت الجزائر نفسها أمام وضعية تفكك قاعدتها الصناعية بفعل الخوصصة وعدم نجاعة وفعالية وصفات المؤسسات الدولية، كما ان القطاع الفلاحي متفكك هو الآخر قطاع متخلف يعتمد على الأمطار بالإضافة إلى تفككه من جراء النزوح الريفي نتيجة الوضع الأمني، هذا الوضع حتم على الجزائر الدخول في الإقتصاد بسياسة مالية توسعية تستهدف تحقيق نمو إقتصادي خارج المحروقات للفترة 2000 -2014، والتخفيف من التبعية للإنفاق العام، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم20–03: يبين معدلات نمو الناتج م.خ. داخل المحروقات وخارج المحروقات للفترة 2000 – 2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
داخل المحروقات	4.9	1.6 -	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5 -	0.9 -	2.3 -
خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	6	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1
%PIB	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
داخل المحروقات	1.6	2.6 -	3.3-	3.4-	5.5-	0.8-	1-		
خارج المحروقات	9.3	6.3	6.3	7.1	7.1	5.6	6.1		
%PIB	2.4	4	2.4	3.3	3.4	3.8	2.7		

المصدر: بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2004، 2008، 2012، 2015.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، تعرف تحسنا ملحوظا على طول فترة الدراسة، إذ وصلت إلى نسبة 9.3% سنة 2009، كما أنها تتميز بالارتفاع المتواصل، لكن المتفحص بعين المحلل يجد أن هاته المعدلات هي في الحقيقة معدلات متأتية من نمو القطاع غير التبادلي، المدفوع من قطاع المحروقات، من خلال البرامج القاعدية والبنى التحتية الضخمة المرصودة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، أي أنها معدلات نمو وهمية إذا ما تم إستبعاد القطاع غير التبادلي الممول من ريوع قطاع المحروقات.

4. سيطرة صادرات القطاع المزدهر على مجموع الصادرات:

تنص نظرية لعنة الموارد الطبيعية على أن الحكم على إقتصاد ما بأنه ريعي، أو أنها دولة ريعية، بالنظر لحجم صادرات القطاع المزدهر، التي يجب أن تتجاوز نسبتها الـ 40%، وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري، إذ وبالرغم من الإجراءات والبرامج المرصودة في سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2014، لدعم الصادرات خارج المحروقات، إلا انها بقيت تراوح مكانها بنسب ضئيلة يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم21–03: يبين نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات المحروقات %	96.82	96.6	96.2	97.2	97.5	97.8	97.9	98.2	98.2
صاردات خارج المحروقات %	3.18	3.4	3.8	2.8	2.5	2.2	2.1	1.8	1.8
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
صادرات المحروقات %	97.6	98.3	98.3	98.4	98.4	97.3	97.1	-	
صاردات خارج المحروقات %	2.4	1.7	1.7	1.6	1.6	2.7	4.3	-	

المصدر: **المصدر:** بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنوات 2004، 2008،2011، 2014،،2013، و 2015.

نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة لا تتعدى % 3 من سنة 2001 – 2010، أي في حدود 1.5 مليار دولار ،وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات بنحو 1.9 مليار دولار، وبالتالي دوما سيطرة الصادرات خارج المحروقات بنسب تتعدى 96% و97% وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي على المنتجات الوطنية.

من خلال هذا الجدول نلاحظ السيطرة الكلية لصادرات القطاع الريعي بنسبة لا تقل عن 70% على طول فترة الدراسة، وبالتالي يمكننا القول بأن هناك قطاع ريعي، له منتج تصديري يسيطر على الصادرات، وهذا ما يدعم ريعية الدولة في الجزائر.

من خلال هاته المؤشرات التي تم التطرق لها، والتي كان لسياسة الإنعاش الاقتصادي الدور الأكبر فيها، دون أن ننكر تراكمات المراحل السابقة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وتأثيراتها في تكريس ريعية الدولة في الجزائر، تبقى سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات الدور الأكبر في هذا الأمر، وعليه من خلال هاته المؤشرات نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الجزائر دولة ريعية بإمتياز.

هذا عن ريعية الدولة وجدلية الاقتصاد الريعي، **فماذا عن لعنة الموارد الطبيعية في الجزائر؟**

تنص نظرية لعنة الموارد الطبيعية على أنه للحكم على إقتصاد معين بانه يعاني من لعنة الموارد الطبيعية يجب أن تتوفر فيه سمات الإقتصاد الريعي، كما أنه يعاني من ظاهرة المرض الهولندي، بالإضافة إلى دورية السياسة المالية فيه، وعليه بقيت لدينا نقطة دورية السياسة المالية للحكم على الاقتصاد الجزائري.

5. دورية السياسة المالية في الجزائر:

مثلما ذكرنا سابقا فإن الإرتباط الوثيق بين صدمات القطاع المزدهر وسياسة الإنعاش الاقتصادي، قد أثر على تنفيذها، تجلى ذلك في التراجع عن أهم مرتكزات الاستراتيجية المالية التي قامت عليها في جانبها النظري من جهة، وتأخر المشاريع نتيجة الصدمات غير المواتية، وعليه سوف نتطرق للآثار الدورية للسياسة المالية على النحو الآتي:

أ. **التحكم في كتلة الأجور**: ركزت سياسة الإنعاش الاقتصادي على مكافحة الفقر، وذلك من خلال زيادة النفقات التحويلية والتحكم في كتلة الأجور، هاته الأخيرة حاولت سياسة الإنعاش الاقتصادي التوفيق بينها وبين حجم الانتاجية لتجنب ظهور ضغوط تضخمية تضر بهدف السياسة، من خلال التأثير في التحويلات الاجتماعية، إلا أنه وإبتداءا من 2006 بدأت الأجور ترتفع بفعل الضغوطات من النقابات العمالية، إلا أن هذا الإرتفاع كان بشكل كبير بلغ بين سنتي 2001- 2010معدل نمو 300.5%، في إخلال واضح بالإستراتيجية الفكرية للسياسة.

ب. **عدم الالتزام بالسياسات المرافقة للبرامج** : إن السياسات المرافقة للبرامج تعد عاملا رئيسيا من أجل تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة، لذا وبالرجوع إلى مدى تنفيذ هذه السياسات نجد[1]:

A.تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الرفع من فعالية الإدارة الضريبية:

[1] محمد سعودي – أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 – مرجع سبق ذكره – ص.ص 127 – 130.

عرف التمويل الجبائي العادي ضعفا كبيرا خلال الفترة 2000 - 2015 وبهذا لاعتماد عملية التمويل

بصفة عامة على مداخيل النفط، الشيء الذي أدى إلى إهمال معايير المردودية الجبائية .

B. تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية واستكمالها، إما بخوصصتها أو بفتح رأسمالها للشركات الأجنبية:

عرفت عملية الخوصصة شبه حالة توقف خلال الفترة 2000 - 2015،حيث اقتصر التنازل عن المؤسسات العمومية لرأسمال المحلي بواقع 88 مؤسسة عمومية كبيرة ،وفق شروط معينة، أما مجموع اتفاقيات الشراكة التي أبرمت بين المؤسسات العمومية وبعض الشركات الأجنبية فإن نتائجها لاتزال إلى يومنا هذا غامضة، كما يمكن التأكيد بأن بقاء سوق الأوراق المالية في حالة شبه جمود ساهم في هذه الوضعية بشكل كبير.

C. إصلاح القطاع المصرفي عن طريق اللجوء إلى فتح رأسمال العديد من البنوك العمومية:

فشلت عدد من المحاولات فتح رأسمال البنوك العمومية خلال الفترة وهو ما يعد تراجعا واضحا عن هذا الإجراء المرافق لبرامج التنمية ورغم الإرادة السياسية التي رافقت العملية بتشكيل وزارة منتدبة تتكفل بهذه المهمة، غير أن التردد والتأخر جعلا العملية تتزامن مع الأزمة المالية العالمية 2007 وهو ما عجل بفشلها وحتى إلغاء الوزارة سابقة الذكر وبالتالي شبه تراجع نهائي عن العملية.

من خلال هذا التحليل لدورية السياسة المالية في الجزائر، وبالإضافة إلى العناصر سابقة الذكر، فإنه يمكننا الحكم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من لعنة الموارد.

من خلال عرضنا للإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، نجدها ذات خلفية فكرية كينزية تستهدف تحفيز الطلب الفعال، من خلال سياسة مالية توسعية تكون موجهة لمشاريع البنى التحتية، بالإضافة إلى التركيز على الحماية الاجتماعية كسياسة لمكافحة الفقر، والذي يكون من خلال زيادة نفقات التحويلات الاجتماعية وليس زيادة الأجور، هاته السياسة تعاني من خلل خطير، وهو أنها لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية الجهاز الإنتاجي غير المرن في الجزائر، لأن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعمل حسب قدرتها الإنتاجية فقط، وليس حسب جانب العرض أو جانب الطلب ما يفقدها المرونة المطلوبة عند

التحفيز بسياسة مالية عن طريق النفقات العامة، كما أن ضغوط النقابات العمالية أدى إلى التخلي عن الاستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي خاصة في موضوع التحكم بكتلة الاجور.

المتصفح للإستراتيجيات والخلفيات الفكرية للسياسات التنموية في الجزائر في المرحلة 1965 – 1979، هاته البرامج بالذات ارتكزت على ثلاثة أولويات أعطت لها الأهمية القصوى وهي:

- ❖ أولوية تراكم راس المال على الإستهلاك؛
- ❖ أولوية التصنيع على التنمية الفلاحية في البرامج التنموية الأولى، إلى غاية إنطلاق برنامج الثورة الزراعية؛
- ❖ الأولوية الثالثة، وهي مزيج من الأولويتين الأولى والثانية، وهي أولوية تنمية سلع التجهيز على قطاع سلع الاستهلاك[1].

من خلال هاته الإستراتجية المالية التي تقوم عليها، والتي تسندها خلفية فكرية إشتراكية قائمة على التكامل القطاعي العمودي، وإعطاء الأولوية للتراكم الرأسمالي على الاستهلاك، ناهيك عن إحتكار الدولة للقطاع الانتاجي، كلها تعطي صورة عن إدراك صانعي السياسة الاقتصادية في الجزائر لوجود ظاهرة المرض الهولندي، وبذلك فهي تعطي الأولوية للقطاع التبادلي على حساب القطاع غير التبادلي، مع وجود الحماية الاجتماعية، إلا أننا نجزم هنا بالعكس، لأن قطاع المحروقات الذي تم التوجه نحو تأميمه بداية من جوان 1965 وإلى غاية 1971، لم يكن موجودا بالقدر الذي يجعل ظاهرة المرض الهولندي موجودة، ثم إن القطاع الفلاحي وإن كان تقليديا فهو القطاع الأول في الناتج المحلي الخام، هذا بالإضافة إلى السياسات التصنيعية والتي ركزت على الصناعات الثقيلة وأهملت الصناعات الخفيفة، ما ولد خللا هيكليا في الاقتصاد وبالتالي قضى على إستراتيجية التكامل القطاعي.

من جهة أخرى فإن إحتكار الدولة لجميع القطاعات، أدى مع مرور الوقت إلى عدم وجود تراكم رأسمالي في القطاع الخاص، حتى بعد التحول نحو إقتصاد السوق، وعليه فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن تغييب القطاع الخاص كليا أدى إلى تراكمات، أدت فيما بعد إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، والتي كانت السبب في تغلغل المرض الهولندي ولو جزئيا، وعليه نستطيع القول بان المرض الهولندي في الجزائر ليس ظاهرة ظرفية او مرحلة تخلف طبيعية، وانما هو نتاج تراكمات تاريخية، وظاهرة هيكلية ناتجة عن انسدادا النمو الاقتصادي من غير القطاع المزدهر.

[1] محمد سعودي – أثر الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر – المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية – العدد 01 – أفريل 2014 – ص79.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن ظاهرة المرض الهولندي موجودة في الإقتصاد الجزائري، وتتوافق مع نظرية المرض الهولندي بشكل كبير، مع تفرد حالة الإقتصاد الجزائري بخصوصية تتصف بنوع من التعقيد، إذ أن البطالة المرتفعة تحول دون التمكن من متابعة مدى تحرك عوامل الإنتاج بين القطاعات، من أجل إثبات وجود المرض الهولندي من عدمه، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود حركة جزئية من القطاع التبادلي بشقيه الصناعي والفلاحي نحو القطاع غير التبادلي، ليبقى أثر الإنفاق الذي يظهر بشكل جلي من خلال الصدمات خاصة المواتية المتأتية من تذبذبات أسعار المنتج التصديري، والتي مردها إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي، المعتمدة على موارد القطاع المزدهر، التي تبقى المصدر الرئيس في تغطية الحجم الكبير للنفقات العامة المرصودة في المخططات الخماسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، هذا الأمر دفع صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى توجيه أكبر قدر من الاستثمارات لتطوير قطاع المحروقات وضخ كميات هائلة من السيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى إرتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاع السلع غير التبادلية، مما أدت إلى توجيه نفقات جد كبيرة لهذا القطاع، وتجلت في معدلات نمو إسمية إيجابية دون أن يكون لهاته الاستثمارات آثار إيجابية على الصادرات، مما يجعل ميزان المدفوعات يشهد عجزا متتاليا يجعل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة المواتية تتآكل بشكل سريع، وهو ما يعكس تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالة الصدمات سواء الموجبة أو السالبة التي تنعكس في شكل دورات إقتصادية متقاربة، ومنه وعلى ضوء هذه المعطيات توصلنا في هذا الفصل إلى العديد من النتائج، والتي نوردها على النحو الآتي:

- أن سياسة الإنعاش الإقتصادي كان الأثر الواضح في تغلغل أثر الإنفاق والذي كان بشكل جلي كبير وخطير، من خلال الجنوح الهائل للإنفاق الممول من ريع القطاع المزدهر، الأمر الذي أدى إلى صدمات مالية متتالية متأتية من حجم هاته الأموال التي تم ضخها في الإقتصاد، ما جعله عاجزا عن إستيعاب كل هاته المبالغ، ما جعل أثر الإنفاق يتغلغل بشكل رهيب.
- على الرغم من وجود بطالة فإن حركة الموارد (حركة اليد العاملة) من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي بفعل حجم المشاريع في هذا القطاع الذي شهد توسعا كبيرا مدفوعا من القطاع المزدهر، أدى إلى هذه الحركة في اليد العاملة في تجل واضح للمرض الهولندي، من خلال (إنحلال التصنيع غير المباشر).
- على ضوء التحليل الوارد في هذا الفصل، توصلنا إلى أن الإقتصاد الجزائري يشهد حالة الدولة الريعية، بالإضافة إلى دورية السياسة المالية، ناهيك عن أنه يشهد حالة المرض الهولندي، وهذا يقودنا إلى نتيجة أساسية وهي أنه يشهد حالة لعنة الموارد.

الفصل الرابع:

السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وعلاقتها بالمرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

مقدمة الفصل الرابع:

نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل تأثير السياسة النقدية المتعلقة بعرض وطلب النقود وصدمات أسعار الفائدة، على الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015، وذلك من خلال تحليل تطور طلب النقود وعرضها وأهم المؤشرات المتعلقة بها، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، بإعتبارها إنعكاس لصدمة القطاع المزدهر في جانبه النقدي، بالإضافة إلى ذلك نتطرق لأهم تأثيرات السياسة الائتمانية وصدمات أسعار الفائدة وعلاقة كل ذلك بالمرض الهولندي في الجزائر لفترة الدراسة، على إعتبار أن لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال عمل السياسة النقدية على توجيه الفائض من المعروض النقدي المتأتي من القطاع المزدهر نحو القطاع غير التبادلي، في ظل إرتفاع التضخم الذي يعمل على تآكل المدخرات المحلية.

في ظل هذا الوضع الناجم عن التضخم المستورد والذي أدى إلى تآكل المدخرات، فإن مسار السياسة النقدية ركز على إستهداف التضخم كهدف واضح لها، إلا أنه بعد الصدمة السالبة التي بدأت تلوح في الأفق مع مطلع الـ 2013 بتراجع أسعار النفط التدريجي بسبب أحداث الربيع العربي وسياسات الدول المنتجة للنفط، والتي أغرقت السوق بمعروض كبير، هاته الصدمة السالبة حتمت على بنك الجزائر التحول من سياسة نقدية إنكماشية لإمتصاص السيولة النقدية المتأتية من القطاع المزدهر، إلى سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحفيز الطلب وتوسيع الائتمان، وكان ذلك من خلال تفعيل آلية إعادة الخصم التي كانت معطلة منذ سنة 2004، ناهيك عن التخفيض في معدل الاحتياطي الإجباري.

في الأخير نقوم بتحليل التوازنات المالية الخارجية وعلاقتها أو إنعكاساتها على التوازنات المالية الداخلية العامة، مع تتبع علاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2016، وذلك من خلال تحليل تركيبة ميزان المدفوعات لمعرفة دور المنتج التصديري في النمو الاقتصادي، بالاضافة إلى تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر لهاته الفترة والذي يعتبر أهم المؤشرات في الحكم على الاقتصاد إن كان يعاني من أعراض العلة الهولندية، لنعرج في الأخير على سياسة تخفيض قيمة العملة في الجزائر وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري لفترة الدراسة، من أجل هذا التفصيل قمنا بتقسيم الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: تحليل تأثير السياسة النقدية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

المبحث الثاني: أهم إجراءات السياسة النقدية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات وسياسة سعر الصرف في الجزائر وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي للفترة 2000 – 2015.

المبحث الأول: تحليل تأثير السياسة النقدية وعلاقتها بالعلة الهولندية في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تأثير السياسة النقدية المتعلقة بعرض وطلب النقود وصدمات أسعار الفائدة، على الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015، وذلك من خلال تحليل تطور طلب النقود وعرضها وأهم المؤشرات المتعلقة بها، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، بإعتبارها إنعكاس لصدمة القطاع المزدهر في جانبه النقدي، بالإضافة إلى ذلك نتطرق لأهم تأثيرات السياسة الائتمانية وصدمات أسعار الفائدة وعلاقة كل ذلك بالمرض الهولندي في الجزائر لفترة الدراسة، ويكون ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تحليل تطور المؤشرات والمجاميع النقدية ودلالاتها.

تطرح إشكالية السيولة النقدية في الجزائر (سواء من جانب الطلب أو العرض)، والتي ترتبط بشكل كبير بالأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، والمتعلقة بضخامة الإيرادات النفطية كأهم مصادر مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الإقتصاد وتوسيع قدرته الإستعابية، فإرتفاع أسعار المحروقات وإرتفاع الإيرادات بعد الصدمة النفطية المواتية سنة 2000 أدى إلى تراكم متزايد للأصول الأجنبية (عملات أجنبية) لدى بنك الجزائر، ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر[1]، فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي، وإنعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وذلك لأن الاصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الوحيد لهذا الفائض النقدي، وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية أمام مجموعة تحديات أهمها تراكم السيولة النقدية لدى الأفراد بصفة خاصة، تُرْبِكْ منفذي السياسة النقدية بشكل مباشر، هذا بالإضافة إلى مخاطر عودة الضغوط التضخمية نتيجة جمود الجهاز الانتاجي غير القادر على امتصاص الصدمة المواتية للقطاع المزدهر، وعليه فإن صدمات القطاع المزدهر تنعكس بصفة مباشرة وآنية على حجم الموجودات النقدية لدى الأعوان الإقتصاديين، ومن هنا فإننا نستعرض أهم صدمات عرض النقود، والتي كانت إنعكاسا مباشرا للصدمات الخارجية المتأتية من القطاع المزدهر، وذلك على النحو الآتي:

[1] فيصل رايس – تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009 – مجلة الباحث – عدد10 – سنة 2011 – ص75.

للفترة 2000 – 2015.

1. عرض النقود (M2) في الجزائر:

إرتبط المعروض النقدي في الجزائر بعد سنة 2000 بعدة محددات أهمها إرتفاع اسعار المحروقات والدخول في سياسة الانعاش الاقتصادي التوسعية، ناهيك عن الخروج من سياسة التقشف المطبقة قبل سنة 2000، ومع بداية تطبيق سياسة نقدية توسعية تستهدف التضخم بالإضافة إلى التحكم في التخفيض المتواصل لقيمة الدينار الجزائري والذي سنتناول تأثيره في المبحث الموالي.

جدول رقم01–04: تطور المعروض النقدي في الجزائر 2000 – 2015.

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
4949,8	4964,9	4233,6	3177,8	2437,5	2165,6	1631	M1
2228,9	1991	1761	1649,8	1632,9	1478,7	1723,9	أشباه النقود
7178,7	6955,9	5994,6	4827,6	4070,4	3644,3	3354,9	M2
3,20	16,04	24,17	18,60	11,69	8,63	15,62	معدل النمو %
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	9218.6	9603.0	8249,8	7681,5	7141,7	5756,4	M1
	4443.3	4083.7	3691,7	3333,6	2787,5	2524,3	أشباه النقود
	13704.5	13686.8	11941,5	11015,1	9929,2	8280,7	M2
	0.1	14.62	8,4	10,9	19,9	15,4	معدل النمو %

المصدر: بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير بنك الجزائر 2013، 2010، 2014 ، 2016.

عرف المعروض النقدي للفترة 2000-2005 صدمة مواتية بنمو بلغ 13.03% و 22.29% على التوالي لسنتي 2000 و2001، وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات ودخول برنامج الإنعاش الاقتصادي حيز التنفيذ، إلا أنه بعد سنتي 2002 و 2003 إنخفض بواقع 17.03% و 15.62% على التوالي، وذلك بفعل اتباع السلطات المالية والنقدية لسياسة التكييف من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل، مع معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي بدافع هذا التضخم في مراحل لاحقة، ليشهد الـ M2 بعد سنة 2003 صدمة غير مواتية بانخفاض بلغ 11.59% سنة 2005.

في مرحلة برنامج دعم النمو الاقتصادي2005-2009 شهد صدمة مواتية بارتفاع بلغ 18.6% سنة 2006 و24.17% سنة 2007 وهي أعلى نسبة، مسببة ارتفاعا في التضخم، والذي تم احتواؤه بسياسة نقدية عن طريق رفع الاحتياطي الإجباري من قبل بنك الجزائر، لينخفض إلى 3.2% سنة 2009، إلا أن هناك عامل ثاني أدى إلى تخفيض معدل نمو M2 وهو إنخفاض الكمية المصدرة من المحروقات بفعل أزمة دورة أسعار المساكن لسنة 2008، والتي انخفضت فيها حجم صادرات المحروقات بـ 6% من طرف الشريك الأجنبي، ليعاود المعروض النقدي الارتفاع إلى غاية الصدمة غير المواتية لسنة 2013، والتي أدت إلى نمو المعروض النقدي لكنه بمعدل متناقص بلغ حوالي 2%، هذا التباطؤ في التوسع النقدي في سنة 2013 ، الذي سجل نموا برقم واحد، بنمو معتبر للقروض للاقتصاد في ظرف يتميز بارتفاع متواضع لصافي الموجودات الخارجية ضمن الوضعية النقدية المجمعة، إلا أنه ورغم الصدمة السالبة فقد ارتفع سنة 2014 بـ 14.62% وهذا راجع إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل تلافي أثر الصدمة السالبة، إلا انه تم الإعتماد عليه في 2014 دون 2015 التي نمت بـ 0.81% وما بعدها بفعل تراجع أسعار المحروقات هاته المرة، وبقي التدهور مستمرا إلى غاية 2016 حاليا، وهو ما جل الاقتصاد يدخل مرحلة إنكماشية خطيرة.

ما ميز هاته الفترة 2005-2016 أن بنك الجزائر تمكن من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن إرتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة، للإشارة فإن التأثير المزدوج للتعقيم من طرف الخزينة العمومية وإمتصاص فائض السيولة النقدية من طرف بنك الجزائر في إرساء الإستقرار النقدي والمالي سنة 2010 [1]، ثم لجأت إليه السلطات سنتي 2014 و2016، لإحتواء آثار الصدمة السالبة للقطاع المزدهر.

[1] تقرير بك الجزائر – التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر - التقرير السنوي 2010 – ص.ص (165 -166).

2. الطلب على النقود في الجزائر:

إن المتتبع للتطور النقدي في الجزائر، يلاحظ مدى تخلف الجهاز المصرفي في الجزائر، وذلك من خلال حجم المتداول النقدي خارج الجهاز المصرفي بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل السلطات لإمتصاص الكمية المتداولة من النقد خارج الإطار المصرفي، والسبب يعود إلى ضعف الجهاز المصرفي وتخلفه، ناهيك عن إزدهار السوق الموازية، وعدم ثقة الأعوان الإقتصاديين بفعل إنهيار بنك الخليفة، بالإضافة إلى الجانب الديني، من جهة أخرى فإن ضعف السوق المالي وغياب الثقافة الاستثمارية لدى الأعوان الاقتصاديين في السوق المالي، كل هاته العوامل جعلت طلب النقود كبيرا لدى الأعوان الاقتصاديين بدرجة لا يمكن للسلطات النقدية التحكم أو حتى التنبؤ بحركتها مما يصعب من عمل السياسة النقدية وفعاليتها.

3. **معدل السيول في الإقتصاد الوطني M2/PIB**: يعبر هذا المؤشر عن وضعية السيولة في الإقتصاد الوطني، وقد شهد هذا المؤشر تراجعا سنة 2000 بمعدل 49.3% بعد أن كان 55.2% سنة 1999، بسبب توقف تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود، والحد من لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل من البنك المركزي وذلك برفع معدل الإحتياطي الإجباري والتضييق في نافذة الخصم، إذ أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمرا مثيرا للإنشغال، مما خلق صعوبة كبيرة لواضعي السياسة النقدية، لأن الأمر يتعلق بالإستقرار النقدي والمالي والقطاع الإنتاجي[1]، إلا أنه مع إرتفاع الكتلة النقدية M2 أكثر من إرتفاع الناتج الداخلي الإجمالي كان له الأثر السلبي على معدل السيولة التي سجلت إرتفاعا إلى غاية نهاية 2007، وهذا التوسع النقدي إنما يعبر عن إرتفاع الطلب على النقود وأشباه النقود، ولكن تم تحقيق سيطرة ولو جزئية بإنخفاض إلى 54% في سنة 2008، لتعاود الإرتفاع بشكل مفرط سنة 2009 بمعدل بلغ 71.5% وتنخفض عنه إلى 67.7% سنة 2010، وهي تبقى متأرجحة في هذا المجال بـ 69% لسنة 2011 [2]، لتبلغ 72.1% سنة 2013.

[1] إسماعيل صاري – السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الإقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000 – 2010 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2012/2011 – ص171.

[2] Rapport de Banque D'algerie – évolution économique et monétaire en Algerie – Rapport 2011 – P123.

4. **المضاعف النقدي**: يمكن تعريف المضاعف النقدي على أنه " النسبة بين النقود والنقود القانونية (القاعدة النقدية)، أي أنه العدد الذي تتضاعف به القاعدة النقدية[1]، ويتم إختياره كمؤشر أساسي يعبر عن إتجاه الكتلة النقدية، وذلك بإحتوائه للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع، إضافة إلى القاعدة النقدية خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الإحتياطات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يتذبذب في مجال [2.3 . 3.7] في الجزائر، حيث سجل قيمة 3.2 لسنة 2001 ليرتفع سنة 2002 إلى 3.4[2]، وقد إنخفض إلى 2.9 سنة 2003 وهي أدنى قيمة له طوال الفترة 2000 – 2012 ، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يحافظ على إستقراره عند قيمة 3.2، إذا إستثنينا سنة 2010 بـ 3.7 وهي أعلى قيمة له في هذه الفترة[3]، .

من خلال هذا العرض التحليلي لعرض وطلب النقود، يتضح أن صدمات عرض النقود والطلب عليها، قد ولدت نوع من أثر السيولة لدى الأعوان الاقتصاديين، والتي بدورها ولدت أثر إنفاق إتجه في صيغة إرتفاع للواردات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لمواكبة زيادة الطلب على السلع والخدمات، التي حفزتها زيادة المعروض النقدي، والتي إنعكست في شكل تضخم ناتج عن إزدهار القطاع غير التبادلي لفترة الدراسة، وتراجع قيمة النقد المحلي.

[1] بن علي بلعزوز ومحمد الطيب أمحمد – مرجع سبق ذكره – ص23.

[2] Rapport de Banque D'algerie – évolution économiques et monétaire en Algerie – Rapport 2005 – P145.

[3] Rapport de Banque D'algerie – Rapport 2011 – P123.

المطلب الثاني: تحليل تطور السياسة الإئتمانية وأثرها على المرض الهولندي.

في هذا المطلب سنقوم بتحليل تطور السياسة الائتمانية في الجزائر لفترة الدراسة، وذلك من خلال تتبع طبيعة القروض وحجمها، بالإضافة إلى مؤشر العمق المالي للجهاز المصرفي الجزائري، وسنحاول في كل نقطة الربط بينها وبين المرض الهولندي في الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

1. سياسة الإقراض وطبيعتها في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

تعكس سياسة الإقراض وطبيعة القروض الموجهة للقطاع الخاص أو القطاع العام، مدى إعتماد الدولة على قطاع معين دون آخر، أي أنها تعكس مكانة القطاع الخاص والعام في الاقتصاد، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 02–04: حجم القروض الموجهة للقطاعين العام والخاص في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

السنوات	مجموع القروض	قروض القطاع العام	القروض للقطاع الخاص	النسبة قروض ق, خ, إلى مجموع القروض %		السنوات	مجموع القروض	قروض القطاع العام	القروض للقطاع الخاص	النسبة قروض ق, خ, إلى مجموع القروض %
2000	1078,2	740,3	337,9	31,34		2008	2614,1	1202,2	1411,9	54,01
2001	1266,5	715,5	551	43,51		2009	3086,1	1486,9	1599,2	51,82
2002	1379,9	791,4	588,5	42,65		2010	3266,7	1461,4	1805,3	55,26
2003	1534,7	859,3	675,4	44,01		2011	3724,8	1742,3	1982,5	53,22
2004	1779,7	882,4	897,3	50,42		2012	4285,6	2040,7	2244,9	52,38
2005	1778,9	882,5	896,4	50,39		2013	5156,7	2434,3	2720,2	52,77
2006	1904,1	848,4	1055,7	55,44		2014	6502,9	3382,9	3120	47,98
2007	2203,7	989,3	1214,4	55,11		2015	7277.2	3688.2	3588.3	49.3

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر 2008 و2013 و2014، و 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص وإن سجلت إرتفاعا من سنة لأخرى، تبقى نسبتها أقل من تلك الموجهة للقطاع العام، هذه الأخيرة إستحوذت على الحصة الأكبر من حجم القروض بدءا بسنة 2000 بنسبة 68% من مجموع القروض، وتسجل إنخفاضا إلى غاية 2013،

أين سجلت بداية الانخفاض بنسبة 52.77% نتيجة الصدمة السالبة التي تعرفها أسعار المحروقات، وبذلك تم توجيه القروض إلى تمويل الخزينة العامة.

ما نشير إليه هنا أن التمويل الموجه للخزينة العامة أدى إلى أثر مزاحمة للقطاع الخاص نتيجة مزاحمة القطاع العام على حجم المدخرات والإقراض، من جهة أخرى فإن التمويل الموجه للقطاع الخاص في أغلبه موجه لتمويل مؤسسات المقاولات للأشغال العمومية والتي في تقوم بتنفيذ أشغال القطاع العام، وهنا نكون أمام سياسة إقراضية تزيد من إزدهار القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي.

مما تجدر الإشارة إليه أن السلطات النقدية إتبعت سياسة غير حكيمة فيما يخص الإقراض، ويمكن أن نرصد ذلك من خلال كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين ، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة. هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

لقد أدت هذه الممارسات إلى ظهور سوء النية لدى الكثير من طالبي القروض، بحيث أصبحوا يتجهون إلى طلبها بقصد عدم التسديد (لتعودهم على الإلغاء المستمر لها) من جهة، ولاعتقادهم أحيانا أن الحكومة لابد أن تتكفل بديونهم بغض النظر عن الكيفية التي يتم فيها استخدامها،كما دفع هذا السلوك بمسيري المؤسسات العمومية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار لقواعد الحذر وأدوات التسيير لإدراكهم أن موجة من التطهير المالي آتية لا محالة، فيكفي أن تضغط النقابة قليلا بدعوى المحافظة على مناصب الشغل لتتم الاستجابة لمطالبها، ولقد أدت هذه الوضعية إلى تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي لأن زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق قلل من حرصها على الترشيد وعلى الانضباط المالي، الأمر الذي أدى إلى بروز الضغوط التضخمية من جديد .حتى وإن كانت لا تزال في مستويات معقولة[1].

2. العمق المالي في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015:

مؤشرات قياس العمق المالي في الاقتصاد عديدة، إلا أننا سنركز هنا على مؤشرين نقديين تجميعيين، والتي تهدف إلى قياس العمق المالي للقطاع المصرفي بما يخدم الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

[1] عبد المجيد قدي – الإقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات – مداخلة في المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – يومي 07و08 أفريل 2008 – جامعة فرحات عباس بسطيف – ص.ص05-07.

أ– مؤشر حجم الوساطة المالية $\frac{M2}{PIB}$: ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرى ماكينون أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية، وبالتالي يظهر حجم تدخل القطاع المصرفي في السوق التمويلي وعليه معرفة العمق المالي.

وبغض النظر عن تطور هذا المؤشر على طول فترة الدراسة، والتي تناولناها في **المطلب السابق** من هذا المبحث، فإنه يمكننا القول وبصفة عامة أن الارتفاع في النسبة $\frac{M2}{PIB}$ يعكس تطور حجم الوساطة المالية وبالتالي تطور النظام المصرفي في الجزائر، إلا أنه ما يلاحظ على هذا المؤشر في الجزائر أنه لا يعكس بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي والموجهة بالدرجة الأولى إلى القطاع غير التبادلي، والحماية الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر من خلال زيادة النفقات التحويلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المؤشر يعكس تطور السوق الموازية بشكل أصبحت تفوق الإقتصاد الرسمي في حجمها، والتي تكون قد ولدت أثر إنفاق أدى إلى إزدهار القطاع غير التبادلي، هذا في ظل عدم قدرة السلطات النقدية وحتى المالية من إحتوائها على الرغم من عديد الإجراءات المالية والنقدية في هذا الصدد.

ب– مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على الدور الكبير للبنوك في عملية النمو الاقتصادي التي يقودها القطاع الخاص، وتعني أيضا زيادة الخدمات المالية، ومن ثمة تحسن الوساطة المالية، وهو ما نتناوله بالتحليل من خلال الجدول الآتي:

للفترة 2000 – 2015.

جدول رقم 03 –04: يبين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2015.

السنوات	PIB	القروض للقطاع الخاص	النسبة %		السنوات	PIB	القروض للقطاع الخاص	النسبة %
2000	4123,5	243,3	5,9		2008	11077	1411,9	12,75
2001	4227,1	287,4	6,8		2009	10007	1599,2	15,98
2002	4522,8	560,8	12,4		2010	12034	1805,3	15,00
2003	5252,3	625,0	11,9		2011	14481	1982,5	13,69
2004	6149,1	670,3	10,9		2012	12845	2244,9	17,48
2005	7562	896,4	11,85		2013	16569,3	2720,2	16,42
2006	8514,8	1055,7	12,40		2014	17205,1	3120	18,13
2007	9366,6	1214,4	12,97		2015	16799,2	3507,2	20,88

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر 2008 و2013 و2014، و 2015.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن هذا المؤشر بدأ في الإرتفاع بعد سنة 2000، إلا أنه يبقى في حدود دنيا جدا، فهي لا تتجاوز نسبة 15%، وهو ما يعني ضعف إلتزام البنوك سواء العمومية أو الخاصة أو عزوفها عن تمويل القطاع الخاص، الذي يقود قاطرة النمو الإقتصادي، والقادر على تعديل كفة إزدهار القطاع غير التبادلي لصالح القطاع التبادلي، وإحداث نمو قطاعي متوازن يُمَكِّنْ من تلافي أثر الإنفاق المتأتي من النفقات العمومية الموجهة للقطاع غير التبادلي والممولة من الصدمات المواتية للقطاع المزدهر.

ويرجع ضعف هذا المؤشر إلى حجم التمويل وطبيعته في النظام المصرفي الجزائري، والذي إستحوذت فيه البنوك العمومية على معظم الودائع[1] وكذا الإقراض[2]، هذا الأخير الذي وجهت نسبة كبيرة منه إلى تمويل الخزينة العمومية، كما أن ضعف المؤشر يدل على فشل برنامج الخوصصة في الجزائر، على إعتبار إنهيار المؤسسات التي تمت خوصصتها لم تستطع التغلب على مشاكلها المالية وأعلنت إفلاسها في الغالب.

[1] تسمى هاته العملية بـ **التوطين المصرفي**: ويقصد بها إلتزام عون إقتصادي معين بإيداع أمواله في بنك محدد دون غيره.

[2] **التركيز المصرفي**: ونقصد بها حجم الودائع والقروض لأكبر 05 مصارف عاملة في إقتصاد معين في فترة محددة.

بعد إنهيار بنك الخليفة في الجزائر، تم توجيه أمر حكومي إلى المجمعات الاقتصادية والبنوك العمومية، لزمها بتوطين أموالها في البنوك العمومية في البنوك العمومية دون سواها، إلا أن إحتجاج الـ FMI بحجة الإخلال بالمنافسة المصرفية أدى إلى التراجع عن التعليمة كتابيا والإبقاء الفعلي للعملية على ارض الواقع.

من خلال ما سبق يمكننا أن نقول أن السياسة الإئتمانية في الجزائر لفترة الدراسة أدت بشكل مقصود أو غير مقصود في إلى تعميق تغلغل المرض الهولندي، من خلال عدم قدرتها على تدوير ريع القطاع المزدهر، إذ أن السياسة الاقراضية والتي إتجهت إلى تمويل القطاع العام والذي يركز على المشاريع الكبرى للقطاع غير التبادلي، أدت إلى أثر مزاحمة للقطاع الخاص، ما أدى إلى بروز أعراض المرض الهولندي كأثر جانبي للسياسة النقدية في هذا الجانب.

المطلب الثالث: صدمات أسعار الفائدة – تطور ومناقشة .

إتبعت الجزائر سياسة تحرير أسعار الفائدة مع بداية تنفيذ سياسة التعدلي الهيكلي، بإتباعها سياسة العلاج بالصدمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية، والتي تعتبر السياسة النقدية أفضل أدواتها، وقد إستهدفت سياسة العلاج بالصدمة في الجزائر خفض معدل التضخم من خلال ثلاث خطوات رئيسية هي تثبيت سعر الصرف، موازنة الميزانية ورفع اسعار الفائدة الاسمية، هاته الاخيرة تضمن تحسين التوقعات لدى الاعوان الاقتصاديون، كما أنها تجعل سعر الفائدة الحقيقي موجبا مما يرفع حجم الودائع ويحفز الاقراض[1].

إلا أن حالة الجزائر تتميز بنوع من التعقيد، بالرغم من أنها حققت نتائج إيجابية فقد بلغ معدل التضخم 0.3% سنة 2000 بعدما كان في حدود 30% سنة 1995، صاحبة ارتفاع في إحتياطي الصرف ناهيك عن موازنة الميزانية أو على الأقل تخفيض العجز والذي كان في حدود 18% من الPIB ما بين 1996-2000.

[1] بلال بوبلوطة – مرجع سبق ذكره – ص.ص 171-185.

للفترة 2000 – 2015.

جدول رقم04 –04: تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية للفترة 2000–2011.

السنوات	معدل التضخم%	سعر الفائدة الاسمي(In)	سعر الفائدة الحقيقي(Ir)	السنوات	معدل التضخم%	سعر الفائدة الاسمي(In)	سعر الفائدة الحقيقي(Ir)
2000	0,33	7,5	7,17	2006	2,31	1,8	0,51-
2001	4,22	6,3	2,08	2007	3,67	1,8	1,87-
2002	1,41	5,3	3,89	2008	4,86	1,8	3,06-
2003	4,26	5,3	1,04	2009	5,73	1,8	3,93-
2004	3,96	3,7	0,26-	2010	3,91	1,8	2,11-
2005	1,38	1,9	0,52	2011	4,52	-	-

المصدر: البنك الدولي-جداول إحصائية إقتصادية خاصة بالجزائر بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

الملاحظ أنه بعد دخول سياسة الإنعاش الاقتصادي، أخذ سعر الفائدة الإسمي إتجاها تنازليا للفترة 2000 – 2004 إبتداءا من 7.5% سنة 2000 نزولا إلى معدل 3.7%، وقد تم تثبيتها في الفترة 2005 – 2011 عند معدل فائدة 1.8%، وهو ما جعل سعر الفائدة الحقيقي يأخذ قيما سلبية على طول الفترة 2000-2011، وهنا أصبح الاقتصاد أمام تذبذبات وتقلبات في سعر الفائدة الاسمي ناجمة عن تدخل البنك المركزي، وذلك بوضع سعر فائدة لا يتناسب والحالة الاقتصادية السائدة، مما يؤدي إلى نتائج عكسية على الأرصدة القابلة للإقراض، خاصة وأنها متزامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أقل من المستوى التوازني سيقوم الأعوان الاقتصاديون بزيادة الطلب على النقود مما يؤدي إلى ظهور اثر سيولة، والذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل والطلب على النقود مرة أخرى، مما يشكل ضغطا على أسعار الفائدة الاسمية فترتفع إلا أنه حدث العكس ولم ترتفع وهنا يكمن التعقيد.

مما تجدر الإشارة إليه أنه عند تدخل البنك المركزي بسياسة نقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، وذلك بتثبيت معدل الفائدة الإسمي، فإن السياسة النقدية تفقد فعاليتها تماما، لأن منحنى السيولة يأخذ وضعية الأفقي، وبالتالي نكون أمام مصيدة السيولة لكينز، والتي يكون عندها تفضيل السيولة لا نهائي المرونة لدى الأعوان الإقتصاديون، وهنا تفقد السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الفائدة فعاليتها، وولدت **أثر سيولة ناجم عن صدمات أسعار الفائدة**، والتي تُحدث **اثر إنفاق** ناجم عن احتياطات النظام المصرفي من النقد مما يرفع عرض النقود، ويشجع الإنفاق بدلا من تخفيضه، وهنا نكون أمام تغلغل المرض الهولندي، من غير أثر الإنفاق الناجم عن الصدمة الموجبة المتأتية من القطاع المزدهر.

المبحث الثاني: أهم إجراءات السياسة النقدية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

في هذا المبحث، نتطرق إلى مسار السياسة النقدية من غير النقاط التي تطرقنا إليها في المبحث السابق، والذي تضمن تطور المجمع النقدي M2 والسياسة الائتمانية في الاقتصاد، في ظل الصدمات الموجبة لأسعار النفط للفترة 2000 – 2013، ناهيك عن صدمات أسعار الفائدة وتأثيرها على الاقتصاد، إلا أنه بعد الصدمة السالبة التي بدأت تلوح في الأفق مع مطلع الـ 2013، بتراجع أسعار النفط التدريجي بسبب أحداث الربيع العربي، وسياسات الدول المنتجة للنفط، والتي أغرقت السوق بمعروض كبير، هاته الصدمة السالبة حتمت على بنك الجزائر التحول من سياسة نقدية إنكماشية لإمتصاص السيولة النقدية المتأتية من القطاع المزدهر، إلى سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحفيز الطلب وتوسيع الائتمان، وكان ذلك من خلال تفعيل آلية إعادة الخصم التي كانت معطلة منذ سنة 2004، ناهيك عن التخفيض في معدل الاحتياطي الإجباري، إلا أن ما يلاحظ على بنك الجزائر عدم إستعماله آلية التيسير الكمي إطلاقا، وعليه سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعطيل وإعادة تفعيل آلية إعادة الخصم وتأثيرها على الاقتصاد.

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ البنك بموجبها البنك التجاري إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية (خاصة) أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، إذ حدد قانون النقد والقرض 10/90، وبعده الأمر 11/03 شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، بحيث تتم العملية وفق الصيغ التالية[1]:

1. إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

[1] المواد 69-72 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 1990/04/14 – ج.ر عدد 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

2. إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل، على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة إثنا عشر(12) شهراً .

3. إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى، على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة (06) أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث (03) سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كانت القروض المتوسطة المعنية تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن.

4. خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (03) أشهر على الأكثر.

وبغض النظر عن شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، فإن هاته الآلية تعتبر من أهم آليات تسيير السياسة النقدية من جهة، وإعادة تمويل البنوك التجارية من جهة أخرى، كما أن البنك المركزي غالبا ما يلجأ إليها في حالة الرواج الإقتصادي[1]، على إعتبار أنها أكثر فعالية من أي آلية أخرى، هذا بالإضافة إلى أنها مع آلية الإحتياطي الإجباري لا يكون لها رد فعل مباشر من قبل الأعوان الإقتصاديين، في المدى المتوسط والقصير على الأقل، على عكس السياسة المالية التي يكون رد الفعل عليها مباشرا وآنيا، خاصة على الجبهة الإجتماعية، إما في إضطرابات عند حالة الركود والإنكماش، أو في شكل ضغط النقابات العمالية في حالة التوسع والإزدهار، أي أنها أهم آلية يتدخل بنك الجزائر من خلالها، بواسطة استخدام الوسائل النقدية سواء خص ذلك عملياته مع المصارف خارج السوق النقدية (إعادة الخصم، أخذ ومنح الأمانات، تسبيقات)، أو عملياته في السوق (عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت أو النهائي واسترجاعات السيولة عن طريق المناقصات)، وكذا متابعة التنظيم في مجال الاحتياطيات الإجبارية، وقد تحديد معدلات إعادة الخصم في الفترة 2000 – 2016 على النحو الآتي:

[1] عبد القادر خليل– مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي – الجزء الثاني – مرجع سبق ذكره - ص97.

للفترة 2000 – 2015.

جدول رقم 05-04: تطور معدلات إعادة الخصم للفترة 2000 – 2016.

	2000/01/26	2000/10/21	2001	2002	2003	2004/03/06	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم%	8.5	7.5	7.5	6	5.5	4.5	4	4	4
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل إعادة الخصم%	4	4	4	4	4	4	4	4	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: بنك الجزائر – النشرة الثلاثية لسنة 2008 و 2013 و2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر، إعتمد على آلية إعادة الخصم من أجل إعادة تمويل البنوك التجارية، وضخ السيولة النقدية في الإقتصاد، في الفترة التي سبقت سياسة الإنعاش الإقتصادي، إلى غاية 2004/03/06، أين تم تثبيت معدل إعادة الخصم بـ 4%، وهو بذلك أقل بكثير من معدلات الفائدة على الودائع، أي أنه بفرضه لمعدلات إعادة خصم متدنية يؤدي بالبنوك التجارية إلى زيادة اللجوء إلى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل، حتى لا تحقق خسائر هي في غنى عنها في أحسن الأحوال من خلال العمليات العادية مع عملائها، كما أنه ومع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي إرتفعت الودائع لدى البنوك التجارية ما حذى بها إلى عدم اللجوء إلى إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

إن بنك الجزائر بتثبيته لمعدل إعادة الخصم بمعدل متدني جدا، يجعل من البنوك التجارية كثيرة التردد عليه، إلا أنه قام بتعطيل هاته الآلية إداريا، على إعتبار أنها إمتياز للبنوك وليست حق[1]، وبالتالي تحييد آثارها في رفع السيولة النقدية، والتي شهدت إرتفاعا كبيرا بعد سنة 2005، إثر الإنتهاء من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وحجم السيولة التي تم ضخها في الاقتصاد من خلال مشاريعه التنموية الضخمة، الممولة من إرتفاع أسعار المحروقات.

إلا أنه ما يلاحظ على الجدول أن معدل إعادة الخصم يتماشى وحجم السيولة النقدية، إذ أنه في علاقة عكسية مع أسعار البترول، ومن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنه يأخذ منحى تنازلي إلى غاية تعطيل آلية نافذة الخصم نهائيا في معدل متدني وتعطيل إداري لها، وذلك بإنخفاض من 8.5% بداية من سنة 2000، إلى غاية الـ 4.5% في مارس 2004، ليتم تثبيته بعد ذلك بمعدل 4% على طول الفترة

[1] عبد القادر خليل– مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي – الجزء الثاني – مرجع سبق ذكره – ص92.

اللاحقة، إلى غاية سنة 2016*، أين تم إعادة تفعيل الآلية من أجل ضخ سيولة نقدية، نتيجة الإنكماش الاقتصادي التي دخل فيها الاقتصاد والناتجة عن تراجع أسعار المحروقات بشكل كبير.

ما نشير إليه هنا أن بنك الجزائر قد لعب في الفترة 2004 – 2015 دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ناهيك عن تعطيل آلية إعادة الخصم إداريا، والتي لها أهمية بالنسبة للبنوك التجارية كأداة لتزويدها بالسيولة النقدية اللازمة.

المطلب الثاني: تأثير آلية الإحتياطي الإجباري على الاقتصاد في الجزائر.

تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دورين أساسيين في السياسة النقدية، يقوم من خلالها البنك المركزي، بضبط المعروض النقدي في الاقتصاد، كما أنه يستعملها لحماية ودائع الجمهور في حالة تعرض البنوك التجارية إلى إفلاس، نشير هنا إلى أن الاحتياطيات الدنيا الإجبارية تعتبر أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر، ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر.

في الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 إذ نص على ما يلي :« يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودعه لديه حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على بعض التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، يدعى هذا الاحتياط بالاحتياطي القانوني*،لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي ثمانية وعشرين بالمائة 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه إلا في حالات نادرة جدا**، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة

* التثبيت عند 4% وإغلاق النافذة إداريا، على إعتبار أن عملية إعادة الخصم هي إمتياز وليست حق للبنوك التجارية، أي يمكن للبنك المركزي إغلاقها إذا كان تردد البنوك عليها كثيرا، إلا أننا نشير هنا أن البنك المركزي أغلق هاته النافذة لإعتبارات السياسة النقدية، إذ أن عدم تداول الأموال داخل الجهاز المصرفي نتيجة عدم الثقة فيه أو لأسباب أخرى أربك البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية الملائمة.

* نفرق هنا بين الإحتياطي القانوني لدى المؤسسات الإقتصادية ، والذي يعني إقتطاع جزء من النتيجة السنوية للمؤسسة لمواجهة أخطار غير متوقعة مستقبلا، في حين أن يدل الإحتياطي الإجباري (القانوني– الإجباري)، إلى إقتطاع بنك الجزائر لجزء من الودائع التي تودع لدى البنوك التجارية، من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتوجيه الإئتمان

** حسب المادة 05 من النظام 02/04 المؤرخ في 2004/02/27، تحدد نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر 0% إلى 15%.

المثبتة قانونا.كل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة تساوي1% من المبلغ المنقوص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة »، وتقدر هذه النسبة بـ 6.5% وذلك حسب التعليمة رقم 04-01 بتاريخ 13 ماي 2004 المتعلقة بنسبة الاحتياطي الإجباري[***1].

إلا أنه من الناحية العملية لم يتم تطبيق هذه الآلية إلا مع بداية سنة 1994، وذلك بفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3 % من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية) تحسب عليها فوائد بنسبة 5،11%، وفي بعض الأحيان تكون بدون فوائد عليها وذلك حسب الوضع الإقتصادي إن كان في حالة رواج أو كساد، ليرتفع هذا المعدل في عام 2001 إلى 25،4 % والذي طبق ابتداء من 15 ديسمبر 2001[2].

إذا ما تتبعنا الهدف من فرض الإحتياطي الإجباري، فإنه على العكس من آلية إعادة الخصم والتي هدفت إلى التحكم في السيولة النقدية وضبط إيقاعها بما تستوجبه الدورة الاقتصادية، فإن آلية الإحتياطي الإجباري، كانت على عكس ذلك، في البداية كان الهدف من هذه السياسة هو حماية المودعين من أخطاء الإستثمارات في البنوك التجارية ذات المخاطر العالية، وهو ما حدث فعلا على إثر إنهيار بنك الخليفة سنة 2003، وتأثيره على الجهاز المصرفي من جهة ثقة الجمهور فيه، ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ففي أوقات التضخم، وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة البنوك التجارية، فتنخفض قدرتها على الإقراض بحيث أنه إذا لم يستطع البنك التجاري مواجهة الزيادة في الاحتياطي الإجباري فإنه يضطر إلى تقييد عملية الإقراض [3].

وقد كان تطور معدلات الإحتياطي الإجباري في الجزائر لفترة الدراسة على النحو الآتي في الجدول التالي:

[***] هذا الإختلاف في التشريعات في تحديد نسبة الإحتياطي الإجباري يعود إلى الإرتباك الذي يعاني منه البنك المركزي من جهة، ومرحلة الدورة الإقتصادية التي تؤثر فيها صدمات القطاع المزدهر من جهة أخرى.

[1]Banque d'Algérie «INSTRUCTION N° 02-04 DU 13 MAI 2004 RELATIVE AU RÉGIME DES RÉSERVES OBLIGATOIRES Article 3 : Le taux des réserves obligatoires est fixé à 6,5% » www.BANK-OF-ALGERIA.DZ

[2] المادة 1 و2 من التعليمة رقم 2001/06 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليمة رقم 2001/01 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي.

[3] فريدة يعدل بخراز مرجع سبق ذكره – ص 167.

جدول رقم 06–04: يبين تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الإحتياطي الإجباري %	-	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8
معدل المكافئة في الاحتياطي الإجباري%	-	-	2.5	2.5	1.75	1	1	1	1- 0.75
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل الإحتياطي الإجباري %	8	9	9	11	12	12	12	12	
معدل المكافئة في الاحتياطي الإجباري%	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: بنك الجزائر – النشرة الثلاثية لسنة 2008 و 2013 و2015 و2016.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل الإحتياطي الإجباري قد لعب دورا هاما في ضبط السيولة النقدية في الاقتصاد، وذلك بإستعماله كأداة لإسترجاع السيولة الفائضة بما يحد من ارتفاع التضخم فوق المستوى المطلوب، كما أن بنك الجزائر إستخدم هاته الآلية في ضبط إيقاع حجم الائتمان، وذلك على إثر إرتفاع الودائع لدى البنوك التجارية، والتي كان مصدرها الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، بالإضافة إلى تلك الودائع المتأتية من الريع الثانوي بعد توزيعه، والملاحظ على معدل الاحتياطي الإجباري أن في إرتفاع مستمر، وإن كان يشهد تثبيتا في فترات معينة مثل الفترة 2004-2007 أين تم تثبيته عند 6.5%، والفترة 2012 – 2016 أين تم تثبيته عند معدل 12% إلا أنه بعد التثبيت يواصل الارتفاع، دون أن يحقق تراجعا على طول فترة الدراسة*.

ما نشير إليه أيضا أنه حتى أوائل عام 1994،كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، غير أن هاتين الأداتين كانتا موجهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى، وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد، ومن أجل معالجة هاته

* آلية الإحتياطي الإجباري فعالة في حالة الرواج والتضخم، إلا أن نسبة الإحتياطي الإجباري تكون عالية على الودائع الجارية، والتي تكون من صغار المدخرين وقطاع العائلات، وهي قليلة نتيجة عدم ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي الجزائري، من جهة أخرى تكون متدنية على الودائع لأجل، والتي أغلبها متأتية من المجمعات الصناعية الضخمة الخاصة والعمومية، والتي تتميز بالتوطين المصرفي، وعليه تفقد آلية الإحتياطي الإجباري فعاليتها حتى في حالة الرواج.

التشوهات في توزيع الموارد بدأ بنك الجزائر العمل بآلية الإحتياطي الإجباري، وقد فرض لها فوائد كما هو مبين في الجدول أعلاه.

ما نشير إليه في الأخير أن سياسة إعادة الخصم وسياسة الإحتياطي الإجباري، هما آليتين فعالتين في حالة الرواج الإقتصادي، أي أنها فعالة في إستهداف التضخم، وليست فعالة في حالة الإنكماش الإقتصادي، وعليه فإن البنك المركزي عندما يقوم بإغلاق نافذة الخصم إداريا في الفترة من 2004 إلى 2016، والتي هي مرحلة رواج خلال الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر وسياسة الإنعاش الإقتصادي، ويقوم بفتحها في مرحلة الإنكماش الإقتصادي الناتجة عن الصدمة السالبة للقطاع المزدهر، يكون قد عكس آلية العمل لهاتين السياستين.

المطلب الثالث: آلية التيسير الكمي.

بعد إنتهاء برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، بشقيه الإستقرار والتثبيت الهيكلي، دخلت الجزائر في سياسة الإنعاش الإقتصادي، الممولة كليا من ريع القطاع المزدهر، تستهدف إنعاش الإقتصاد، عن طريق سياسة مالية توسعية، كينزية في خلفيتها الفكرية، يتم تنفيذها من خلال الموازنة السنوية، والتي ما فتئت تحقق عجزا ماليا سنة تلو أخرى، يتم تمويله في الغالب من خلال تسبيقات من طرف البنك المركزي، في حدود الـ 10% من إيرادات السنة الفارطة في الموازنة العامة، على أن لا تتعدى هاته التسبيقات مدة 240 يوم، ليتم إستردادها[1]، كما يمكن الترخيص لبنك الجزائر أن يمنح بصفة إستثنائية تسبيقا للخزينة العمومية، على أن توجه للتيسير النشط للمديونية الخارجية، هاته العملية لا يمكن بأي حال من الأحوال إعتبارها من عمليات التيسير الكمي.

إلا أننا إذا أردنا تحليل واقع إمكانية إستعمال آلية التيسير الكمي في الجزائر، من أجل تحقيق إنعاش إقتصادي، من خلال سياسة نقدية مؤازرة، فإننا نكون أمام عدة إعتبارات تتطلبها آلية التيسير الكمي، حتى تكون فعالة في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، هاته الإعتبارات نذكرها على النحو الآتي:

[1] المادة 46 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26.

1. أن عمق السوق التمويلي بشقيه (سوق الأوراق المالية، والبنوك)، يجب أن يكون كبيرا كفاية، ليتم تفعيل آلية التيسير الكمي، كما أنه يجب أن تكون المؤسسات تمول نفسها من البنوك التجارية بالدرجة الأولى، ومن سوق الأوراق المالية عن طريق السندات، وهذا ما لا ينطبق على المشاريع الإقتصادية في الجزائر، إذ أن ضعف سوق الأوراق المالية وعدم ثقة الجمهور في البنوك الجهاز المصرفي برمته، ينسف فكرة تطبيق هاته الآلية من أساسها، كما أن البنوك التجارية ذات التركيز المصرفي العالي والتي تمول المشاريع في الجزائر هي بنوك عمومية، معظم أموالها متأتية من توطين مصرفي للمجمعات الإقتصادية الكبرى (سونلغاز، وسوناطراك....الخ)، ناهيك عن أن الإقتصاد بحاجة إلى إصلاحات هيكلية جذرية، حتى يكون قادرا على تفادي الآثار الجانبية للتيسير الكمي.

2. من المسلم به إقتصاديا أنه كلما كان هناك مزيد الأموال في النظام الإقتصادي، كلما كان سعر الفائدة ستكون أقل، ما يحفز المشاريع الإقتصادية (خاصة المتوسطة والصغيرة منها) على الإقتراض، إلا أنه في الجزائر، قناة سعر الفائدة لا تؤثر في الأعوان الإقتصاديين في تعديل قراراتهم الإستثمارية، من جهة أخرى فإن معدلات الفائدة على الودائع لا تحرك المدخرين على الإدخار في الجهاز المصرفي[*]، بالاضافة الى أن كل المعاملات المالية بين المشاريع الإقتصادية تتم خارج الجهاز المصرفي برمته، ما يجعل الإقتصاد في حالة مصيدة سيولة لا نهائية، في حالة إستثنائية تخص الإقتصاد الجزائري فقط، وعليه فإن آلية التيسير الكمي تكون بلا جدوى في هاته الحالة.

3. عدم فتح رؤوس الأموال للمؤسسات والشركات الإقتصادية، وإنغلاقها على نفسها من ناحية التمويل، يؤدي إلى عدم تطبيق هاته الآلية، بالاضافة الى أن فترة اتخاذ قرار التمويل من البنوك التجارية طويلة جدا، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، تؤدي إلى إفقاد كل سياسة مالية أو نقدية فعاليتها، على إعتبار أنه إقتصاد ريعي، يشكل الإستيراد فيه حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا فإن إمكانية تطبيق آلية التيسير الكمي تكون عديمة الفعالية، لأن الجهاز الإنتاجي غير قادر على زيادة الإنتاج أو تخفيضه.

[*] هذا راجع لعدة إعتبارات منها الدينية، وعدم الثقة في الجهاز المصرفي، ناهيك عن غياب الوعي المصرفي وغيرها من العوامل.

4. أن ما يميز هاته الأداة، هو أنها تكون ذات فعالية في حالة الإنكماش الإقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، بشرط أن يكون معدل التضخم دون الـ 2%، على إعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما أن التيسير الكمي يشترط أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الإقتصاديين، من أجل تحفيز الإستثمار والإستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي تجب على الحكومة إنقاذها باعتبارها محركا للإقتصاد (فاني ماي، فريدي مايك ...الأمريكية على سبيل المثال)، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى إستعمالهم لهاته الأداة، ووضعية الإقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية، على إعتبار أن عملية التيسير الكمي ما هي إلا خفض لقيمة العملة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين لعملاتهم، حتى لا يُسْرَقْ منهم النمو الإقتصاد نتيجة هاته العملية.

5. بالنسبة إلى عملية تخفيض قيمة العملة*، فإن السلطات تستهدف من ورائها تمويل الموازنة العامة عند تحويل مداخيل القطاع المزدهر إلى الدينار الجزائري، وليس تحفيز الصادرات على إعتبار أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، بل العكس تكون هنا قد حفزت قطاع الإستيراد والذي بدوره يؤدي إلى تضخم مستورد، من جهة أخرى فإن تخفيض قيمة الدينار المتتالية وإن كانت تكسب الإقتصاد الجزائري ميزة تنافسية (من الناحية النظرية)، فإن عملية التيسير الكمي ما هي إلا الوجه الآخر لعملية تخفيض قيمة الدولار أو اليورو، وهما الشركاء التجاريين، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار، يتبعه تيسير كمي أمريكي وأروبي يؤدي إلى إلغاء المكتسبات المرغوبة من هاته العملية.

من هذا التحليل يمكننا القول أن آلية التيسير الكمي، وإن كانت لها آثار إقتصادية مرغوبة، يمكنها أن تكون سياسة نقدية مؤازرة لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، يمكن من خلالها تحقيق إنعاش إقتصادي، إلا أنه لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، للأسباب السابقة الذكر.

* أنظر المبحث الثالث – المطلب الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات وسياسة سعر الصرف في الجزائر وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي للفترة 2000 – 2015.

نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل التوازنات المالية الخارجية وعلاقتها أو إنعكاساتها على التوازنات المالية الداخلية العامة، مع تتبع علاقتها بظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وذلك من خلال تحليل تركيبة ميزان المدفوعات، لمعرفة دور المنتج التصديري في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر لهاته الفترة، والذي يعتبر أهم المؤشرات في الحكم على الاقتصاد إن كان يعاني من أعراض العلة الهولندية أم لا، لنعرج في الأخير على سياسة تخفيض قيمة العملة في الجزائر وإنعكاساتها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: ميزان المدفوعات وعلاقته بالمرض الهولندي للفترة 2000 –2015.

نتناول في هذا المطلب تحليل بنود ميزان المدفوعات، وهما ميزان التجارة للسلع المنظورة، وميزان التجارة للسلع غير المنظورة، بالإضافة إلى ميزان التحويلات، ثم التطرق إلى أرصدتها بالمقارنة مع تطور سعر الصرف، وذلك من أجل معرفة وزن كل بند من هاته البنود في ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000 – 2015، ونتناول ميزان المدفوعات في مطلبنا هذا من أجل تتبع وبصفة خاصة مكانة وتأثير القطاعات الثلاثة (المزدهر، التبادلي، غير التبادلي)، إذ وبما أن القطاع المزدهر هو المسيطر على الميزان التجاري، فإنه وحسب نظرية المرض الهولندي تكون له إنعكاسات مباشرة على القطاعين الآخرين، أبرزها تدهور صادرات القطاع التبادلي (الصادرات خارج المحروقات)، وإزدهار القطاع غير التبادلي، وهذا ما نحاول تتبعه فيما يلي:

1. تحليل وضعية الميزان الجاري (تجارة السلع المنظورة – الملموسة):

يسجل في هذا الحساب كل المعاملات التجارية الخارجية لكل السلع الملموسة الحقيقية، وهو يتكون من صادرات السلع المحلية إلى الخارج، وواردات السلع الأجنبية إلى الداخل، وهو المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات، يعكس تركيبة الصادرات المحلية، ومدى تغطيتها للواردات الأجنبية، أي أنه يعكس التوازنات المالية الخارجية للبلد بالدرجة الأولى.

للفترة 2000 – 2015.

أ. حجم الصادرات السلعية في الجزائر للفترة 2000 – 2015:

مع بداية سبعينات القرن الماضي، إتسم الإقتصاد الجزائري بتبعية متزايدة للمحروقات على حساب السلع القابلة للإتجار، بالرغم من مساهمة القطاعين الفلاحي والصناعي على الخصوص في تركيبة الصادرات الجزائرية في هاته الفترة، إلا أنه وبعد التحول نحو إقتصاد السوق وتراجع القطاعين لعوامل متعددة، أصبحت الصادرات الجزائرية تسيطر عليها صادرات المحروقات خاصة بعد سنة 2000، والجدول الموالي يبين تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة 2000-2015.

جدول رقم 07-04: يبين حجم الصادرات الجزائرية للفترة 2000-2015. مليار دج.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	1348,38	1762,77	2322,97	3398,46	3975,85	4191,52	5041,52
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	3281,82	4247,33	5308,4	5548,33	5144.43	4818,21	3455.04

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر 2008 و2014، و 2016.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا سيطرة قطاع المحروقات على حجم الصادرات السلعية الجزائرية للفترة 2000 – 2015، فيما تبقى الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى في أحسن الأحوال الـ 3% على طول فترة الدراسة، كما هو الحال سنة 2002، والملاحظ على نسبة الصادرات خارج المحروقات، عندما تسجل تحسنا من إجمالي الصادرات تعود في كثير من الأحيان إلى تراجع أسعار المحروقات، وليس لأنها عززت مكانتها بزيادة الصادرات من خارج المحروقات، هذا على الرغم من السياسات والإجراءات العديدة المتخذة في سبيل تنويع وزيادة الصادرات خارج المحروقات، والتي كانت في شكل إجراءات مرافقة لسياسة الإنعاش الإقتصادي.

هذا الوضع ولد نوعا من عدم الإستقرار في التوازنات المالية الخارجية، بحيث أصبحت الإختلالات المتأتية من ميزان المدفوعات، أو بالأحرى من الميزان التجاري فقط، تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة، على إعتبار أنها تعتمد على صادرات القطاع المزدهر، أي أن العجز في الميزان التجاري يصاحبه عجز في الموازنة العامة السنوية، مما يرهن العملية التنموية برمتها.

ب. تركيبة الواردات الجزائرية للفترة 2000 – 2015.

على عكس الصادرات، تشهد الواردات الجزائرية على طول فترة الدراسة تنويعا هائلا في تركيبتها السلعية، بالإضافة إلى عدد البلدان التي تستورد منها الجزائر، إلا أنه ما يلاحظ على الواردات الجزائرية، أن أغلبها مقوم بالأورو، في حين أن معظم صادراتها مقومة بالدولار الأمريكي، والذي يشهد تراجعا متتاليا في سعر صرفه مقابل الأورو، ما يجعل الإقتصاد الجزائري يحقق خسائر من جراء الصرف دون حتى القيام بالعمليات التجارية الخارجية، وقد كانت تركيبة الواردات السلعية للجزائر على النحو الآتي:

جدول رقم08–04: يبين حجم الواردات الجزائرية للفترة 2000–2015. مليار دج.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	865,53	959,94	1293,61	1456,15	1502,32	1828,07	2451,73
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	2716,98	2892,93	3418,34	3998,73	4361,28	4799,35	5263.97

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر 2008 و2014، و 2016.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا جليا ومن النظرة الأولى، أن حجم الواردات الجزائرية يأخذ منحى تصاعدي على طول فترة الدراسة، ويرجع هذا بالأساس إلى إرتفاع أسعار المحروقات وبالتالي توفر العملة الصعبة لتمويل هاته الواردات، في حين أنها تسجل إرتفاعا في بعض الأحيان مرده إلى إنخفاض قيمة صرف الدولار المقومة به هاته الواردات والتي يكون مصدرها إما آسيا أو أمريكا، أما السبب الأساسي لإرتفاع الواردات الجزائرية فيعود بالدرجة الأولى إلى الإنطلاق في تنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي، التي خصصت لبرامجها أغلفة مالية ضخمة، أدت إلى إرتفاع الواردات من أجل تنفيذ هاته البرامج.

من جهة أخرى، يعود إرتفاع الواردات في فترة الدراسة إلى تحرير التجارة الخارجية، وإنتشار شركات التصدير والإستيراد، هاته الأخيرة التي تقوم بالإستيراد فقط دون التصدير، نظرا لعدم تنافسية السلع المحلية في الخارج، وبالتالي زادت من إرتفاع الواردات على حساب الصادرات المحلية، ما أدى مع مرور الوقت إلى الإنحلال التدريجي للقطاع التبادلي نتيجة لهذا الوضع، والتي إنعكست في تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

للفترة 2000 – 2015.

ج. رصيد الميزان التجاري:

يكتسب الميزان التجاري أهمية كبيرة بإعتباره مكون مهم من مكونات الطلب الكلي، وهو يساهم بقدر كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، كما أنه المصدر الأول لتوفير العملة الصعبة أو خروجها، كما أنه يكتسب أهمية كبيرة من الناحية الإقتصادية، فمن خلاله يمكن التعرف على درجة تطور البلد من خلال المؤشرات التي يوفرها عن الإقتصاد[1].

إن أهم ما يميز فترة دراستنا الممتدة من 2000 – 2015 أنها فترة تشهد تواصلا في عملية تحرير التجارة الخارجية للجزائر، والجدول الموالي يبين رصيد الميزان التجاري ومعدل تغطية الصادرات للواردات على النحو الآتي:

جدول رقم09 – 04: يبين رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2015 مليار دج.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	865,53	959,94	1293,61	1456,15	1502,32	1828,07	2451,73
الصادرات	1348,38	1762,77	2322,97	3398,46	3975,85	4191,52	5041,52
رصيد الميزان التجاري	482,85	802,83	1029,36	1942,31	2473,53	2363,45	2589,79
معدل التغطية	155,79	183,63	179,57	233,39	264,65	229,29	205,63
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	2716,98	2892,93	3418,34	3998,37	4361,28	4780,07	5263.97
الصادرات	3281,82	4247,33	5308,4	5548,33	5105,8	4813,05	3455.04
رصيد الميزان التجاري	564,84	1354,4	1890,06	1549,6	744,52	32,98	1808.93-
معدل التغطية	120,79	146,82	155,29	138,75	117,07	100,69	67,71

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر 2008 و2014، و2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بين سنتي 2000 و2001 هناك تحسن ملحوظ جدا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث أن الميزان التجاري سجل فائضا خياليا بلغ 966789 مليون دج و715473 مليون دج على التوالي، أي ما يعادل حجم الصادرات الجزائرية لسنة 1999 تقريبا، حين قدرت معدلات

[1] سلمى سلطاني – دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2003 – 76.

التغطية بـ 240% و193.5% للسنتين على التوالي، وهذا التحسن مرده دائما إلى إرتفاع أسعار المحروقات، والملاحظ على طول فترة الدراسة أن الميزان التجاري دوما يحقق فائضا، وأن معدل التغطية يتراوح ما بين 255.3% كما هو الحال سنة 2006 و 143.9% في سنة 2010، وعموما فإن أداء الميزان التجاري يبقى جيدا بغض النظر عن حجم الصادرات خارج المحروقات، التي وإن سجلت تطورا تبقى ضعيفة جدا.

1. تحليل وضعية ميزان العمليات غير المنظورة (تجارة السلع غير المنظورة – غير الملموسة):

يتضمن هذا الميزان العمليات التجارية للخدمات مع الخارج، كخدمات النقل والشحن الدولية، بالإضافة إلى عمليات التأمين وإعادة التأمين، ناهيك عن حركة السياح من وإلى الخارج لأغراض مختلفة كالاستجمام والتداوي والمؤتمرات وغيرها، والتي يكون لها عائد كبير وتعتبر مكون أساسي بالنسبة للدول التي لا تعتمد في صادراتها على السلع المنظورة وخاصة المحروقات[1]، وعموما يمكن أن نلخص وضعية ميزات العمليات غير المنظورة في الجدول الآتي:

جدول رقم 10–04: يبين رصيد ميزان العمليات غير المنظورة للفترة 2000 – 2015 مليار دج.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان العمليات غير المنظورة	-85.04	-97.29	144.44-	-166.8	-159,68	283,70-	489,74-
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان العمليات غير المنظورة	-631,10	618,70-	638.68 -	-549.97	-537.66	657.94-	-577

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر 2008 و2014، و2016.

من خلال الجدول أعلاه يتضح حجم مساهمة هذا البند في مكونات ميزان المدفوعات، إذ يسجل عجزا مزمنا على طول فترة الدراسة تقريبا، ويعود هذا إلى غياب القطاع الخدماتي على مستوى الخدمات الدولية، كقطاع النقل والشحن الدوليين وقطاع التأمين وإعادة التأمين، وإزدهار هذا القطاع على المستوى المحلي، دون أن يكون له أثر واضح في إستقطاب الأجانب، ونقصد هنا قطاع السياحة والبنى التحتية التي يقوم عليها ومدى تنافسيتها، هذا الأخير كان له الدور الأكبر في تسجيل ميزان العمليات الخارجية للعجز

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد – صندوق النقد العربي – تقرير سنة2010.

المزمن الذي يعانيه، وهذا راجع إلى عمل الوكالات السياحية التي تقوم بتشجيع السياحة إلى الخارج وليس العكس، مما اثر سلبا على الاقتصاد المحلي.

إلا أنه بعد دخول سياسة الإنعاش الاقتصادي حيز التنفيذ، وخاصة الإجراءات المرافقة لها، أدت إلى تسجيل ميزان العمليات الجارية معدلات نمو موجبة، وإن بقيت سالبة فهي تقلص العجز كما هو الحال سنة 2004، إذ وصل العجز إلى -1.01 مليار دولار.

3.رصيد حساب رأس المال:

يسجل في هذا الحساب حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، والتي تكون إما من تحويلات المغتربين إلى ذويهم، أو من تحركات رؤوس الأموال الساخنة لغرض المضاربة وتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى المساعدات الأجنبية والإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والجدول الموالي يبين رصيد هذا الحساب على النحو الآتي:

جدول رقم11 – 04: يبين رصيد حساب رأس المال في الجزائر للفترة 2000 – 2015 مليار دج.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد حساب رأس المال	-	-	134.5-	311.46-	813.28-	64.46-	189.09
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد حساب رأس المال	250.38	243.47	182.59	11.2-	85.7-	287.28	21.67-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: تقارير بنك الجزائر – تقارير سنة 2008، 2013، 2014 و2016.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن هذا الحساب يسجل أرصدة موجبة وأخرى سالبة طيلة فترة الدراسة، إلا أن قيمة الفائض تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار في قيمتها من سنة لأخرى، وما يميز هذا الحساب هو أن التحويلات الخارجية أغلبها من المغتربين في أروبا، أي أنها بالأورو، والتي تنعكس إيجابا على عند ارتفاع سعر صرف الأورو، إذ سجل الميزان نتيجة لذلك سنة 2008 رصيد بـ 189.09 مليار دينار، من جهة أخرى يعاني هذا الحساب من التحويلات إلى الخارج نتيجة إرتفاع عدد العمالة الأجنبية في الجزائر، وعلى رأسها العمالة الصينية، والتي تقوم بتحويلات كبيرة بالعملة الصعبة أثرت بشكل سيئ على إحتياطات الصرف في الجزائر.

من جهة أخرى، وبعد الإنطلاق في تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تم إستقطاب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الجزائر، كان لها إنعكاس كبير على رصيد هذا الحساب، إلا أن غياب سياسة فعالة في إعادة تدوير الأرباح للشركات الأجنبية وتوفير الحوافز لها من أجل إعادة إستثمار عوائدها أدى إلى بروز مشاكل فيما يخص هاته التحويلات، والتي مع مرور الوقت أصبحت تشكل عبئا على ميزان المدفوعات.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن ميزان المدفوعات في الجزائر تسيطر عليه صادرات المحروقات، التي تبقى المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، والمصدر الأساسي لتمويل عملية التنمية في الداخل، هذا الوضع أدى إلى تبعية الإقتصاد برمته للقطاع المزدهر، والذي إنعكس في شكل أثر إنفاق ناتج عن تدوير ريوع القطاع المزدهر وتوزيعها على باقي القطاعات، ما أدى إلى تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015.

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

يلعب سعر الصرف الحقيقي دورا أساسيا في تخصيص الموارد وتوزيعها ما بين القطاعات، إذ يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع ذات الطلب العالمي الكبير (القطاع المزدهر) الموجهة للتصدير، الأمر الذي يعمل على توسيع وإزدهار القطاع التبادلي من الناحية النظرية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير[1]، نتيجة تنافسيتها في الأسواق الدولية.

إلا أنه عندما يكون القطاع المزدهر هو قطاع البترول على وجه التحديد أو قطاع المناجم والمعروف بإستخدامه لحجم يد عاملة قليل، كما أنها متخصصة وغير قابلة للتنقل بين القطاعات وبالتالي يتصف بالانحسار والانعزالية، ما يعني إلغاء أثر حركة الموارد، وفي هذه الحالة فإن التأثير الوحيد يتمثل في إرتفاع سعر الصرف[2]، والذي ينعكس في شكل ارتفاع في أسعار السلع المحلية في نظر الأجانب، فيقل الطلب عليها

[1] هجيرة عبد الجليل – أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2012 – ص41.

[2] سيف الدين بوزاهر– مرجع سبق ذكره – ص133.

دوليا، وهو ما يتسبب في تراجع إنتاجيتها وبالتالي التأثير في القطاعات المنتجة لها، وهنا فإن سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الإنفاق على سلع القطاع غير التبادلي، المتأتية من نمو القطاع المزدهر، ما يؤدي إلى رفع أسعارها محليا في المدى القصير، وهو ما يؤدي إلى تسعير حقيقي للعملة المحلية.

ومن هنا فإن إرتفاع سعر الصرف الحقيقي يدل على أن سعر الصرف الاسمي مبالغ فيه، ما يؤدي إلى ارتفاع الواردات الأجنبية على حساب الصادرات المحلية، خاصة إذا كان الاقتصاد منفتح تجاريا مع الخارج، فكلما كان الاقتصاد منغلق أمام التجارة الخارجية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي، لأن العراقيل المفروضة تؤدي إلى رفع أسعار الواردات وتحد من تدفقها.

من خلال ما سبق وبالإسقاط على حالة الجزائر، نجد أن العلاقة بين القطاع المزدهر والقطاعات الأخرى مسيرة من خلال ميزانية الدولة وتوزيعها للريع البترولي على باقي القطاعات، وهي بذلك تؤثر على سعر الصرف الحقيقي، من خلال الإنفاق على السلع والخدمات، مما يدفع الطلب المحلي للإرتفاع، وبما أن الجهاز الإنتاجي ضعيف وغير مرن فإن الطلب المتزايد تم تلبيته من خلال زيادة الواردات، ما عمل على ظهور المرض الهولندي في الجزائر، من جهة أخرى فإن ريع القطاع المزدهر الذي يناهز 97% من حجم الصادرات، وأكثر من 60% من حجم الايرادات الجبائية لصالح الدولة، سببه إعتماد أسعار الصرف للدينار على السياسة الجبائية وليس السياسة النقدية، مما خلق وهما نقديا، جعل إرتفاع المداخيل من هذا النوع من الجباية لا إنعكاس له على أرض الواقع.

ويعود السبب في ذلك إلى الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، التي تستدعي زيادة في الإنفاق نتيجة زيادة الدخل الفردي، ما يرفع الطلب المحلي على سلع القطاع غير التبادلي، وهو ما حدث في فترة الدراسة 2000 – 2015، أي فترة تطبيق برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، وتوجيه أكبر حصة من الإنفاق العمومي إلى البنى التحتية والخدمات والحماية الاجتماعية، ما أدى إلى زيادة الدخل لدى الأفراد، والذي بدوره إنعكس في شكل زيادة الطلب المحلي وارتفاع وإرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، وهو ما يلاحظ على جميع سنوات الدراسة، هذا الأمر أدى إلى تسعير حقيقي للدينار، الأمر الذي إنعكس سلبا على الاقتصاد في شكل ظهور أعراض المرض الهولندي للفترة 2000 -2015.

للفترة 2000 – 2015.

جدول رقم 12 – 04: يبين تطور سعر الصرف الإسمي والحقيقي للدينار مقابل الدولار في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف الإسمي (1).	77,22	79,68	77,39	72,06	73,28	72,65	69,29	64,58
المستوى العام للأسعار (2).	100	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98
سعر الصرف الحقيقي (1/2)*100	77,22	78,56	73,18	65,54	65,74	63,70	58,60	52,09
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الصرف الإسمي (1).	72,65	74,39	72,94	77,53	79,37	80,58	100,69	110,75
المستوى العام للأسعار (2).	131,1	136,23	142,39	155,1	160,25	170,02	176,08	182,07
سعر الصرف الحقيقي (1/2)*100	55,42	54,61	51,23	49,99	49,53	47,39	57,18	60,83

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على:

سعر الصرف الإسمي (1): بيانات البنك الدولي – سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

المستوى العام للأسعار (2): الديوان الوطني للإحصاء – تطور المؤشر العام للأسعار 2000 – 2016.

من خلال الجدول أعلاه، وعلى ضوء تقارير صندوق النقد الدولي حول تطور سعر الصرف الحقيقي والإسمي في الجزائر، أنها تبدو منخفضة أقل من اللازم، وذلك ناتج عن التدخل الإداري المتتالي لتخفيض قيمة الدينار، هاته السياسة المتعمدة (الصحيحة نظريا)، والتي كانت بشكل كبير وغير متحكم فيه، أدت إلى زيادة الطلب الكلي ونفقات الاستثمار التي كانت في أغلبها استثمارات في القطاع غير التبادلي من جهة، ومن جهة أخرى فإن التخفيض المتتالي لقيمة الدينار للفترة 2000 – 2015، وعوض أن يرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات*، أدت إلى إرتفاع أسعار الواردات خاصة المواد الأولية والمعدات الموجهة للقطاع الصناعي، وبالتالي فإن سياسة تخفيض قيمة الدينار غير المتحكم فيها، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى إدارة الموازنة العامة في شقها المتعلق بإيرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل تحصيل جبائي أكبر عند التحويل إلى الدينار، أثرت على القطاع الصناعي من خلال رفع التكاليف الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الأولية المستوردة، وبذلك تكون قد أدت إلى إنحلال القطاع الصناعي الذي سجل معدلات نمو سالبة في العديد من سنوات الدراسة، والناجمة عن آثار تخفيض سعر الصرف للدينار الجزائري.

* تؤدي عملية تخفيض قيمة الدينار إلى رفع حجم الصادرات في حالة مرونة الجهاز الإنتاجي، وهاته المرونة غير متوفرة، على إعتبار أن المؤسسات الجزائرية تعمل حسب قدرتها الإنتاجية فقط، وليس على حسب الطلب أو العرض.

هذا الأخير الذي يعد من مؤشرات تحليل ظاهرة "المرض الهولندي"، لم يتأثر لأنه كان كل مرة يمر بها الاقتصاد الجزائري بأزمة معينة يتم تعديل سعر العملة المحلية وفقا لذلك المشكل، وبالتالي فان سعر صرف الدينار الجزائري يخضع لإرادة الهيئات الاقتصادية الوطنية أو الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) ويتأرجح بين التخفيض والانخفاض[**]، وبالتالي فان المرض الهولندي مس القطاعات الاقتصادية الوطنية.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري للفترة 2000 – 2015.

لجأت السلطات النقدية في الجزائر في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، خاصة بعد الدخول في سياسة الإنعاش الاقتصادي بعد سنة 2000، إذ شهد الدينار عدة تخفيضات إدارية في قيمته، وكانت هاته التخفيضات لها خمس دوافع رئيسية:

1. **زيادة الصادرات:** تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة المحلية إلى رفع قيمة الصادرات المحلية، بحيث تعتبر ذات ميزة تنافسية في السعر الذي يظهر متدنيا مقارنة بالسلع الأجنبية، إلا أنه مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر قد ألغى هاته العملية.
2. **إدارة الموازنة العامة:** في شقها المتعلق بإيرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل تحصيل جبائي أكبر عند التحويل إلى الدينار، وهذا راجع لإنخفاض كمية الصادرات من المحروقات خاصة بعد أزمة دورة المساكن 2008، والتي أدت إلى تقلص الايرادات، بالاضافة إلى إنخفاض أسعار المحروقات بداية من سنة 2014 والتي بلغت ذروة الإنخفاض سنة 2016.
3. **إدارة الميزان التجاري:** والذي شهد عجزا في العديد من السنوات خاصة سنة 2015، بفعل إرتفاع قيمة الواردات وتدني قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل 98% من مجموع الصادرات، خاصة وأن معظم الواردات هي مواد إستهلاكية مدعمة من طرف الحكومة عبر الموازنة العامة، وهذا ما يولد أثر إنفاق يؤكد فرضية وجود المرض الهولندي عن طريق صدمات سعر الصرف المتأتي من سياسة تخفيض قيمة العملة، كما أن عدم وجود صادرات خارج المحروقات وإزدهار القطاع غير التبادلي أدى إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي

[**] يعاني الإقتصاد الجزائري ظاهرة غريبة، إذ المسلم به أن سعر صرف العملة المحلية يرتفع عندما يرتفع حجم الصرف الأجنبي، وهذا ما لا نجده في حالة الدينار الجزائري، فهو في إنخفاض مستمر سواء أكان إنخفاضا أو تخفيضا.

والذي يؤكد مرة أخرى فرضية تغلغل الظاهرة في الاقتصاد المحلي.

4. **يتعلق بالتوازن الاقتصادي** الكلي عبر التوجه نحو جعل الدينار ضعيفا في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، ناهيك عن عدم كفاءة السوق المالي، وهو أمر محبذ من الناحية الإقتصادية، على إعتبار أن إنخفاض قيمة الدينار تؤدي إلى زيادة الإنفاق، لأن القدرة الشرائية في تراجع مستمر، ما يدفع بالأعوان الإقتصاديين إلى تعديل تفضيلاتهم في الحيز الزمني، إذ يتم المفاضلة بين الإدخار والإستهلاك.

إلا أننا ننوه هنا إلى أن هذا الأمر يكون في حدود معقولة للتضخم، فإذا ما خرج التضخم عن السيطرة، يتحول هدف تحفيز الطلب الكلي إلى تسارع التضخم والتوجه نحو إنهيار العملة المحلية[1].

5. **إدارة آثار تفكيك التعريفة الجمركية** لصالح الاتحاد الأروبي منذ سنة 2006، والتي كلفت الخزينة 8 مليار دولار إلى غاية 2016.

وبلغة الأرقام فقد شهد الدينار عدة تخفيضات في السنوات الخمس الأخيرة، إذ فقد 9% في أكتوبر 2013، ليفقد ما بين 2014 و2015 نحو 11% من قيمته، كما سجل إنخفاضا بـ 25% من 2013–2015، وقد كان هذا التخفيض بفعل سياسة البنك المركزي، وليس عبر آلية إنخفاض سعر الصرف في السوق.

إن الصدمات النقدية المتعمدة (الصحيحة نظريا) من قبل السلطات النقدية، والتي هدفت إلى معالجة التضخم والبطالة، هاته الصدمات كانت بشكل كبير وغير متحكم فيه، أدى إلى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، إذ أنه في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، والتي تهدف إلى زيادة الصادرات من الناحية النظرية بشرط توفر مرونة الجهاز الإنتاجي على إعتبار أن السلع المحلية تصبح أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، هذا من الناحية النظرية، إلا أن الغرض الحقيقي للسلطات من تخفيض قيمة الدينار هو من أجل تحصيل جبائي أكبر عند التحويل إلى الدينار، وبالتالي يمكنها تلافي أثر الصدمة غير المواتية المتأتية من القطاع المزدهر، هاته السياسة أدت مع مرور الوقت إلى عدم التحكم في الآثار الجانبية لعملية التخفيض، وأدت إلى تهاوي قيمة الدينار محليا

[1] جايمس ريكاردز – حروب العملات إفتعال الأزمة العالمية الجديدة – ترجمة أنطوان باسيل – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – ط01 – لبنان 2014 – ص.ص 86-89.

وخارجيا، ناهيك عن التضخم المستورد وزيادة الواردات، كل هذا أدى إلى تغلغل المرض الهولندي في الجزائر لفترة الدراسة.

ما يمكن أن نضيفه في الأخير، هو أن التضخم في الجزائر مستورد بالدرجة الأولى من خلال تخفيض قيمة العملة من جهة، والإحتكار من جهة أخرى، ناهيك تضاعف الكتلة النقدية، والتي يتم تغطيت إصدارها عن طريق ريع القطاع المزدهر، هذا بالاضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي على مواكبة الزيادة المطردة وغير المتحكم فيها للكتلة النقدية، والتي يعجز الجهاز المصرفي على امتصاصها لعدة إعتبارات، بالاضافة إلى التمويل بالعجز للموازنة العامة وزيادة الضرائب التي يتحملها المستهلك الأخير زيادة أسعار الكهرباء، المحروقات، رفع رسم TVA في قانون المالية 2017...)، أدى إلى تسارع رهيب للتضخم، ما يؤدي إلى نتيجة حتمية، وهي أن المستهلك يتجه نحو زيادة الاستهلاك الذي يتم تلبيته من الخارج عن طريق مزيد من الاستيراد، ولا يتجه نحو الادخار، وهذا بالنظر إلى التدني المستمر للقدرة الشرائية للدينار، وبذلك يقع الاقتصاد في إشكالية تمويل القطاع الإنتاجي، في ظل غياب قطاع مصرفي فعال وسوق مالي، قادر على تعبئة الإدخارات.

خاتمة الفصل الرابع:

لعبت صدمات السيولة النقدية في الجزائر، أثرا كبيرا في تغلغل المرض الهولندي، بالاضافة إلى صدمات ريع القطاع المزدهر، الذي أضفى حالة من النزعة نحو الإنفاق بشكل كبير، في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف أدائه، ناهيك عن توليد أثر الإنفاق الناتجة عن إنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، ونمو القطاع غير التبادلي، الأمر الذي شجع من إرتفاع الواردات وتراجع الصادرات لإعتبارات معينة، إلا أنه ما توصلنا إليه في هذا البحث أن صدمات السيولة النقدية قد ولدت بدورها أثر إنفاق من غير المتأتي من ريع القطاع المزدهر، كما أن التخفيض المتواصل لسعر الصرف في العملة المحلية دون توفر الشروط اللازمة لزيادة الصادرات أدت إلى ظهور أثر إنفاق، ناهيك عن ظهور أثر موارد ناتج عن إنحلال القطاع التبادلي، وهو ما أدى إلى تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري ناتج عن صدمات السيولة النقدية بأنواعها من غير تلك المتأتية من صدمات القطاع المزدهر، من جهة أخرى فإنه في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن سياسة التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، والتي تهدف إلى زيادة الصادرات من الناحية النظرية بشرط توفر مرونة الجهاز الإنتاجي على إعتبار أن السلع المحلية تصبح أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، هذا من الناحية النظرية، إلا أن الغرض الحقيقي للسلطات من تخفيض قيمة الدينار هو من أجل تحصيل جبائي عند التحويل إلى الدينار، وبالتالي يمكنها تلافي أثر الصدمة غير المواتية المتأتية من القطاع المزدهر، هاته السياسة أدت مع مرور الوقت إلى عدم التحكم في الآثار الجانبية لعملية التخفيض، وأدت إلى تهاوي قيمة الدينار محليا وخارجيا، ناهيك عن التضخم المستورد وزيادة الواردات، كل هذا أدى إلى تغلغل المرض الهولندي في الجزائر لفترة الدراسة.

الفصل الخامس:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق وأثر حركة الموارد وتغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015.

مقدمة الفصل الخامس:

يعد توفر الموارد الطبيعية الخام كالمحروقات والمناجم في الجزائر، يعد من الناحية النظرية أمرا إيجابي، بحيث أنه يوفر الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عملية التنمية المحلية المستدامة، تجعل الإقتصاد المحلي في غنى عن رؤوس الموال الأجنبية بإختلاف صيغها، إلا أنه من الناحية العملية فإن توفير الموارد المالية الضخمة من عوائد الموارد الطبيعية، تنعكس سلبا على الإقتصاد المحلي، وتجعله إقتصادا إتكاليا على التدفقات الريعية من هاته الموارد، وبذلك يكون الإقتصاد المحلي في مفارقة توفر الموارد المالية من جهة والتخلف التنموي على كافة الأصعدة من جهة أخرى، تعرف هذه الظاهرة بظاهرة المرض الهولندي.

في هذا الفصل سنتتبع ظاهرة المرض الهولنديفي الإقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000 - 2015 التي عرفت جنوحا هائلا في إستخدام العوائد الريعية للمحروقات في تمويل المشاريع التي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية وخدمات جعلتنا أمام فرضية وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، خاصة وأن أسعار المحروقات التي تعتبر المنتج التصديري الوحيد تعرضت إلى العديد من الصدمات المواتية وغير المواتية المتأتية بالدرجة الأولى من تذبذبات أسعار المحروقات، والتي تصنف على أنها صدمات حقيقية في جانب العرض أو صدمات سيولة نقدية من خلال استعمال هذا الريع كمقابل للكتلة النقدية، بداية من صدمات طلب وعرض النقود، وصولا إلى صدمات أسعار الفائدة وصدمات أسعار الصرف، والتي أدت إلى تزايد تأكيد فرضية تغلغل المرض الهولندي على طول فترة الدراسة، وعليه وإنطلاقا من المتغيرات التي تعكس كافة الصدمات، بداية من صدمات القطاع المزدهر، إلى الصدمات النقدية وصدمات أسعار الصرف، حتى تكون الدراسة شاملة، على إعتبار أن أثر الإنفاق ليس حكرا على صدمات القطاع المزدهر، وإنما تكون بالإضافة إلى ذلك صدمات النقد وأسعار الصرف، وهذا ما سنتناوله على النحو الآتي:

المبحث الأول: بناء وتقدير نموذج أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد وتغلغل المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000–2015.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج.

المبحث الأول: بناء وتقدير نموذج أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد وتغلغل المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000–2015.

نتطرق في هذا المبحث بعد تقديم وتعريف متغيرات النموذج وبناء النموذج، إلى التحليل الإحصائي للنموذج القياسي، بالإضافة إلى التحليل الإقتصادي، لنصل من خلال ذلك إلى الحكم بوجود أو عدم وجود ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر حسب مخرجات النموذج.

المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة.

نشير هنا أننا سنتتبع ظاهرة المرض الهولندي من خلال أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد، والذي يقضي بأن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، تنعكس بصفة غير مباشرة على إزدهار القطاع غير التبادلي من خلال البرامج التنموية الحكومية الممولة من ريع القطاع المزدهر، والموجهة للبنى التحتية والخدمات (نفقات التجهيز الخاصة بالقطاع غير التبادلي فقط)، من جهة أخرى فإن إنخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى إزدهار القطاع غير التبادلي في علاقة عكسية على اعتبار أن سلع هذا القطاع ليست سلع دنيا، دون أن نغفل أثر حجم الكتلة النقدية المتأتية بالدرجة الأولى من ريع القطاع المزدهر كمقابل لهاته الكتلة، كل هذا بالإضافة إلى توسع القطاع المزدهر نتيجة الصدمة الموجبة، سيؤدي إلى إنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي،هذا الأخير يكون في **علاقة عكسية مع القطاع المزدهر ومع القطاع غير التبادلي** والذي يعرف إزدهاراً بفعل الإنفاق أو حركة الموارد من القطاع التبادلي، ما يولد حالة من الإنحلال في هذا الأخير .

المطلب الثاني: تحديد وتعريف متغيرات النموذج.

لمحاولة تتبع أثر صدمات القطاع المزدهر على القطاع التبادلي من خلال توسع القطاع المزدهر، والذي يؤدي إلى إزدهار القطاع غير التبادلي وإنحلال في القطاع التبادلي، من خلال ظهور أثر الإنفاق الذي يدل على تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من جهة أخرى فإن توسع القطاع المزدهر يؤدي إلى حركة في عوامل الإنتاج، وبما أنه يتصف بالإنعزالية والانحصار، فإن هاته الحركة تكون من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي (إنحلال التصنيع غير المباشر)، ما يجعله في علاقة عكسية معه من خلال إنحلال القطاع التبادلي لصالح القطاع غير التبادلي*، وعليه فقد أخذنا ببيانات متغيرات الدراسة للفترة

* يمكننا تتبع أثر الإنفاق للمرض الهولندي من خلال أخذ القطاع غير التبادلي كمتغير تابع، ونحاول تتبع تأثير إرتفاع الجباية البترولية الناتجة عن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، إلا أن هذا النموذج لا يعكس بشكل كاف أثر الإنفاق، كما أنه لا يبين مداخيل القطاع المزدهر وإنما الجباية العائدة منه في

2000 – 2015، ليتم الحصول على 16 مشاهدة، وفيما يأتي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة على النحو الاتي:

1. **تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج:** نقدم المتغيرات التي استعملناها في النموذج القياسي لإتباع أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد على النحو الآتي:

❖ **القطاع التبادلي (S.C) Secteur échangeable:** ويضم قطاعي الفلاحة والصناعة، وهو الذي يتأثر بتوسع القطاع المزدهر، ويبدأ بالإنحلال التدريجي لصالح القطاع المزدهر ولصالح القطاع غير التبادلي، بفعل أثر الإنفاق الناتج عن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، والتي توجه للقطاع غير التبادلي، بالإضافة إلى حركة عوامل الانتاج والتي تكون من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي بفعل إرتفاع العائد في هذا القطاع سواء الربح أو الأجور، ما يجعل القطاع يكون في علاقة عكسية بين القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، وقد أخذناه كمتغير تابع لأنه القطاع الذي يعكس بصورة جلية أثر الإنفاق وأثر الموارد، وبالتالي إنحلال التصنيع وتأكيد وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري من عدمه، وقد أخذنا البيانات الخاصة به من إحصائيات بنك الجزائر.

❖ **القطاع المزدهر (S.BOOM) Secteur Boom:** يمثل قطاع المحروقات في الجزائر، ويعكس الإعتماد المتزايد عليه، بحيث **أصبح** العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، وهذا ما تعكسه نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام، وقد أخذناه كمتغير مستقل لتتبع تأثيره على القطاع غير التبادلي ومدى مساهمته في إنحلاله، ويظهر ذلك من خلال العلاقة العكسية مع القطاع التبادلي، ما يدل على الإنحلال، وقد أخذنا البيانات الخاصة به من إحصائيات بنك الجزائر.

❖ **القطاع غير التبادلي(S.N.C)Secteur non changeable:** ويشمل قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى الخدمات سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، وقد تم أخذه كمتغير مستقل باعتباره يعكس أثر الإنفاق للمرض الهولندي من خلال انعكاس الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر في شكل ازدهار للقطاع غير التبادلي ولكن بعلاقة غير مباشرة، وقد تم أخذ الإحصائيات من تقارير بنك الجزائر.

الموازنة السنوية فقط، كما أنه لا يبين القطاع التبادلي، من جهة أخرى لا يحتوي النموذج على حركة الموارد والتي لها دور كبير في إنحلال التصنيع في الجزائر، وعليه فقد قمنا بالتخلي عن هذا النموذج بعد بنائه وبعدما إكتشفنا قصوره عن تفسير الظاهرة تحولنا إلى النموذج الحالي.

❖ **الناتج المحلي الخام PIB**: يعكس مساهمة القطاعات في الدخل الوطني في الجزائر، وأهمية كل قطاع من خلال تركيبته، كما أن له تأثير على القطاعات بما فيهم القطاع التبادلي ويكون في علاقة طردية مع هذا الأخير، وقد أخذنا بياناته من إحصائيات بنك الجزائر.

❖ **رسوم الواردات (TX.imp) Tax des importation**: وهي تمثل الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من مختلف السلع، وهي تعكس تزايد الواردات بفعل إنحلال التصنيع في الجزائر، أي أنها تعكس بطريقة غير مباشرة أثر الإنفاق، وقد أخذنا البيانات من إحصائيات بنك الجزائر.

❖ **المجمع النقدي M2**: وهو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع المتداولة في الاقتصاد، وقد أخذنا بها لما لها من دور خاصة في ظل ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر، مما يجعل الكتلة النقدية تتداول خارج الجهاز المصرفي، وفي ظل التخفيض و/أو الانخفاض المستمر لقيمة الدينار، فقد ولّد هذا المتغير بدوره أثر إنفاق، إذ أن إنخفاض قيمة الدينار دفعت بالأعوان الاقتصاديين إلى توجيه إنفاقهم للقطاع غير التبادلي، كنوع من التحوط أو الاستفادة من المدخرات في ظل غياب البديل الاستثماري، كل هذا ولد أثر إنفاق وأدى إلى تغلغل المرض الهولندي كإنعكاس للصدمات النقدية، وقد أخذنا المعطيات من تقارير بنك الجزائر.

❖ **سعر الصرف الحقيقيT.C.R** : تنص نظرية المرض الهولندي على أن تدفق العملة الصعبة من جراء الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، تؤدي إلى إنخفاض متتالي لسعر الصرف الحقيقي، وفي ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن هذا الأمر سينعكس في شكل إزدهار للقطاع غير التبادلي من خلال توجيه الإنفاق نحوه، كل هذا في ظل زيادة الواردات وضعف الصادرات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي كإنعاس للصدمات النقدية أيضا، وقد تم أخذ الإحصائيات من تقارير بنك الجزائر.

المطلب الثالث: بناء النموذج القياسي للدراسة.

قد تم بناء النموذج وفق الصيغة التالية: على إفتراض أن النموذج يكون وفق نموذج الإنحدار المتعدد، فيكون لدينا:

$$S.C = f(PIB.SNC.Sboom.TXIMP.M2.TCR)$$

وبذلك تكون معادلة النموذج على النحو الآتي:

$$S.C = B_0 + B_1 PIB + B_2 SNC + B_3 TXimp + B_4 M2 + B_5 TCR$$

2. **معطيات الدراسة:** من أجل تتبع أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد وبالتالي تغلغل المرض الهولندي في الجزائر فقد أخذنا المعطيات كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01 – 05: المعطيات المستخدمة في الدراسة – الوحدة مليار دينار.

OBS	PIB	SC	Tximp	SBOOM	SCN	TCR	M2
2000	4296.66	663.64	260.6	1684.17	1688.24	75.2	2022.5
2001	4260.8	724.8	284.4	1443.9	1807.7	77.2	2473.5
2002	4473.73	732.62	286.31	1440.7	2014.1	78.6	2901.5
2003	4977.97	808.42	381.18	1771.35	2017.02	73.2	3354.9
2004	5593.82	883.13	405.82	2109.87	2195	65.5	3644.3
2005	6785.32	898.63	443.17	3007.89	2435.63	65.7	4070.4
2006	7465.85	956.42	431.48	3403.95	2674	63.7	4827.6
2007	7921.68	1004.65	448.92	3458.47	3009.64	59	5994.6
2008	8944.99	1005.73	481.13	4032.99	3425.15	52.1	6955.9
2009	7653.93	1147.52	546	2371.55	3588.86	55.4	7178.7
2010	8844.97	1184.1	548.85	3068.63	4043.38	54.6	8280.7
2011	10201.98	1297.14	600.18	3681.51	4623.15	51.2	9929.2
2012	10390.33	1386.4	694.71	3569.57	4739.65	49.99	11015.1
2013	10339.66	1493.48	771.23	3100.16	4974.79	49.53	11941.5
2014	10119.46	1534.23	728.38	2739.56	5117.28	47.39	13686.8
2015	10152.21	1472.07	345.18	3055.81	5279.15	57.18	13797.9

SC: القطاع التبادلي وهو المتغير التابع. PIB: الناتج المحلي الخام. TCR: سعر الصرف الحقيقي. M2: المجمع النقدي. SNC القطاع غير التبادلي. TXimp: رسوم الواردات

لتقدير معالم هذا النموذج ارتأينا إستعمال طريقة المربعات الصغرى (ols) وذلك من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews7 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02 – 05: جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: SC
Method: Least Squares
Date: 09/16/16 Time: 10:01
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012986	0.062253	-0.208602	0.8394
PIB	1.000001	5.07E-05	19704.93	0.0000
TXIMP	-1.000006	7.04E-05	-14199.11	0.0000
SBOOM	-0.999997	5.05E-05	-19814.35	0.0000
SNC	-1.000002	5.41E-05	-18482.92	0.0000
TCR	8.41E-05	0.000601	0.139838	0.8919
M2	-5.49E-08	3.80E-06	-0.014445	0.9888

R-squared	1.000000	Mean dependent var	1074.561
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	292.0083
S.E. of regression	0.005570	Akaike info criterion	-7.243141
Sum squared resid	0.000279	Schwarz criterion	-6.905133
Log likelihood	64.94512	Hannan-Quinn criter.	-7.225832
F-statistic	6.87E+09	Durbin-Watson stat	2.014124
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات EViews7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الحد الثابت يأخذ قيمة سالبة، وهذا غير مقبول من الناحية الإقتصادية، كما أن هناك متغيرين غير معنويين، وقد يكون السبب في ذلك متغير أو أكثر تم إدراجه، وعليه قمنا بجميع التوفيقات الممكنة للانحدار فتحصلنا على النموذج التالي:

الجدول رقم 03 – 05: تقدير النموذج لمتغيرات تخدم الدراسة.

Dependent Variable: SC
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 23:03
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	321.9010	46.56261	6.913294	0.0000
PIB	0.279471	0.048496	5.762723	0.0001
SBOOM	-0.285907	0.050077	-5.709351	0.0001
SNC	-0.255900	0.076859	-3.329455	0.0067
M2	0.036727	0.012480	2.942947	0.0134

R-squared	0.994866	Mean dependent var	1074.561
Adjusted R-squared	0.992999	S.D. dependent var	292.0083
S.E. of regression	24.43210	Akaike info criterion	9.479979
Sum squared resid	6566.204	Schwarz criterion	9.721413
Log likelihood	-70.83984	Hannan-Quinn criter.	9.492343
F-statistic	532.9232	Durbin-Watson stat	2.068976
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات EViews7.

من خلال الجدول أعلاه فإن كل المتغيرات المفسرة جاءت معنوية، كما أن الحد الثابت موجب، وعليه ننتقل إلى باقي مراحل الدراسة القياسية للنموذج، وذلك على النحو الآتي:

من خلال الجدول أعلاه تظهر الصيغة الرياضية المقدرة للنموذج على النحو الآتي:

$$S.C = 321.90 + 0.28\times PIB - 0.28\times SBOOM - 0.25\times SNC + 0.036\times M2$$

$\overline{R^2}$= 0 ,992 Prob F=0.0000 n=16 DW= 2.06

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج.

بعد الإنتهاء من بناء النموذج القياسي الهادف إلى تفسير وإبراز وجود ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر لفترة الدراسة، نمر للمرحلة الثانية، وهي مرحلة التحليل الإحصائي للنموذج، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: معنوية معلمات النموذج وتفسيرها الإحصائي.

بعد حصولنا على النموذج المفسر لعلاقة أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد في الاقتصاد الجزائري، نقوم بتحليله من الناحية الإحصائية لمعرفة مدى صلاحيته للدراسة، وذلك على النحو الآتي:

معامل التحديد ($\overline{R^2}$): إن قيمة $\overline{R^2}$= 0.99 وهذا يعني أن 99% من التغيرات الحاصلة في القطاع التبادلي سببها الصدمات المتأتية من متغيرات النموذج، في حين تعود 1% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية أكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة.

1. **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر)**: Prob (F-statistic)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمات متغيرات النموذج تساوي الصفر، وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
2. **إختبار معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت)**:

من خلال النتائج المحصل عليها فإن معلمات المعادلة كانت كالتالي :

- بالنسبة للحد الثابت: Prob (c)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للمعلمة PIB: Prob (PIB)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة PIB معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للمعلمة M2: Prob (M2)=0,0134 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة M2 معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للمعلمة SNC: Prob (SNC)=0.0067 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة SNC معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للمعلمة SBOOM: Prob (SBOOM)=0.0001 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة SBOOM معنوية إحصائيا.

المطلب الثاني: اختبارات النموذج.

نتطرق في هذا المطلب لأهم الإختبارات التي تعكس جودة النموذج للدراسة القياسية من عدمه، وذلك تبعا لمؤشرات الإختبارات الواردة في النموذج القياسي للدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- **1/ اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار DW)**: من خلال النتائج المحصل عليها نجد قيمة داربن واتسون (DW=2.06) محصورة بين (DL=0,74) و(DU=1,93)،أي أنها أكبر من القيمة العظمى، وعليه نقوم بحساب القيمة 4-DU، والتي تكون بقيمة (4-1.93=2.07)، من خلالها نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تقع بين المجال [1.93- 2.07]، وعليه فإنه لا توجد إرتباط ذاتي للأخطاء، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

3/اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء:

الجدول رقم 04-05: جدول يبين نتائج اختبار(white).

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.757611	Prob. F(4,11)	0.2076
Obs*R-squared	6.238733	Prob. Chi-Square(4)	0.1820
Scaled explained SS	1.943050	Prob. Chi-Square(4)	0.7462

المصدر: مخرجات EViews7.

من خلال النتائج المحصل عليها نجد احتمال مربع كاي obs*R-Squared تساوي (Prob. Chi-Square(4)=0.182) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثبات تباين حد الخطأ.

4/ **إختبار إستقرارية النموذج:** ويكون ذلك من خلال إختبار chow، والذي نورده على النحو الآتي:

الجدول رقم 05-05: إختبار إستقرارية النموذج.

Chow Breakpoint Test: 2007			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Varying regressors: All equation variables			
Equation Sample: 2000 2015			
F-statistic	2.447570	Prob. F(5,6)	0.1532
Log likelihood ratio	17.78783	Prob. Chi-Square(5)	0.0032
Wald Statistic	12.23785	Prob. Chi-Square(5)	0.0317

المصدر: مخرجات EViews7.

من خلال يتضح لنا أن p=0.153، وهي أكبر من مستوى الـ 5%، وعليه فإن النموذج مستقر للفترة 2000 – 2015.

5/ اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera): يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 01-05: التوزيع الطبيعي للبواقي.

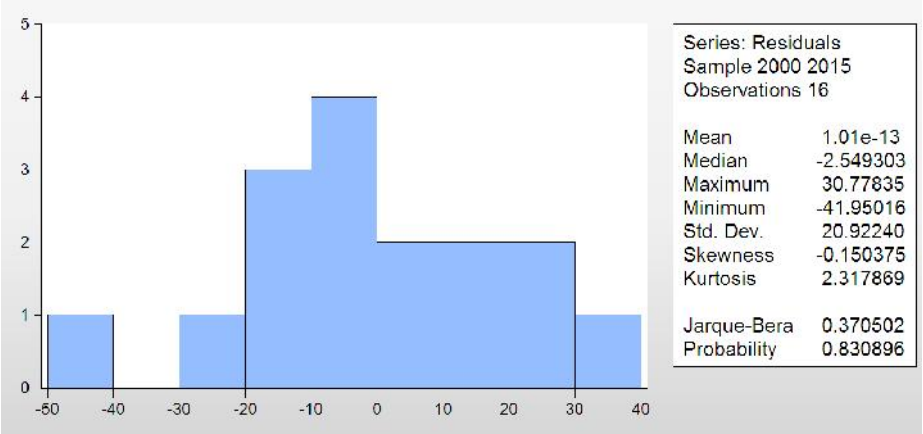

المصدر: مخرجات EViews 7.

من خلال النتائج نجد أن احتمال إحصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability=0.83) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

بعد التحليل الإحصائي للنموذج الذي تم تقديره على النحو السابق الذكر، نستنتج أن النموذج مقبول إحصائيا.

المطلب الثالث: التحليل الإقتصادي للنموذج.

بناءا على معادلة النموذج الاحصائي، فإن التحليل الاقتصادي يمكننا تقديمه على النحو الآتي:

- من خلال معادلة النموذج يتضح لنا جليا أن هناك علاقة سالبة بين القطاع المزدهر (قطاع المحروقات) والقطاع التبادلي، وهي علاقة مباشرة، بحيث أن تأثير القطاع المزدهر يكون من خلال التوسع فيه على حساب القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، في تجل واضح لأعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، هذا دون أن نغفل أثر حركة الموارد التي تحدثها الصدمة الموجبة المتأتية من القطاع المزدهر، والناتجة عن إرتفاع أسعار منتجه التصديري الوحيد تقريبا في الجزائر، إلا أن هاته الحركة، ونظرا لطبيعة القطاع المزدهر لإنعزالية والإنحصارية كما أسلفنا، فإن هاته الحركة تكون من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي (**إنحلال التصنيع غير المباشر**)، وتفسير ذلك أن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، تؤدي إلى إرتفاع الجباية البترولية منه والتي يتم إنفاقها في شكل برامج تنموية، يكون للقطاع غير التبادلي الحصة الأكبر من هاته

النفقات الممولة من الجباية البترولية، ما يجعل **الربحية والأجور** في القطاع غير التبادلي أكبر منها في القطاع التبادلي، ما يؤدي إلى ظهور **حركة موارد بين القطاعات** أدت إلى **إنحلال التصنيع بطريقة غير مباشرة،** لأن الحركة تتم من القطاع التبادلي بإتجاه القطاع غير التبادلي دون المرور بالقطاع المزدهر (**إنحلال التصنيع المباشر**).

نشير هنا إلى أن غياب أو ضعف القطاع الخاص الذي يعد قاطرة النمو الحقيقية في الإقتصاد الرأسمالي، الذي تعتمد عليه نظرية المرض الهولندي، كان له الأثر الكبير في إنحلال القطاع التبادلي، لصالح القطاع غير التبادلي..

- بالنسبة للقطاع غير التبادلي فإن العلاقة سالبة، وهي مباشرة، ما يدل على وجود أثر الإنفاق، والذي تم تمويله من ريوع الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، نتيجة إرتفاع الجباية البترولية، والتي تشكل نسبة كبيرة تفوق 62% من مجموع إيرادات الموازنة السنوية العامة، والتي توجه غالبا إلى مشاريع البنى التحتية والخدمات الحكومية منها وغير الحكومية، في تجل واضح لأثر الإنفاق، من جهة أخرى فإن توجيه هاته الريوع الضخمة في الموازنة إلى القطاع غير التبادلي بنسبة أكبر يجعل العائد في القطاع غير التبادلي أكبر منه في القطاع التبادلي، ما يؤدي إلى حركة موارد من غير تلك المتأتية من الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، ما يعمق تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، نتيجة الأثرين معا (أثر الإنفاق– أثر حركة الموارد).
- جاءت العلاقة ما بين التجمع النقدي (الكتلة النقدية بالمفهوم الواسعM2) والقطاع التبادلي موجبة، وهو ما يعكس تأثير الكتلة النقدية على القطاع التبادلي، وقد وردت معنوية مما يدل على أن هذا المتغير في علاقة مباشرة وذو تأثير على القطاع التبادلي، إلا أنه بالنظر إلى ميل المعلمة نلاحظ أنه ضعيف، وهذا ما يدل على ضعف التأثير على القطاع التبادلي، نشير هنا أن ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر، كان له تأثير على إزدهار القطاع غير التبادلي، بحيث أن الكتلة النقدية يتم تداولها خارج الجهاز المصرفي ما يولد تضخم غير متحكم فيه، وفي ظل هذا الوضع فإن تآكل المدخرات وعدم إستقطابها من قبل الدائرة المالية، يجعل الأعوان الإقتصاديين يلجأون للقطاع غير التبادلي على إعتبار أنه البديل للإدخار، ومن هنا فإن هذا الوضع قد ولد أثر إنفاق من غير ذلك المتأتي من صدمة القطاع المزدهر، وهو ما عمق من أثر الإنفاق وتغلغل المرض الهولندي.

❖ فيما يخص المتغير الأول PIB فقد جاءت علاقة مباشرة، وهي أمر عادي على إعتبار أن نمو الناتج المحلي الخام يؤدي إلى نمو القطاعات الأخرى ولو بشكل متفاوت من قطاع لآخر، ونشير هنا إلى أن مساهمة القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي تبقى موجبة وإن كانت متذبذبة من سنة لأخرى، وهذا راجع لضعف القطاع الصناعي وتخلف القطاع الفلاحي الذي يبقى يعتمد على الزراعة المناخية في أغلب نشاطاته.

ما يمكن أن نضيفه هنا، أن تدفق ريوع القطاع المزدهر الناتجة عن الصدمة الموجبة، لا ينعكس مباشرة في شكل إنخفاض في سعر الصرف الحقيقي **– في حالة الجزائر –**، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، الذي من المفروض الاستفادة من هذا التدفق في إنخفاض سعر الصرف، الذي يجعل من السلع المحلية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، فإن هذا الوضع ينعكس مباشرة في شكل إزدهار للقطاع غير التبادلي، لأن سلع هذا الأخير وتعتبر البديل عن تدني قيمة العملة، التي تصبح رهينة تدفقات العملة الصعبة الناتجة عن القطاع المزدهر.

نشير هنا أن السياسة النقدية التي تتبعها الحكومة فيما يخص سعر الصرف غير حكيمة بتاتا (تبقى صالحة من الناحية النظرية)، إذ أنها تلجأ وفي العديد من المرات إلى تخفيض قيمة العملة والتي هدفت من خلالها إلى:

1. تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة المحلية إلى رفع حجم الصادرات المحلية (حسب الحالة النظرية)، بحيث تعتبر ذات ميزة تنافسية في السعر الذي يظهر متدنيا مقارنة بالسلع الأجنبية، إلا أنه مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر قد ألغى هاته العملية، وإنعكس بشكل مباشر على قيمة العملة المحلية (تدهور القدرة الشرائية محليا).
2. **إدارة الموازنة العامة:** في شقها المتعلق بإيرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل تحصيل جبائي أكبر عند التحويل إلى الدينار، وهذا راجع لإنخفاض كمية الصادرات من المحروقات خاصة بعد أزمة دورة المساكن 2008، والتي أدت إلى تقلص الإيرادات، بالاضافة إلى إنخفاض أسعار المحروقات بداية من سنة 2014 والتي بلغت أدنى مستوى لها سنة 2015.

وعليه فإن الصدمات النقدية المتعمدة (الصحيحة من الناحية النظرية – والخاطئة من الناحية العملية بالنظر إلى الظروف المطبقة فيها) من قبل السلطات النقدية، والتي هدفت إلى معالجة التضخم والبطالة، وهاته الصدمات كانت بشكل كبير وغير متحكم فيه، أدت إلى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

من خلال التحليل الاقتصادي للنموذج يتضح بأنه مقبول إقتصاديا.

خاتمة الفصل الخامس:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن ظاهرة المرض الهولندي موجودة في الإقتصاد الجزائري، وتتوافق مع نظرية المرض الهولندي بشكل كبير، مع تفرد حالة الإقتصاد الجزائري بخصوصية تتصف بنوع من التعقيد، إذ أن البطالة المرتفعة تحول دون التمكن من متابعة مدى تحرك عوامل الإنتاج بين القطاعات، من أجل إثبات وجود المرض الهولندي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود حركة جزئية من القطاع التبادلي بشقيه الصناعي والفلاحي نحو القطاع غير التبادلي، ليبقى أثر الإنفاق الذي يظهر بشكل جلي من خلال الصدمات خاصة المواتية المتأتية من تذبذبات أسعار المنتج التصديري، والتي مردها إلى سياسة الانعاش الاقتصادي، المعتمدة على موارد القطاع المزدهر، التي تبقى المصدر الرئيس في تغطية الحجم الكبير للنفقات العامة المرصودة في المخططات الخماسية، هذا الأمر دفع صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى توجيه أكبر قدر من الاستثمارات لتطوير قطاع المحروقات وضخ كميات هائلة من السيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى إرتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاع السلع غير التبادلية، مما أدت إلى توجيه نفقات جد كبيرة لهذا القطاع، وتجلت في معدلات نمو إسمية إيجابية دون أن يكون لهاته الاستثمارات آثار إيجابية على الصادرات، وفي أغلب الأحيان يترتب عنها إرتفاع في الواردات تعمل على تقليص قيم الميزان التجاري، ناهيك عن الفساد في قطاع التجارة الخارجية والذي يعمل على تهريب العملة الصعبة، مما يجعل ميزان المدفوعات يشهد عجزا متتاليا يجعل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة المواتية تتآكل بشكل سريع، وهو ما يعكس تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وعليه ومن خلال هذا النموذج توصلنا إلى النتائج التالية:

1. أن ظاهرة المرض الهولندي موجودة في الجزائر بالفعل، وتتفق مع النظرية في جزئية أثر الإنفاق، وهو ما تعكسه العلاقة العكسية بين القطاع التبادلي والقطاع المزدهر.
2. تتفق حالة الجزائر مع جزئية أثر الموارد، والذي يكون من القطاع التبادلي باتجاه القطاع غير التبادلي، وهو ما يؤكد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر.
3. لا تظهر اي علاقة بين القطاع التبادلي وسعر الصرف، وعليه فإن الظاهرة تعود إلى التفاوت القطاعي، وهو ما يبينه النموذج.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

ملخص عن الدراسة:

تطرقنا في هاته الدراسة إلى محاور أساسية، بداية بالتطرق إلى الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي من خلال التعريف والأسباب والعوامل التي تؤدي إلى بروز الظاهرة، هذا بالإضافة إلى الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي لظاهرة المرض الهولندي، بحيث تناولنا مختلف النظريات التي تناولت الموضوع من ناحية التفسير التنظيري على اختلاف فرضياتها وفترة الدراسة التي تناولتها، وقد تم ترتيب النظريات وفقا لإطارها الزمني بما يخدم الدراسة.

أما القسم الثاني الذي يشكل الجانب التطبيقي للدراسة بشقيها التحليلي والقياسي فقد تناولنا فيه أثر السياسات الإقتصادية وعلاقتها بالمرض الهولندي، بحيث تطرقنا في الفصل الثالث من هذا الباب إلى مكانة القطاعات الثلاثة في تركيبة الناتج الداخلي الخام لفترة الدراسة، وقد تبين لنا أن القطاع المزدهر هو الذي يقود قاطرة النمو الإقتصادي، يليه القطاع غير التبادلي ممثلا بقطاعي الخدمات والأشغال العمومية والبناء، ليتذيل الترتيب القطاع التبادلي، وهو ما يتطابق ونظرية المرض الهولندي، ما حذى بنا للحكم بوجود الظاهرة محل الدراسة، لنتطرق بعدها إلى أثري الإنفاق أثر حركة الموراد، والتي تبين لنا من خلال تحليل المعطيات المتوفرة لديانا إلى وجود الأثرين معا، إذ أن أثر الإنفاق مصدره ريع القطاع المزدهر، والذي إنعكس في صورة إزدهار القطاع غير التبادلي، وتأخر القطاع التبادلي، والذي كان نتيجة إرتفاع الدخل لدى القطاع غير التبادلي، ما أدى إلى حركة لليد العاملة من القطاع التبادلي إليه، وعليه فقد تأكد لدينا صحة فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر، كل هذا ناتج عن السياسة المالية التوسعية المتمثلة في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تطرقنا إليها بشيئ من التفصيل وبينا أثرها على تغلغل المرض الهولندي.

بعد هذا تطرقنا إلى السياسة النقدية في الفصل الرابع، والتي إنعكست إجراءاتها على تعميق تغلغل المرض الهولندي، من خلال التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري من أجل زيادة الصادرات، ورفع التمويل في الموازنة العامة عند التحويل، إلا هذا الإجراء كان بصورة كبيرة وغير متحكم فيه، أدى مع مرور الوقت إلى التأثير على قيمة العملة، وإنعكست في شكل إرتفاع للواردات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ما عمق من تدهور وضعية القطاع التبادلي الذي يعاني من عدم تنافسيته في الأسواق الدولية، هذا بالإضافة إلى صدمات أسعار الفائدة والتضخم المرتفع نوعا ما والتي ولدت أثر سيولة، إتجهت مباشرة

إلى القطاع غير التبادلي، وأدت على تراجع الإدخار نتيجة تآكل المدخرات المتأتي من إنخفاض أسعار الفائدة على الودائع وإرتفاع التضخم.

في الأخير في الفصل الخامس قمنا ببناء النموذج القياسي للدراسة، والذي من خلاله قمنا بتعريف المتغيرات، وتحليل مخرجات برنامج Evieus7، والتي إنصبت على تحليل العلاقة بين المتغيرات، وقد توصلنا إلى وجود علاقة طردية ما بين القطاعات الثلاث ناتجة بالدرجة الأولى عن الصدمات الموجبة للقطاع المزدهر.

1. إختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضيات التي بنينا عليها البحث، كان اختبارها على النحو الآتي:

الفرضية الأولى:

عزوف المستثمرين على الاستثمار في الجزائر خاصة خارج قطاع المحروقات، بسبب انخفاض العائد المنتظر وارتفاع تكلفة الإنتاج، خروج العملة الصعبة خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، وهذه العوامل الثلاثة هي المسئولة عن ظهور المرض الهولندي وظهور بوادره في حالة الجزائر، **وهي صحيحة** بحيث أن المناخ الاستثماري خارج قطاع المحروقات يشهد تكلفة مرتفعة من جهة، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية وتخلف النظام المصرفي، والقيود على التحويلات إلى الخارج لرؤوس الأموال، كل هذا أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى إلى بقاء القطاع التبادلي متأخراً مقارنة بالقطاع غير التبادلي المدعوم من القطاع المزدهر نتيجة أثر الإنفاق.

الفرضية الثانية:

بافتراض تأكد وجود ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، فذلك مرده إلى تأثير قطاع المحروقات الذي يستحوذ على نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة، وله المكانة الأولى في تمويل الموازنة العامة، أدى إلى إنحلال القطاع الصناعي وانسحاب القطاع الخاص ودوره في قيادة قاطرة النمو الإقتصادي، وبالتالي استفحال ظاهرة المرض الهولندي، وهي صحيحة، إذ بعد إثباتنا لوجود الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال أثر الإنفاق وأثر الموارد بالإضافة إلى صدمات السياسة النقدية سواء سعر الصرف أو صدمات أسعار الفائدة والتي بدورها ولد أثر سيولة، فإن قطاع

المحروقات باعتباره القطاع المزدهر أدى من خلال تدفق ريوعه إلى إزدهار القطاع غير التبادلي وذلك من خلال حجم الانفاق الموجه للقطاع على حساب القطاع غير التبادلي، والذي شهد تراجعا بالرغم من الدعم الذي وجه إليه هو الآخر، وهنا نكون أمام حالة أثر الإنفاق، من جهة أخرى فإن إزدهار القطاع غير التبادلي وتأخر القطاع التبادلي أدى إلى حركة في اليد العاملة إلى القطاع غير التبادلي لإرتفاع الدخل فيه، وعليه فإن للقطاع المزدهر أثر في حركة الموارد وأثر الانفاق، وبالتالي يكون له الدور الأساسي في تغلغل الظاهرة.

الفرضية الثالثة: تدفق العملة الصعبة من القطاع المزدهر سيؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية، ما يجعل سلع القطاع التبادلي تفقد ميزتها تدريجيا، ويبدأ القطاع في الإنحلال التدريجي، **وهي خاطئة فقد توصلنا** من خلال دراستنا إلى أنه لا توجد أي علاقة بين سعر الصرف للدينار الجزائري وما بين أسعار المحروقات، كما أنه لا توجد أي علاقة بين سعر الصرف وبين إحتياطات الصرف الأجنبي، وعليه فإن حالة المرض الهولندي في الجزائر لا تتوافق مع النظرية في جزئية سعر الصرف، وإنما تعود إلى التفاوت في النمو القطاعي، الذي سببه الصدمات الموجبة للقطاع المزدهر.

الفرضية الرابعة:

كان لسياسة الإنعاش الاقتصادي بإعتبارها سياسة مالية توسعية أثر كبير في تغلغل المرض الهولندي، من خلال تعميق الهوة بين القطاع التبادلي الذي يشهد إنحلال متزايدا، والقطاع غير التبادلي الذي يشهد نموا متتاليا، وهذا كله متأتي بالدرجة الأولى من الصدمات المواتية للقطاع المزدهر وهو قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى على ظهور أثر الإنفاق وبالتالي تغلغل المرض الهولندي في الجزائر، **وهي صحيحة** إذ أن الجنوح الهائل للإنفاق المتأتي من ريع القطاع المزدهر أدى إلى ظهور أثر الإنفاق، ومن جهة أخرى فإن تأخر القطاع التبادلي وإنخفاض حجم الدخل فيه أدى إلى ظهور أثر حركة لليد العاملة، بالتالي يكون لسياسة الإنعاش الاقتصادي الدور الأكبر في تغلغل الظاهرة.

الفرضية الخامسة:

نتيجة عدم إستقلالية السلطة النقدية في الجزائر، فقد لعبت السياسة النقدية دور التابع للسياسة المالية، من خلال القيام بإمتصاص السيولة النقدية وطرحها في الاقتصاد الجزائري حسب الدورة الاقتصادية

إن كانت توسعية أو إنكماشية، الأمر الذي أدى على ظهور صدمات ناتجة عن السياسة النقدية كصدمات أسعار الفائدة، وهو أدى إلى تعميق المرض الهولندي في الجزائر، **وهي صحيحة**، بحيث أنها كانت عبارة عن سياسة تابعة للسياسة المالية وأن أدواتها ظهرت وكأنها إجراءات مرافقة للسياسة المالية لا غير، كما أن الصدمات المتأتية منها خاصة صدمات سعر الصرف وصدمات أسعار الفائدة أدت إلى ظهور أثر سيولة، والذي كان له أثر ودور في إزدهار القطاع غير التبادلي، من خلال توجيه إرتفاع الدخل إلى الإنفاق على السلع غير التبادلية، على إعتبار أن تدني أسعار الفائدة وإرتفاع التضخم يؤدي إلى تآكل المدخرات، وبالتالي يدفع الأعوان الإقتصاديون وخاصة العائلات إلى الإنفاق العاجل الموجه للقطاع غير التبادلي، على حساب الإدخار الذي يتم تحويله إلى إستثمار.

2. **النتائج**: من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، الذي يساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الخام، في حين يساهم بأكثر من 97% من الصادرات ومداخيل العملة الصعبة، هذا الاعتماد على قطاع مزدهر واحد أدى مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات حادة في جانبي العرض والطلب، جعلت الجهاز الإنتاجي غير مرن ودون مردودية إنتاجية مقبولة، مما كرس الطابع الريعي له، وجنوحه الهائل للإنفاق الممول من ريع القطاع المزدهر، ما أدى إلى ظهور أثر الإنفاق للمرض الهولندي، وبالتالي التأكيد على وجود الظاهرة في الاقتصاد الجزائري.

2. من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تميزت ببرامج ضخمة كان للقطاع غير التبادلي النصيب الأكبر منها، وتأخر القطاع التبادلي لعوامل مختلفة بما فيها أثر الإنفاق وأثر الموارد، أدى إلى نزوح لليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع غير التبادلي، وهو ما يؤكد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشرة، إذ أن الحركة كانت من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي.

3. في دراستنا هاته خلصنا إلى أن الإقتصاد الجزائري ذو حالة فريدة، يعاني من ظاهرة المرض الهولندي، المتأتية من الصدمات النقدية بإختلاف أنواعها بالإضافة إلى الصدمات الحقيقية، كصدمات عرض وطلب النقود، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، ناهيك عن فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، كما أن ظاهرة المرض الهولندي كانت نتاج الصدمات النقدية المتعمدة (نظريا) من قبل السلطات النقدية، والتي هدفت إلى

معالجة التضخم والبطالة، وهاته الصدمات كانت بشكل كبير وغير متحكم فيه، أدى إلى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

4. ربع القطاع المزدهر الذي يناهز 97% من الصادرات، وأكثر من 60% من الجباية لصالح الموازنة العامة، سببه إعتماد أسعار صرف الدينار على السياسة الجبائية وليس السياسة النقدية، مما يخلق وهما نقديا، يجعل إرتفاع المداخيل من هذا النوع من الجباية لا إنعكاس له على أرض الواقع.

5. أن إنحلال القطاع التبادلي في الجزائر بشقيه الفلاحي والصناعي، يعود بالأساس إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، ناهيك عن الإنعكاسات السلبية لسياسات التثبيت والتعديل الهيكلي وسياسة الخوصصة، كل هذه السياسات الخاطئة بالإضافة إلى إرتداداتها مع بداية فترة الدراسة، والتي أدت إلى حركة خطيرة لعوامل الإنتاج من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الإنشاءات والأشغال ذات المنفعة العامة وكثافة اليد العاملة.

6. تعقيدات وصعوبات كبيرة في المحيط الذي يعمل فيه الجهاز الإنتاجي، ناهيك عن عدم مرونته، بالإضافة إلى أن تسيير القطاع العمومي الذي يستحوذ على نسبة هامة من القطاع، يشوبه الكثير من النقائص التي حولته إلى عبئ، حيث يتم إنفاق موارد مالية ضخمة إلا أن القطاع يبقى دون المطلوب، هذا في ظل إطار تسيير غير فعال للقطاع العمومي في مجال الفعالية الإقتصادية التي يبقى السبب الرئيسي خلفها هو التبعية الخاطئة للوصاية، من جهة أخرى فإن القطاع الخاص في الجزائر يتميز بأنه قطاع تابع غير قادر على المبادرة الذاتية، والسمة الغالبة عليه أنه يقتات من فتات مشاريع القطاع العام، وعلى رأسها مشاريع الأشغال العامة، وبالتالي تفوق القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي مما يؤدي إلى تغلغل المرض الهولندي.

7. معالجة البطالة من الجانب الإجتماعي دون الإقتصادي، أدى إلى تضخم الجهاز الإداري، مما عزز من أثر حركة الموارد نحو القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي، وبالتالي تعميق أعراض المرض الهولندي في الجزائر.

8. غياب نمو إقتصادي قائم على فعالية النظام المصرفي وسوق الأوراق المالية، ومرتكز على مصاحبة إدارية فعالة في مجال التوجيه والمرافقة والتخطيط الإستراتيجي طويل المدى، وهذا نتيجة تأخر القطاع المالي وعدم

ثقة الأعوان الإقتصاديين فيه، بالإضافة إلى تقوقع الإدارة في بيروقراطية قاتلة للمبادرة للقطاع الخاص، كل هذا أدى إلى تعميق أعراض المرض الهولندي في الجزائر.

9. عدم تحديد النموذج الاقتصادي الذي يلعب دور صمام الأمان في منع الانسداد على مستوى مراكز القرار ويوضح الإستراتيجية التنموية الكفيلة بالخروج من هذه الحالة الإقتصادية، بالإضافة إلى مناخ الفساد الذي يلعب الدور الأساسي في تغلغل المرض الهولندي.

3. **التوصيات:** على ضوء الدراسة، والنتائج المتوصل إليها فإنه يمكننا تقديم الإقتراحات والتوصيات الآتية:

هناك العديد من الآليات التي يتم من خلالها مواجهة الآثار السلبية للمرض الهولندي، تختلف بإختلاف طبيعة وأهداف السياسة الإقتصادية للتنمية، ومدى فعالية كل آلية حسب الظرف الذي تطبق و الغرض المرجو من تطبيقها، ومن هذه الآليات نذكر:

1 شهدت برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي جنوحا هائلا للإنفاق الممول من ريع القطاع المزدهر، ما أدى إلى عدم قدرة إستيعاب الكتلة النقدية في الإقتصاد، وعليه يجب على القائمين على تنفيذ هاته السياسة اللجوء إلى **تعقيم المداخيل:** قد تكون المناعة الكافية من المرض الهولندي هو تعقيم المداخيل المتنامية بسرعة المتأتية من القطاع المزدهر، بحيث أن الحكومة تراكم الاحتياطات الأجنبية وتزودها بادخارات إضافية، إما بفائض في حسابها الجاري، أو من خلال القطاع الخاص.

2 تعقيم الاحتياطات الإضافية: وهنا يجب منع الاحتياطات الإضافية من التنفيذ في الاقتصاد المحلي، وقد سمى "Cordon" ذلك بحماية سعر الصرف، لأنها تتجنب أو تخفض إرتفاع سعر الصرف، نتيجة لتأثير الانفاق، وعليه فإن القطاع المتأخر لن يتضرر من مواجهة سعر صرف مرتفع، بالرغم من ان نمو القطاع غير التبادلي قد تمت التضحية به، وعندما لا تنفق الدولة كل مداخيل قطاع التصدير فإنها تكون قد خففت من مشكل القدرة الاستيعابية.

3 حماية الأنظمة الإنتاجية: إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج العلة الهولندية، تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، دون أن يشكل هو في حد ذاته تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للبترول بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة لكن المفارقة تمكن في أن إستخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية، وهنا يجب على الدولة أن تقوم

بحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية الشرسة حتى لا ينحل القطاع التبادلي، من خلال الرسوم الجمركية، وشهادات المنشأ وغيرها من وسائل الحماية التجارية.....الخ

4. **وقف العمل بمشاريع** ANSEJ وCNAC وغيرها بإعتبارها لم تؤدي الدور المنوط بها في النهوض بالقطاع الإنتاجي، وكثرة المشاريع الطفيلية كالتجارة، وإستبدالها بمشاريع تقوم الحكومة بتنفيذها حسب الأولويات، ثم تقوم بخوصصتها عن طريق البورصة وبذلك تنشط السوق المالية، وتقوم ببناء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على تحقيقي تنمية مستدامة.

5. عدم اللجوء إلى تخفيض قيمة الدينار، إلا بعد معالجة الإختلالات على مستوى الجهاز الإنتاجي، بحيث يصبح مرنا، ما يجعل آثار سياسة تخفيض قيمة الدينار تظهر بشكل سريع.

6. العمل على توفير شروط تطبيق آلية التيسير الكمي في الجزائر، التي يمكن أن تكون سياسة نقدية مؤازرة لسياسة الإنعاش الإقتصادي، حتى ولو كانت سياسة ظرفية، حتى لا يبقى البنك المركزي رهينة في سياساته النقدية لأدوات وآليات تقليدية، قد لا تصلح للتطبيق نتيجة عدم توفر شروط تطبيقها على أرض الواقع.

آفاق البحث:

تطرقنا في بحثنا هذا، إلى ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر، وعلاقتها بالسياسات الإقتصادية الكلية، وعليه فإن من آفاق البحث، تحديد العلاقة بين الصدمات النقدية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي، ناهيك عن موضوع تقارب الدورات الإقتصادية وإشكالية المرض الهولندي في الجزائر، بالاضافة الى دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بظاهرة حركة الموارد في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. احمد الأشقري – الاقتصاد الكلي – جامعة آل البيت – الأردن 2002.

2. جايمس ريكاردز – حروب العملات إفتعال الأزمة العالمية الجديدة – ترجمة أنطوان باسيل – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – ط01 – لبنان 2014 .

3. محمد عبد الفضيل – النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية – دون دار نشر – الكويت 1978 .

4. محمد عبد المنعم واحمد فريد مصطفى – الاقتصاد الدولي – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية 1999 .

5. مسعود مجيطنة – دروس في المالية الدولية – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية – الجزائر 2003 .

6. الهادي خالدي – المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – دار هومه – الجزائر 1996 .

7. تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه.

1. سيدي محمد شكوري – وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص نقود مالية و بنوك– جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان – 2012 .

2. علي بن قدور – دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970- 2010 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة تلمسان 2013 .

3. لطيفة بهلول – نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابة 2012 .

4. محمد أمين بربري– الإختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الجزائر 03 2011 .

5. محمد سعودي – أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – تخصص نقود ومالية – جامعة الجزائر 03 – سنة 2015 .

ثالثا: رسائل الماجستير:

1. إسماعيل صاري – السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الإقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000 – 2010 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2012/2011.

2. حسين حميد – فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر– رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2012 .

3. سلمى سلطاني – دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2003 .

4. سمية موري – آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2010.

5. سيف الدين بوزاهر– أسعار الصرف واسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2011 .

6. محفوظ مراد – التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2001 .

7. محمد سمير جلاب – إدارة المعرفة وأثرها على الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2014 .

8. مختار دقيش – العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – وهران 2010 .

9. نعيمة حمادي – تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الشلف – 2009 .

10. نوال عبابسة – التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة منتوري بقسنطينة 2009.

11. هجيرة عبد الجليل - أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2012 .

المجلات والدوريات:

1. سارة جدي وقاسم حموري - إتجاه التأثير ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية- المجلد 16 العدد 01 – المعهد العربي للتخطيط يناير 2014 .

2. عبد الرحيم شيبي وآخرون - الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية – مجلة منتدى البحوث الإقتصادية – عدد 2010.

3. عبد القادر خليل – الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد دراسة إقتصادية تقييمية حول الجزائر – مجلة بحوث إقتصادية عربية – عدد 46 – ربيع 2009.

4. عبد القادر دربال ومختار دقيش – العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 – 2006 – مجلة العلوم الاقتصادية – العدد 11 لسنة 2011 .

5. فيصل رايس – تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009 – مجلة الباحث – عدد10 – سنة 2011 .

6. كريستين ابراهيم زاده – المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة – مجلة التمويل والتنمية – عدد مارس 2003 .

7. محمد سعودي – أثر الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر – المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية - العدد 01 – أفريل 2014 .

8. محمد سعودي – المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر – مجلة الاقتصاد الجديد – العدد11 ، المجلد 02 – 2014.

قائمة المراجع

الملتقيات والمؤتمرات:

1. بن علي بلعزوز واحمد مداني – الفساد المالي في الدول العربية النفطية وأهمية تطبيق الحكم الراشد لمعالجته بالمؤسسة النفطية الجزائرية – مداخلة في الملتقى الوطني حول: " سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية " – جامعة 20 أوت بسكيكدة – 04-05 ديسمبر2006.
2. حنان بن عاتق وآخرون- محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية – مداخلة في الملتقى الوطني حول "سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية " – جامعة 20 أوت بسكيكدة – 04-05 ديسمبر2006
3. عبد المجيد قدي – الإقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات – مداخلة في المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – يومي 07و08 أفريل 2008 – جامعة فرحات عباس بسطيف.

التقارير والقوانين:

1. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – نحو آفاق جديدة "التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي" – تقرير أعده فريق خبراء صندوق النقد الدولي – الطبعة العربية 2014 .
2. بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2008 و 2010 و2013و 2014 و2015.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد – صندوق النقد العربي – تقرير سنة2010.
4. تقرير بك الجزائر – التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر – التقرير السنوي 2010 .
5. صندوق النقد الدولي – آفاق الإقتصاد العالمي – 25 أفريل 2016.
6. قوانين المالية للسنوات المعنية للسنوات 2000 – 2015.
7. المجلس الإقتصادي والإجتماعي- تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015.
8. النشريات الثلاثية للديوان الوطني للإحصاء 2010-2015.
9. قانون النقد والقرض، المؤرخ في 1990/04/14 – ج.ر عدد 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18.
10. التعليمة رقم 2001/06 المؤرخة في 06 ديسمبر2001 المعدلة للتعليمة رقم 2001/01 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي.

11. الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26.

12. النظام 02/04 المؤرخ في 2004/02/27، تحدد نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر

13. Rapport de Banque D'algerie – évolution économique et monétaire en Algerie – Rapport 2004 - 2016

14. MINISTERE DES FINANCES-La note de présentation du projet de la loi de finances .

15. MINISTERE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011 - 28 Septembre 2010.

16. Banque d'Algérie «INSTRUCTION N° 02-04 DU 13 MAI 2004 RELATIVE AU RÉGIME DES RÉSERVES OBLIGATOIRES

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Bellal Samir – dutc disease et désindustrualisation en algérie une approche critique – Article de reveu el bahithe – N°12-2013 . Rowtron R-wells - the industrialisation- cambridge journal of économics – vol 05 1983 .
2. Chri Adam – What is dutech disease and is it problem ؟ - center for Global devlopment – july 2006 .
3. Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 .
4. Daniel Lederman William F. Maloney - A Natural Resources Neither Curse nor Destiny - 2007 The - International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank .
5. DANIEL LEDERMAN WILLIAM F. MALONEY - In Search of the Missing Resource Curse – project muse today's Reaserch tomorrow's inspiration – Economia fall2008 .
6. Gregory .R.G – Some Implication of the Growthe of the Mineral sector – Australian journal of Agricultural Economics 1976 – Vol20.

7. Jean-Philippe Koutassila - Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun - Centre d'économie du développement Université Montesquieu-Bordeaux IV – France .

8. Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner - Sources of Slow Growth in African Economies - Journal of African Economies, December 1997, Volume 6, Number3 .

9. Karen therfelder and cherman Robinson – Trade and Tradability ; Export,imports,and Factor Markets in the Salter-Swane Model – The economic Record – Vol 79 No244 March 2003 .

10. Karen Thierfelder and Sherman Robinson- TRADE AND TRADABILITY: EXPORTS, IMPORTS, AND FACTOR MARKETS IN THE SALTER-SWAN MODEL - International Food Policy Research Institute Washington, D.C. 20006, U.S.A. May 2002 .

11. Marc-Antoine Adam « La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole », Université Montr&al, automme 2003

12. Marcus M. Opp, Hugo F. Sonnenschein ; Christis G. Tombazos - Rybczynski's Theorem in the Heckscher–Ohlin World — Anything Goes- Journal of International Economics May 2009 .

13. MPONGA BAKAND'OLINGA- CAUSES ET CONSÉQUENCES DES PROGRAMMES D'AJUSTEMENT STRUCTUREL EN RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO (R.D.C.) - THÈSE de DOCTORAT - UNIVERSITÉ PARIS OUEST NANTERRE – mars 2014 .

14. Phillip Edmund Metaxas Ernst Juerg Weber - AN AUSTRALIAN CONTRIBUTION TO INTERNATIONAL TRADE THEORY: THE DEPENDENT ECONOMY MODEL - Business School University of Western Australia Crawley WA 6009 May 2013 .

15. T.M.Rybzynski،Factor endowment and relative commodity prices, Economica, New series vol. XXII, n° 85-88, (1955) .

16. W.M.Corden – booming sector and dutch diseas economie – survey and consolidation oxford economie 1984 – papers 36.